وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 مـــــاي 1945 قالـــــمة

كلـــــية الــعلوم الإنـــــسانية والإجتـــــماعية

قسم التـــــــاريخ

السياسة الاقتصادية لسلطات الإدارة الاستعمارية الفرنسية في عمالة قسنطينة 1871 - 1940م

مذكـــرة مقـــدمة لـــنيل شـــهادة المـــاستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر

إعداد الطلبة:

- ندى معايشية
- أشواق معامشة

إشراف الأستاذة:

كوثر هاشمي

لجنة المناقشة

الأســـــــــتاذ	الرتـــــــبة	الصـــــفة	الجامـــــــعة
عبد الناصر عمر	أستاذ محاضر "أ"	رئيـــــــسا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
كوثر هاشمي	أستاذ محاضر "أ"	مـشرفا ومقررا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة
عبد الكريم قرين	أستاذ محاضر "أ"	مـــناقشـــا	جامعة 8 ماي 1945 قالمة

السنة الجامعية: 2022 – 2023م

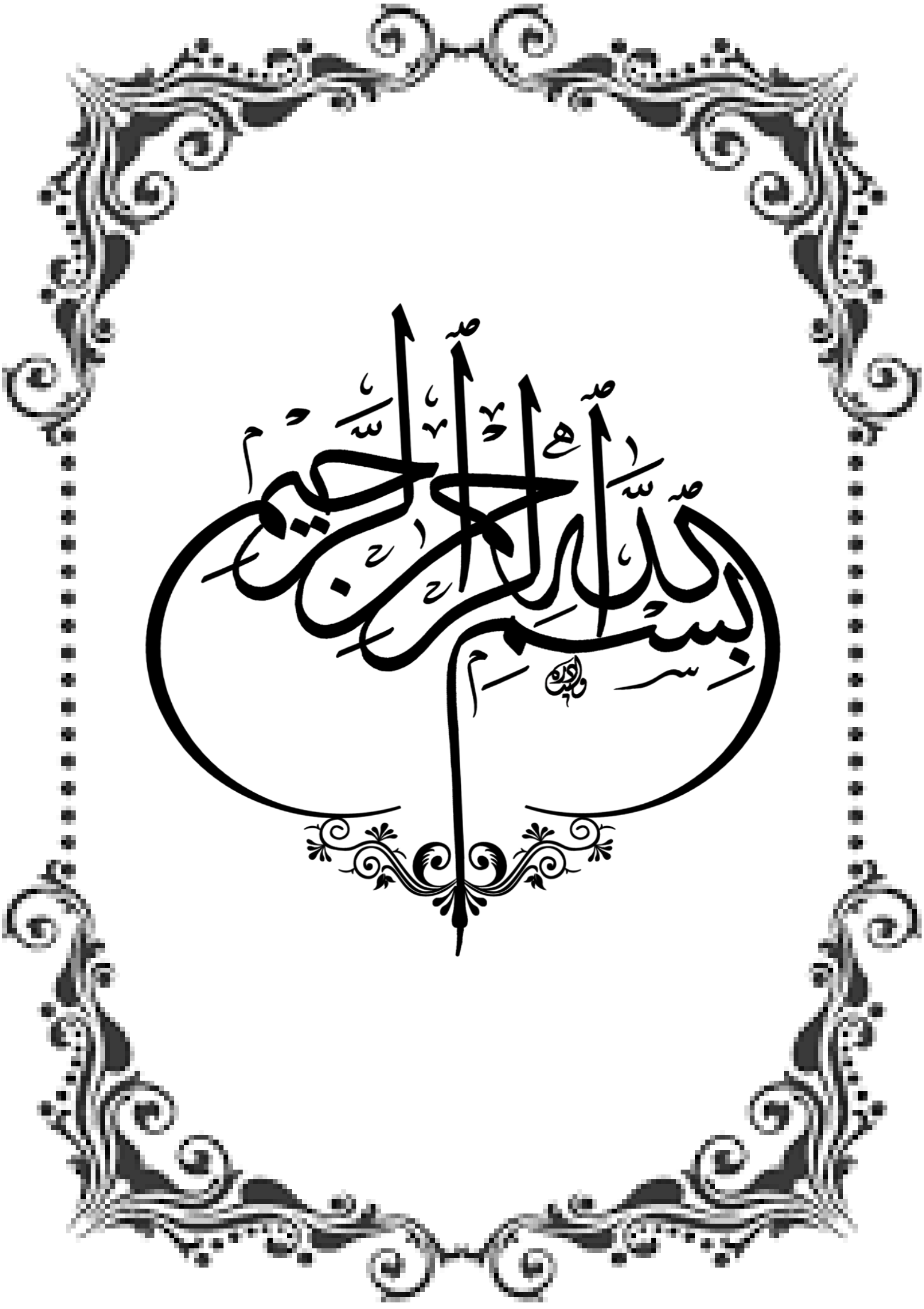
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد والشكر في المقام الاول لله جل علاه وتقدست كلماته

على توفيقه لنا في اتمام هذا العمل

وكل الشكر الى الذي مهد لنا طريق الفلاح وفتح لنا ابواب

النجاح ووجهنا الى ما فيه الصلاح ، الى الاستاذة الفاضلة

"هاشمي كوثر"

اسمى ايات الشكر والامتنان والتقدير الى الذين حملوا اقدس

رسالة في الحياة الى كل الاساتذة الذين تعلمنا على ايديهم

طوال مشوارنا الدراسي

الى كل من ساعدنا في انجاز هذا العمل

الإهداء

•﴿ وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾

إلى قدوتي الأول ، ونبراسي الذي ينير دربي، إلى من اعطاني ولا يزال يعطيني بلا حدود ،

إلى من رفعت راسي افتخارا به (أبي العزيز أدامه الله ذخرا لي)

إلى من تركت فنجان قهوة فوق مراجعي، إلى التي لملمت أوراقي ورتبت فراشي وأغرقت

علي بكثير من الدعوات ، إلى التي راني قلبها قبل عينها ، وحضنتني أحشاؤها قبل يديها ،

إلى شجرتي التي لا تذبل ، إلى الظل الذي أوي إليه في كل حين (أمي الحبيبة حفضها الله)

إلى الشموع التي تنير لي الطريق ، الى من شد الله بهم عضدي ، إلى ظلي الذي يمنعني من

السقوط إخوتي (نسيمة ، هالة، مروان ، بلال ، وزوجة اخي: امينة ،وزج اختي يوسف ..) هم

الذين شجعوني وكانوا معي وواصلوا العطاء دون مقابل .

إلى فلذات كبدي (يمنى ، تقوى ، لجين ، جنة)

إلى أولائك الذين يفرحهم نجاحنا ويحزنهم فشلنا، إلى عائلتي الثانية (خالتي الحبية نورة ، أمين

، آية ، كوثر)

الى أقاربي دما وقلبا ووفاء (أحلام ، هديل، أمينة ، أشواق، فاتن، أسماء ، إكرام)

إلى رفيقات السنين ومن شاركنني هذا الطريق وقاسمنني لحظاته (خديجة ، جزيرة، اشواق ،

سناء ، سلوى ، وفاء)

الى اولئك الذين مهدوا عثرات مسيرتي بدعائهم وانسوا صعابها بحبهم

الى جميع اساتذتي الكرام الذين لم يتوانوا في مد يد العون لي

ممتنة لكم جميعا.

ندى

الإهداء

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات

اذا رزقت بفرحة فأبدأ بها مع أمك.

رفيقتي وأماني ، بطلتي و معلمتي الأولى ، من علمتني معنى الحنان والعطاء ، معنى الصبر و القوة و الحب ، من كان دعائها ورضاها بوصلتي في المسير والى الشمعة التي تحترق من أجل أن تضيء لي عتمت الطريق (امي الحبيبة حياة)

لو يبق للآخرين ما يقدمونه لي ... فان والدي قد فعل كل شيء.

الى سندي وملجئي الامن ، داعمي و مشجعي الدائم ، حين ينادونني باسمه أسعد بأنني ابنته و ثمرته من رأيت انعكاس نجاحي و فرحي بريقا في عينه (والدي العزيز سعدون)

الى من جعلتها قدوة في حياتي، الى ملهمتي وخلعي الثابت رمز الحنان بعد أمي ،الى من تبكي لحزني وتفرح لفرحي التي تريدني دائما في اعلى المناصب (اختي العزيزة بشرى)

الى صغيرتي و قمري و قطعة من قلبي تكبر امام عيني السكرة الجميلة في حياتي مشجعتي الدائمة من أتمنى أن أراها أفضل مني محققة أحلامها و أمنياتها (الغالية اختي زهيرة)

الى اخي الذي لم تنجبه امي الذي فرح لنجاحي (زوج اختي وليد)

الى كل من علمني حرف بداية من معلمي في الابتدائي و صولا الى أساتذة في الجامعة.

الى كل من ارتشفت معهم كأس الصداقة وكان لي معهم اغلى الذكريات (ندى)

*الى عائلتي ،أصدقائي ، أحبيتي ليندة وفاطمة ودعاء *

أشواق

قائمه المختصرات

الرمز	دلالته
م	ميلادي
هـ	هجري
تر	ترجمة
تح	تحقيق
د. ت. ن	دون تاريخ النشر
د. م. ن	دون مكان النشر
د. س. ن	دون سنه النشر
ج	جزء
تع	تعليق
نق	نقد
ص	الصفحة

مقدمة

كانت الجزائر محط أنظار الكثير من الدول الأوروبية نظرا لموقعها الاستراتيجي وثرواتها الهائلة، وكانت فرنسا اكبر الطامحين لاستغلال تلك المؤهلات، وقد تسنى لها ذلك سنة 1830 فتمكنت من احتلال الجزائر، وقد شكل إخضاع منطقة قسنطينة أهم مرحلة من مراحل الاحتلال الفرنسي، فقدعملت السلطات الفرنسية منذ دخولها لقسنطينة على فرض سيطرتها بكل الأساليب في أيطار استراتيجيتها التوسعية ذات الطابع الاستغلالي، والتي سعت لتطيقها من خلال إصدار ترسانة من القوانين والمراسيم التعسفية التي تخدم استراتيجيتها وسياستها المبيتة في الجزائر، فبعدما تمكنها من دخول قسنطينة والسيطرة عليها عسكريا والتغلغل داخل أراضيها سنة 1837، توجه تركيزها نحو الجانب الاقتصادي من خلال تجريد الفلاحين من أراضيهم وذلك بتطبيق حيلها القانونية من خلال استصدار قوانين ومراسيم وأمريات ، تهدف إلى تقنين عمليات السلب والنهب لتسهيل انتقال أراضي الجزائريين إلى المستوطنين الوافدين، فقد أدركت فرنسا أنّ تثبيت وجودها الاستعماري مرتبط بمسالة الاستيطان، ولعل أهم فترة تميزت بالخطورة هي تلك فترة ما بعد 1870، خاصة بعد القضاء على مقاومات 1871، والتي أبرزها ثورة المقراني، وفي نفس الوقت بداية مرحلة الحكم المدني في الجزائر.

أهمية البحث:

وتكمن اهمية هذا البحث في انه يسلط الضوء على فترة جد مهمة في التاريخ الجزائري الممتدة من 1870-1940م، التي تمكننا من معرفة التغيرات الجوهرية التي أحدثتها سلطات الاحتلال الفرنسي في عمالة قسنطينة على الصعيد الاقتصادي، حيث تميزت هذه المرحلة بسن مجموعة من القوانين والتشريعات لصالح المعمرين والتي تهدف إلى هدم البنية الاقتصادية للعمالة ، مع إبراز انعكاساتها على المجتمع الجزائري.

أولا: أسباب اختيار الموضوع:

الموضوعية:

- محاولة التعمق أكثر في دراسة سياسة الاقتصادية للجمهورية الفرنسية الثالثة في عمالة قسنطينة مع نهاية القرن 19 وبداية القرن 20.
- التعرف على ترسانة التشريعات والقوانين التي سنتها الإدارة الفرنسية لتثبيت وجودها في عمالة قسنطينة.
- الوقوف على التحولات الاقتصادية الحاصلة في عمالة قسنطينة جراء تطبيق هذه السياسة.
- تأثير هذه السياسة على المسار الاقتصادي للعمالة.

الذاتية:

- رغبتنا الشخصية في دراسة هذا الموضوع إضافة إلى تشجيع الأستاذة المشرفة للخوض فيه.
- محاولتنا ملامسة والوقوف على الواقع الاقتصادي الذي عايشه اهالي عمالة قسنطينة و إعطاء صورة ولو بسيطة على هذا الواقع.

ثانيا: الإشكالية:

- ما هي أهم الاستراتيجيات والسياسات الاقتصادية التي اعتمدتها سلطات الجمهورية الفرنسية الثالثة في عمالة قسنطينة ما بين 1871-1940؟ وما مدى تأثير هذه السياسة على الجزائريين والمستوطنين؟

وللإحاطة بمختلف جوانب هاته الإشكالية قمنا بطرح مجموعة من الأسئلة الفرعية والمتمثلة في:

- كيف تمكنت فرنسا من تثبيت دعائم وجودها في عمالة قسنطينة؟ وما هي بوادر السيطرة الاقتصادية في العمالة؟

- ما هي أهم القوانين والتشريعات التي انتهجتها الجمهورية الفرنسية الثالثة من اجل استغلال اقتصاد العمالة؟
- إلى أي مدى ساهمت هذه التشريعات والقوانين في تغيير الواقع الاقتصادي بها؟
- كيف اثر النظام الاقتصادي الفرنسي في النشاط الصناعي والتجاري وقطاع المواصلات في عمالة قسنطينة؟
- ما هي انعكاسات هذه السياسة المطبقة على الجزائريين؟

ثالثا: حدود الدراسة:

يتمثل الإطار المكاني في عمالة قسنطينة ،تزامنا مع الفترة الممتدة من 1871-1940 وهي فترة قيام الجمهورية الفرنسية الثالثة.

رابعا: مناهج البحث:

واعتمدنا في دراستنا البحثية على مجموعة من المناهج والمتمثلة في:

المنهج التاريخي: والذي طغى على كل الدراسة بحكم طبيعة الدراسة التاريخية.

المنهج الوصفي: من خلال وصف الوضع الاقتصادي السائد خلال هاته الفترة، واهم التغيرات التي طرأت عليه.

المنهج التحليلي: من خلال تحليل الأوضاع الاقتصادية وفقا للمصادر.

المنهج المقارن: والذي استعملناه في مقارنة الاقتصاد القديم والجديد بعد فترة 1870، بالإضافة إلى مقارنة بعض النتائج والاحصاءات.

خامسا: الصعوبات:

- جمع مصادر المعلومات في قالب واحد دون الوقوع في تناقض.
- تضارب الآراء حول الإحصاءات المتعلقة بالمحاصيل الزراعية والاراضي ومنتوجاتها.
- صعوبة الوصول الى الوثائق الارشيفية التي تثري موضوع الدراسة.
- ترجمة المراجع الفرنسية بشكل صحيح والحفاظ على سلامة اللغة ودقة التعبير.

سادسا: الدراسات السابقة:

لقد تطرق لهذا الموضوع مجموعة من الدراسات الاكاديمية التي تتمحور حول موضوع السياسة الاقتصادية الفرنسية مع اختلاف الزاوية التي ترتكز عليها هذه الابحاث ،حيث تم تناول رسالة ماجستير حول سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في الجزائر لنادية زروق ، الاّ أنّ صاحبة الرسالة ركزت على مختلف الجوانب الادارية والقضائية والدينية والتعليمية، مع اختلاف الإطار المكاني لصاحبتها بشكر فاتن، وتم التطرق إليه أيضا في رسالة ماجستير للطالب عبد الحكيم رواحنة بعنوان السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر 1870-1930 وتكمن اهميتها انها كانت اولى المراجع التي ساهمت في تكوين خطوط عريضة حول دراستنا البحثية.

سابعا: المصادر والمراجع:

ومن اهم المصادر والمراجع التي اعتمدنا عليها في دراستنا في هذا الموضوع كتاب: الجزائريون المسلمون وفرنسا، كتاب: تاريخ الجزائر المعاصرة بجزأيه الاول والثاني لمؤلفهما شارل روبير اجيرون اذ يعتبر هذا المرجع من اهم المراجع التي تناولت موضوع دراستنا من مختلق جوانبها، كتاب: بشير بلاح تاريخ الجزائر المعاصرة، كتاب: عدة بن داهة الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض إبان الاحتلال الفرنسي بالجزائر 1830-1962م فقد افادنا كثيرا خاصة فيما يتعلق بالاستيطان وقوانين نزع الملكية، كتاب: هذه الجزائر لأحمد توفيق المدني فقد افادنا في معرفة اهم المنتوجات الزراعية الصناعية، كتاب: الحركة الوطنية الجزائرية 1830-1900م لأبو القاسم سعد الله حيث يعتبر مرجع مهم في التاريخ المعاصر.

ثامنا: خطة البحث

وللإجابة على هذه التساؤلات وضعنا الخطة التالية التي تتكون من مقدمة وفيها التعريف بالموضوع وإعطاء فكرة أولية عنها، وأربعة فصول:

الفصل الاول بعنوان: الوضع الاقتصادي في قسنطينة قبل بداية الحكم المدني، وقسمناه الى 3 مباحث، فتناولنا فيهم التوسع الفرنسي في قسنطينة، واهم فئات المستوطنين فيها بالإشارة الى دور المكاتب العربية في تثبيت الاستيطان، بالإضافة إلى الأنشطة الاقتصادية من 1870/1830.

الفصل الثاني بعنوان: السياسة الزراعية الفرنسية في عمالة قسنطينة، وقسمناه هو الأخر الى 3 مباحث، تم التحدث فيهم عن ملكية الأرض وأهم القوانين والتشريعات التي اعتمدتها فرنسا لمصادرة أراضي الأهالي، بالإضافة إلى التطرق الى الإنتاج الفلاحي في العمالة بأنواعه ونسبه، والسياسة التي انتهجتها السلطات الفرنسية من اجل الاستيلاء على غابات المنطقة.

الفصل الثالث بعنوان: السياسة الصناعية والتجارية عمالة قسنطينة، وتم تقسيمه الى 3 مباحث، تم التطرق فيهم إلى أهم الصناعات في المنطقة بالإضافة الى التركيز الفرنسي على المنتوجات الصناعية الزراعية، والاشارة الى هدف السلطات الفرنسية من وراء تشييد السكك الحديدية في عمالة قسنطينة، مع ابراز اهم الانشطة التجارية في تلك الفترة.

الفصل الرابع بعنوان: انعكاسات السياسة الاقتصادية الفرنسية في عمالة قسنطينة، وعرضنا فيه أنواع الضرائب التي فرضت على أهالي عمالة قسنطينة، بالإضافة الى حركة الهجرة الداخلية والخارجية جراء تطبيق هذه السياسة.

وختمنا البحث بحوصلة تضمن النتائج التي توصلنا اليها، والحقناها بعدد من الملاحق التي تخدم الموضوع.

الفصل الأول :

الوضع الاقتصادي في قسنطينة قبل بداية الحكم المدني.

المبحث الاول: التوسع الفرنسي في قسنطينة

المبحث الثاني: أهم فئات المستوطنين

المبحث الثالث: أهم الانشطة الاقتصادية من 1830م الى 1870م

المبحث الأول: التوسع الفرنسي في قسنطينة.

مر احتلال فرنسا لمدينة قسنطينة بحملتين:

الحملة العسكرية الأولى:

بعد احتلال فرنسا للجزائر في 05 جويلية 1830 حاولت بسط نفوذها على كامل ربوع الوطن، فكانت عمالة قسنطينة من أهم أقاليم التي اتجهت أنظارهم لها، بدأ التخطيط للاستلاء عليها في 1836 وذلك بعد السيطرة على مدينة عنابة كونها المنفذ الرئيسي لبايلك الشرق.

انطلقت الحملة من مدينة عنابة في 08 نوفمبر 1836[1]، حيث نجح الماريشال **(كلوزيل) (Clausel)**[2] في اقناع رئيس الوزراء **(تيير) (Theirs)** بمشروع شن حملة ضد قسنطينة ونجاحها سيؤدي الى الاستلاء على كامل التراب الجزائري[3]، حيث رأى **(كلوزيل)** أن المباحثات الشبه رسمية التي قام بها بباريس كانت بمثابة نقطة الانطلاق له للاستعداد لشن حملة على قسنطينة، طمأن **(تيير) (كلوزيل)** بزيادة القوات العسكرية لانجاز هذا المشروع ولكن وبعد سقوط الحكومة بسبب الزواج النمساوي واستعادة **(غيرو) (Giro)** لمكانته الوزارية في 06 سبتمبر 1836 لم ترغب الحكومة الجديدة وقتها بدعم هذه الحملة ولكنها وفي نفس الوقت لم ترفضها[4].

(1) عبد العزيز فيلالي: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830م- 1850م، دار الصدى، عين مليلة، الجزائر، ص 78.

(2) المارشيال كلوزيل: ولد سنة 1772م، عين كقائد سنة 1830م، رقي الى رتبة مارشيال سنة 1831م، قائد الجيش الفرنسي بالجزائر سنة 1835، ارتكب أبشع الجرائم، فشل في معركة قسنطينة الأولى 1836م وعوض ب "دامريمون" سنة 1842م أنظر: علي بطاش، الاستدمار الفرنسي في الجزائر 1830م-1900م، بجاية، 2012، 157.

(3) محمد خير فارس، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، جامعة دمشق ،سوريا، 1969، ص212.

(4) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827-1871م، تر: جمال فاطمي، فتحي سعيدي واخرون، المجلد الأول، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013، ص 203.

خرج **(كلوزيل)** على رأس حملة تعدادها يفوق 10 الاف جندي، كانت الحملة في نظره عبارة عن نزهة عسكرية وأنه سيدخل المدينة بدون قتال، لدرجة أنه اخذ بعض السواح للتمتع بالمناظر على طول الطريق والتمتع بفرحة نجاح الحملة، كان الدوق أوليان والابن الأكبر للملك الفرنسي **(فيليد)** **(Filid)** وأخيه القائد **(نمور)** **(Namor)** من بين السياح[1].

ظن **(كلوزيل)** **(Clausel)** أنها حملة سهلة وبسيطة يغير فيها الباي **أحمد باي** بالباي الجديد **(يوسف)** **(Youssef)**[2] الذي بدوره أيضا طمأن المارشيال **(كلوزيل)** وصدّقه هذا الأخير، حيث أخبره أن الأهالي سيستسلمون من تلقاء أنفسهم[3].

بدأت قوات الاستعمار الفرنسي بالزحف نحو مدينة قسنطينة فقد تجمع مساء يوم 08 نوفمبر 1836 جميع القوات بالذرعان ومنه الى النشماية ووصلت لجبل موالغة في 09 نوفمبر وتقدمت للأثار الرومانية بقالمة في 10 نوفمبر، بعدها استقرت بالفجوج في 15 نوفمبر 1836.

في اليوم التالي عبرت الحملة مجاز عمار وعند وصولها لواد زناتي أقامت معسكرا في سيدي طمطم اين انسحب منها الباي وذلك لاستدراج قوات العدو الى قسنطينة مستعملا المناوشات الخفيفة والكر والفر. في 20 نوفمبر اغار جيش أحمد باي بالعدو الفرنسي في عقبة الاشقري فتعرض جراء هذا الهجوم الجيش الفرنسي لخسائر معتبرة.

(1) عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 37.

(2) يوسف: اسمه الحقيقي **جوزيف فانتيني من أصل إيطالي** اختاره كلوزيل كمترجم منذ 1830م ثم كحاكم في 1835م ارتقى المناصب حتى وصل أعلاها بسبب الاعمال التي قدمها لفرنسا وجرائمه التي اقترفها في حق الجزائريين شارك في الحملات الفرنسية على عنابة، قسنطينة ... الخ أنظر: علي بطاش، المرجع السابق، ص 155.

(3) محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 221.

في 21 نوفمبر 1836م[1] وعلى الساعة الثانية بعد منتصف النهار[2]، وصلت قوات العدو بصعوبة الى الصومعة الخروب[3] فقد تعرض فيلق قوامه 8700 جندي بسبب نقص التموين والظروف الطبيعية الصعبة للإبادة بفعل العواصف الموسمية ومضايقات وهجمات جيش احمد باي طول الطريق.

وصلت قوات الجيش الفرنسي خائرة القوى الى مشارف قسنطينة ومثبطة الهمة، بالإضافة الى انها وجدت في وجهها دفاعات قوية جدا ومقاومة شرسة من طرف قوات جيش احمد باي والأهالي، فبدل ان تفتح أبوابها كما كان متوقع من طرف **يوسف** و**(كلوزيل) (Clausel)** قامت بالمقاومة[4].

تقدمت قوات **(كلوزيل)** نحو المدينة في ظروف جوية متردية وبقواهم المنهكة حيث قضوا يوما كاملا في قطع وادي لحميميم ووادي بومرزوق بسبب الفيضانات الغزيرة وفي نهاية هذا اليوم استطاع المارشيال **(كلوزيل)** الوصول بمقدمة جيشه الى سطح المنصورة في الوقت الذي كانت مؤخرة جيشه تطاردها فرنسان أحمد باي في منطقة الخروب.

فقد كان **(كلوزيل)** يسرع في التقدم للوصول الى المدينة[5]، الذي كان يظن أنه سيجد فور وصوله أبواب مدينة قسنطينة مفتوحة له وعدد من السكان والأهالي ينتظرونه فبرغم أنه كان هناك الى جانب اليهود الذي يبلغ عددهم تسعة الاف وعدد من أعيان قسنطينة الذين كرهوا أحمد باي بسبب قسوته فيتمنون وصول الفرنسيين الا أن أغلب سكان المدينة كانوا من الطبقة الفقيرة والمتوسطة لذلك كانوا متعصبين ومعاديين للفرنسيين الى درجة كبيرة حيث كانوا يبذلون كل جهدهم للمحافظة على المدينة وفضلوا الموت على تسليم أنفسهم

(1) عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 77.

(2) أبو العيد دودو، قسنطينة أيام أحمد باي 1832م –1837م، المجلد الثاني، وزارة المجاهدين، ص 66.

(3) عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 78.

(4) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 1، المرجع السابق، ص 231.

(5) محمد خير فارس فيلالي، المرجع السابق، ص 78.

للفرنسين[1]، حيث قابلوا الجيش الفرنسي الذي بقيادة **(كلوزيل)** بقذائف المدفعية في أسوار باب القنطرة ومن القصبة تعبيرا عن مقاومتهم وتمسكهم بقائدهم وحاكمهم أحمد باي عندها أخذ العدو ينصب مدفعياته في سطح المنصورة وهضبة سيدي مبروك.

كان لقسنطينة منفذان باب القنطرة و كدية سيدي علي حيث أصبح هذان الاخيران ساحة وميدان للمعارك بين الطرفين، نصب العدو مركز قيادته في سطح المنصورة، وقسم الجيش لأربعة ألوية: اللواءان الاولان بقيادة الجنرال **(كلوزيل)** في سفح سطح المنصورة واللواءان الاخران بقيادة الجنرال **(ديرنغي)** **(Dirngui)** حول كدية سيدي علي.

في المقابل انقسمت قوات الحاج أحمد باي الى فيلقين، الأول يوجد داخل الاسوار بقيادة ابن عيسى ومحمد بليجاوي توزعت على أسوار المدينة والقصبة يتكون من 2400 جندي، والفيلق الثاني تحرك بقيادة أحمد باي ضم 500 فارس و1500 مشاة خارج أسوار المدينة وذلك لمحاصرة العدو من الخلف.

في ليلة 21 وقع هجوم وامتد طوال الليل واليوم الثاني[2] حيث ساعد الطقس **الباي أحمد** وجيشه المتعود على مثل هذه الظروف وعلى النقيض أعاق الطقس حركة الجيش الفرنسي وتقدم دفاعاتهم أيضا ووصول المؤن لهم، فاستغل الباي هذه الظروف لمهاجمتهم فقتل الكثير منهم واستولى على معداتهم[3].

في صبيحة 22 نوفمبر كثف العدو هجوماته بالمدافع والبطاريات فرد عليه جيش **عيسى** بالمثل في الوقت الذي كان فيه احمد باي يهاجم الخطوط الخلفية للعدو خاصة تلك التي تحمل المؤن والذخيرة، حيث استولى على جزء كبير من قافلة التموين والامدادات والذخيرة.

(1) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص ص 66 –67.

(2) عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص ص 79.80.

(3) محمد خير فارس، المرجع السابق، ص 222.

في 22 و23 نوفمبر حاول الجيش الفرنسي ان يقتحم باب القنطرة فأطلقوا قذائف فتضرر باب القنطرة الأول من الطلقات ليجدو أمامهم باب ثاني أكثر صلابة.

في ليلة 23 و24 نوفمبر 1836 حاول العدو الاقتراب من الجزء العلوي من جهة كدية سيدي علي والجزء السفلي من باب القنطرة وذلك بشن هجوم مزدوج ومكثف الا ان المقاومة تصدت لهم بقذائف مدفعية ورصاص مما دفع بالفرقة وقائدها بالانسحاب للوراء[1]، وقد تزايدت الهجومات على جيش الاستعمار الامر الذي ألزم **(كلوزيل)** التخلي عن العتاد والجرحى والانسحاب بسرعة[2].

لقد طارد ت قوات أحمد الباي الجنود الى مدينة قالمة واستولت منهم على معدات وأسلحة كثيرة أثناء الطريق[3] حيث كلف المارشيال **(كلوزيل)** **(Clausel)** للحكومة الف رجل[4].

ان الظروف الأساسية التي كانت سببا في فشل هذه الحملة هي الظروف الطبيعة حيث أن الطقس كان رديئا جدا فقد تساقطت ثلوج كبيرة والطريق لم تكن معبدة فتحولت الى مستنقعات مما جعل الجيش يتقدم ببطئ وهذا راجع لعدم تأقلمه مع مثل هذه الاجواء عكس جيش **أحمد باي**, بالإضافة الى تعرضه لعدة هجمات وتحرشات على طول الطريق الذي فقد خلالها مدافعه ومعداته[5]، بالإضافة الى استهتار المارشيال **(كلوزيل)** وعدم أخذ أمر الحملة وقوة جيش أحمد باي بجدية[6].

(1) عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص ص 82 ،83.

(2) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 1، المرجع السابق، ص 231.

(3) جمال قنان، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر دراسات في المقاومة والاستعمار، المجلد 4، منشورات دار المجاهدين، الجزائر، 2009م، ص 123.

(4) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 1، المرجع السابق، ص 232.

(5) أبو العيد دودو، المرجع السابق، ص 65.

(6) شارل أندري جوليان ،تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 1، المرجع السابق، ص 232.

الحملة العسكرية الثانية:

أدت مجموعة الحوادث الحاصلة 1836م/1837م والمتمثلة في فشل الحملة الأولى على قسنطينة، بالإضافة إلى استجابة الحاكم التونسي للتدخل الفرنسي بمنع تسرب البارود إلى باي قسنطينة وكذلك المعاهدة التي ابرمها الأمير عبد القادر مع الجنيرال **(بيجو) (bejou)**[1] المعروفة بمعاهدة التافنة في 30 مارس 1837م والتي اعترفت فيها فرنسا بدولة الأمير عبد القادر في وقسما كبيرا من مقاطعة وهران وارزيو ومستغانم ومنطقة التيطري، والتي سمحت **(لدومريمون) (domrémont)** بنقل القوات من وهران إلى عنابة[2]، كل هذه أسباب ساهمت في شن حملة ثانية على قسنطينة والتي كانت كانتقام من احمد باي بعد أن ابتلع الجيش الفرنسي اهانته ومني بكارثة وفشل ذريع.

عمل **(دومريمون)** كل ما بوسعه من اجل إنجاح الحملة الثانية، حيث وقف على مواطن القوة ومواطن الضعف للحملة السابقة، فقد استعان بسكان المنطقة الذين كانوا على جانب كبير من الذكاء والمنعة والقوة التي خرجت عن صف احمد باي، لهذا وجب السيطرة ببطء على آن يشرع في التعامل مع السكان والتقرب إليهم وهو أفضل سلاح يمكن للسلطة الفرنسية أن تستخدمه[3] من جهة وحل مشكلة صعوبة الحرب في جبال وعرة المسالك من جهة ثانية، لهذا استدعى النقيب **(فولتر) (foltur)** الذي كان مقيما بتونس وكلفه بمهمة سرية استعلامية حول الوضع العام في قسنطينة وإعداد تقرير مفصل حول ذلك وتزويده

(1) الجنيرال بيجو: حاكم ومرشيال فرنسا من مواليد 1784م، شارك الجيوش الفرنسية في حملاتهم على بروسيا، بولونيا، النمسا واسبانيا حيث ترقى الى كولونيل، بدا عمله العسكري الوحشي بالجزائر في جوان 1836م حيث حقق انتصار ضد الأمير عبد القادر التي وقع معه معاهدة التافنة سنة 1837م، منحت له كل الوسائل الممكنة والحرية في العمل وجاء بقوات ضخمة تعادل المائة وعشرون الف جندي وبدا سياسته الجهنمية المتمثلة في سياسة الارض المحروقة ضد القبائل الثائرة و ارتكب مجازر فضيعة حيث قتل النساء والاطفال. انظر: بطاش علي، المرجع السابق، ص 160.

(2) عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص 89.

(3) احميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري، قسنطينة، 1984م، ص49.

بمعلومات حول القوة العسكرية للحاج احمد باي[1]، وقد استهل عمله بالتوجه بعساكره إلى عنابة عن طريق البحر، حيث شحن سفنه بالعساكر والذخائر قاصدا قسنطينة ونزل في عنابة ومنها توجه إلى قسنطينة عن طريق قالمة التي اتخذها قاعدة خلفية ثم استمر بالزحف إلى أن استولى على مجاز عمار، والذي أصبح القاعدة الأساسية لانطلاق الحملة العسكرية ومصدر التموين والإمدادات[2]، فقد جند أكثر من 20 ألف جندي موزعين على 4 فرق، كل فرقة معززة بكمية معتبرة من العتاد، وبمدافع قوية وفرقة من جنود الهندسة العسكرية، مجهزة بوسائل فرض الحصار وكان الجيش في غاية التأهب لأنهم استفادوا من درس الهزيمة، فحملوا مؤونة 12 يوم وحزمة من الحطب فوق كل حقيبة[3].

كان يدير الجيش الفرنسي مجموعة من أحسن الجنرالات و أكثرهم خبرة عسكرية في ميدان الحرب بأوروبا بقيادة **(دومريمون)** بمساعدة كل من الجنرال **(فالي) (valé)** قائد المدفعية وهو أفضل تقني ومتخصص في الجيش الفرنسي، الجنرال **(روبير دوفلوري)** الذي قاد سلك الهندسة العسكرية مجهزا تجهيزا قويا بالإضافة إلى الجنرال **(تريزيل) (trézel)**، **(كارامان) (karamèn)**، **(لامي) (lamy)**، والعقيد **(كامب) (cambes)**[4].

بدأت المعارك الحاسمة يوم 7 أكتوبر على جميع المحاور والجبهات بدون انقطاع فاجتاز العدو مجاز عمار إلى هضبة المنصورة خلال 5 أيام، وتم الهجوم على منطقة العطية التي جلبت لها المدافع بصعوبة، فقد اقتصرت المعارك من7 إلى 11 أكتوبر على التراشق بالمدافع والتركيز على طلقاتها بين العدو وقوات المدينة إلى جانب الهجمات التي يقوم بها احمد باي بفرسانه خلف خطوط العدو من الجهتين كدية سيدي عاتي وسطح

(1) العياشي روابحي، الاحتلال الفرنسي لقسنطينة عاصمة بايلك الشرق عام 1937 وردود فعل اعيان ارياقها، حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 05، 2010م، الجزائر، ص12.

(2) إدريس خيضر، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830م/1962م، ج1، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2006م ص122.

(3) عبد العزيز فيلالي، المرجع السابق، ص92.

(4) المرجع نفسه، ص94.

المنصورة، وعلى الرغم من الترشاق المكثف لم تحسم المعارك في الميدان، ولم يتمكن العدو من اقتحام المدينة، خاصة بعد أن لقي الجنرال **(ديمرومون)** مصرعه وقائده **(بيريغو)** في أكتوبر 1837، الأمر الذي دمر الجنود و حطم معنا ويتهم[1].

عين الجنرال **(فالي)**[2] لإكمال المهمة فرأى أن إهمال الجنود ومنحهم فترة استراحة سوف تكون له نتائج وخيمة، لهذا قرر ضرورة اقتحام المدينة بسرعة والتمركز فيها، وكان ذلك يوم 13 أكتوبر 1837 على الساعة السابعة صباحا على أساور المدينة بأكثر من 1200 جندي، فضلا عن 400 جندي للاحتياط يقودهم العقيد **(كوربا)** **(corbat)**، فتقرر الهجوم عن طريق طوابير مهمتها الاجتياح بكل الطرق ورغم المحاولات المتكررة لأحمد باي وجيشه للتصدي إلا انه فشل في صد زحفهم، وتمكن الجيش الفرنسي من فرض الحصار على المدينة و الاستفادة من الاخطاء السابقة حيث تعرف على نقطة الضعف في تحصين المدينة وركز على ضربها بالمدفعية وداخل المدينة جاء دور المقاومة الشعبية فكانت ملحمة حقيقية أكدت استماتة السكان في الدفاع عن مدينتهم، وقاد أباح فالي خليفة **(دامريمون)** المدينة فمكر فيها الجنود قتلا وسلبا[3].

وبهذا سقطت قسنطينة عاصمة بايلك الشرق في قبضة المحتل في 13 أكتوبر 1837م وبسقوط هذه المدينة تكون الإدارة الاستعمارية قد بلغت الهدف الذي ختنت له منذ البداية مباشرة بعد احتلالها للجزائر العاصمة رغم المقاومة الباسلة الذي أبداها الحاج احمد باي وقدمها أهل قسنطينة قربانا للحرية والوطن فاظهروا فيها بطولة كبيرة وشجاعة نادرة وثبات في القتال ليس له نظير بشهادة ضباط العدو، فدخلت قسنطينة اثر ذلك تحت

(1) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصر، المجلد 1 ،المرجع السابق، ص 542.

(2) فالي: قائد عام للقوات الفرنسية وقائد للمدفعية الذي كان في رصيده نحو 40 عملية حصار في صفوف الجيش النابليوني ويعد من اقدر قادة المدفعية في اوروبا.

(3) عبد القادر مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م / 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص30.

الاحتلال الفرنسي وحكمت حكما عسكريا إلى غاية 1871م الذي تحول بعد ذلك إلى الحكم المدني[1].

المبحث الثاني: أهم فئات المستوطنين

تعتبر مدينة قسنطينة من أهم مدن الجزائر حيث أنها قبل الاستعمار كان سكانها يتكونون من الأتراك و الكراغلة واليهود موزعين كالآتي:

525 عائلة تركية وكرغلية، 600 عائلة أهلية، و100 عائلة يهودية[2] حيث أن اليهود كانوا في بعض الأحيان يعتلون المناصب العليا في الإدارة[3]، وقد اختلف الباحثون في عدد سكانها فنجد مثلا حمدان أمدي السكة قدّر عدد سكانها مابين 25 ألف الى 30 ألف نسمة، أما كامل باي مبعوث السلطان العثماني فقد قال عنها عام 1830م أنه يوجد فيها 700 مسكن يسكنه حوالي 80 ألف شخص وفي المقابل قدرت مصلحة الهندسة العسكرية الفرنسية عدد سكان مدينة قسنطينة قبل احتلالها بـ 40.000 نسمة وبعد احتلالها انخفض عددهم الى النصف تقريبا ونصف هذا العدد كان من القبائل والربّع والأعيان والباقي من الأتراك والكراغلة واليهود[4].

(1) احمد بن لمبارك، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة والنشر، قسنطينة، 2011م، ص 83.

(2) احمد سيساوي، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابليون الثالث 1838م-1872، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 2013م-2014م، ص 18 .

(3) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر ، ملتزمة النشر والفتح، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001، ص 41.

(4) أحميدة عميراوي، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م-1954م، المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007 ، ص 12 .

بعد الاحتلال الفرنسي للجزائر في 05 جويلية 1830م[1] عملت فرنسا وذلك بالتعاون مع الرأسماليون الفرنسيون والجيش الفرنسي على تشجيع الهجرة الأوروبية للجزائر[2] أي ما يسمى بالاستيطان.

اعتمدت الإدارة الفرنسية على طريقتين للاستبطان:

أول طريقة وهي تقوم على الاهتمام بالسكان الأصليين والدفع بهم بعيدا عن السواحل وهذا ما يؤدي الى فقدانهم لأراضيهم مما ساعد المعمرين على الاستيلاء عليها، أما الطريقة الثانية وهي طريقة شراء الأراضي من السكان الأصليين وهو إجراء لم يشكل خطرا سياسيا إلا أنه لم يتحقق لأن الملكية الخاصة لم يكن لها وجود لدى القبائل الجزائرية الأمر الذي يجعل انتقال الأراضي إلى الأوروبيين صعبا[3].

إن من بين العوامل التي ساهمت في دعم عملية الاستيطان هو الدعم المادي والمعنوي الذي تلقاه المستوطنون الأوروبيون من طرف سلطات الاحتلال حيث سنت العديد من القوانين لدعم الحركة الاستيطانية بالإضافة الى التسهيلات والتنظيمات لتلك الفئة وهذا بهدف سلب أراضي السكان الأصليين وإعطائها للمستوطنين[4]، ومن بين هذه التشريعات الصادرة من أجل التصفية العامة للممتلكات والاستيلاء على الأراضي هو قرار 12 سبتمبر 1830م[5]، بالإضافة الى القرار الذي جاء به بيجو والذي أصدره في 12 أفريل 1841م

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962م، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م، ص 99.
(2) المرجع نفسه، ص 85.
(3) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م، ص 45.
(4) نور الدين بالعربي، الاستيطان الأوروبي في الجزائر وانعكاساته الاجتماعية والثقافية 1830م-1962م، مجلة العصور، الجزء 2، خميس مليانة، 2019، ص 125.
(5) قانون 12 سبتمبر 1830: هو قانون أصدرته الإدارة الفرنسية يسمح بمصادرة أملاك الوقف والبايلك وتحويلها الى أرض المعمرين الأوائل وذلك لدعم الاستيطان. للمزيد أنظر: حياة قنون، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر الحوار المتوسطي، سيدي بلعباس – الجزائر، العدد 3-4، 2011- 2012م، ص 150.

والذي ينص على أن كل فرنسي يمتلك 1200 إلى 1500 فرنك يحصل على قطعه أرض[1].

لقد اتخذ الاستيطان الفرنسي في الجزائر شكلين، استيطان رسمي وعرفته المناطق الشمالية الجزائرية حيث اقترح ادم شوكمار جلب التيرولين للجزائر وذلك بهدف استعمالهم في مشاريع زراعية وأمر العقيد مارانقو بتسخير السجناء للقيام بأعمال الاستصلاح والتشجير والاستغلال الذكي للعسكريين والسجناء بهدف بناء مستوطنات وتحقيق أرباح للاستعمار وهو الامر الذي حصل[2]، أما الشكل الثاني فيتمثل في الاستيطان الحر ونقصد به الاستيطان الفوضوي حيث أنه عند احتلال فرنسا للجزائر وفور دخولها انقض على البلاد عناصر حاولوا احتكار الأراضي وقطع الغابات والسيطرة على ممتلكات الأهالي[3] واستقروا في الجزائر حيث أصبح الساحل الجزائري والذي هجره سكانه خاليا فاستقر فيه المستوطنون[4] ومن بينهم نجد مشترون أوروبيون وأرستقراطيون رومانتيكيون ونقصد بهم المستوطنون ذو القفازات الصفراء[5].

تعود أولى محاولات الاستيطان الرسمي الفرنسي في الجزائر الى 1832م والتي انتهت بالفشل وذلك بسبب نقص الإمكانيات المادية مما أدى بالحكومة الفرنسية الى تشجيع أصحاب الإمكانيات المادية للهجرة[6]، وفي 1834 م وصلت سفينة لميناء الجزائر العاصمة تحمل على متنها 400 مهاجر ألماني وسويسري[7].

(1) المرجع نفسه، ص 150.

(2) عدة بن داهة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الارض، ج 2، المرجع السابق، ص ص 46 ، 47 .

(3) شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت– باريس، 1982، ص 41.

(4) أحميدة عميراوي، المرجع السابق، ص 12.

(5) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 41.

(6) حياة قنون، المرجع السابق، ص 152.

(7) عدة بن داهة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الارض، ج 2، المرجع السابق، ص 46.

في عهد **(كلوزيل) (Clausel)** قدمت من اسبانيا وجزر الباليار ومالطا وإيطاليا قوارب تحمل على ظهرها بعض الفقراء والصعاليك، وأدخل **(كلوزيل)** للبلاد عمال الباريسون ومهاجرون ألمان وسويسريون ووزع عليهم الأراضي، فنجد في 1839م عدد السكان الأوروبيون قد بلغ 25 ألف نسمة منهم 11ألف فرنسي[1].

وعمل العقيدان **(دي لاموريسيار) (Dilamorsail)** والعقيد **(بيدو) (Bido)** على انشاء مراكز استيطانية كبرى تجمع الفلاحين الأوروبيين، فقد طبق دي لامورسيار مشروعه في إقليم وهران وبالضبط داخل المثلث المحصور بين وهران ومستغانم ومعسكر وذلك بتوطين حوالي 5000 عائلة فلاحية وهو ما فعله الجنرال بيدو في إقليم قسنطينة داخل المثلث المحصور بين سكيكدة وعنابة قسنطينة مرورا بقالمة[2]، أما بيجو فقد كان ينادي باستيطان عسكري جماعي فهو يقول "... بما أن الجيش هو كل شيء في افريقيا فالسلطة الوحيدة الممكنة هي السلطة العسكرية ..." وهذه السلطة تعتمد على المعمرين وهم جنود ومزارعون في نفس الوقت[3]، لكن مشروعه قوبل بالرفض، فترك الأمر بيد الكونت **(غيو) (Giyo)** فنظّم الاستيطان تنظيما محكما وفعالا حيث كان استيطانه قائما على إنشاء قرى وتنازل مجاني عن الأراضي حيث أنشأ ما بين 1842م و1845م 35 مركزا فوصل عدد المهاجرين الى 46180 عام 1845م[4].

ويمكن أن نصنف أهم المستوطنين الذين عرفتهم الجزائر الى:

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 42.

(2) عدة بن داهة ،الاستيطان والصراع حول ملكية الارض، ج 1، المرجع السابق، ص ص 52 .53.

(3) مصطفى الاشرف، الجزائر الامة والمجتمع، تر: حنفي بن عيسى، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2007، ص ص 300، 301.

(4) شارل روبير أجيرون ،تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 44.

1. **الإسبان:** منذ أن احتلت الجزائر هاجروا إليها وخاصة الذي قدموا من مقاطعات مرسية واليكانت والميرية وقرطبة وبلنسية سنة 1832 وسكنوا بضواحي الجزائر العاصمة وقدر عددهم بحوالي 25 ألف نسمة وبقي عددهم في تزايد[1].
2. **اليهود:** وكانوا متواجدين قبل الاحتلال الفرنسي[2]، استقبلوا الاستعمار الفرنسي بفرحة، ارتكزت أعمالهم في البداية على الترجمة والوساطة وانخرط عدد منهم في الجيش الفرنسي[3].
3. **الايطاليون:** استقروا في السواحل الشرقية للجزائر وبلغ عددهم في 1856م بحوالي 9472 نسمة
4. **المالطيون:** واعتبروا من المهاجرين الأوائل بالجزائر وقدر عددهم في مناطق الجزائر وقسنطينة 1213 نسمة وذلك سنة 1833م[4].
5. **البروسيون:** مع نهاية 1830م وبداية 1832م هاجر الى الجزائر حوالي700 مهاجر اغلبهم من إقليم رينانيا وبافاريا ووتمبرغ[5].

- **دور المكاتب العربية في تدعيم الاستيطان :**

قرر الجنرال أفيرار وهو قائد الجيش الفرنسي في افريقيا وبصفة مؤقتة في 1833م أن ينشئ مكتب يسير الشؤون العربية حيث أن مهمته تقتصر على الاعلام والعمل[6]، فبعد الاحتلال الفرنسي واجهت الإدارة الاستعمارية مشكلة في بسط سيطرتها على كل الأراضي

(1) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830م-1962م، ج 2 ،وزارة المجاهدين، الجزائر، ص 34 .

(2) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 41.

(3) فوزي سعد الله، يهود الجزائر هؤلاء الجزائر المجهولون، ط 2، دار الأمة، الجزائر، 2004، ص 177.

(4) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج 2، المرجع السابق، ص 37 .

(5) عدة بن داهة، المرجع نفسه، ص 39.

(6) سعيد علمي، الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، تر نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، ج 1، دار الخطاب للطباعة والنشر، الجزائر، ص 57.

الجزائرية بالإضافة الى امتناع أبنائها من التعاون معها[1] فأصبح ومن الضرورة اعتماد أسلوب حكومي يطبق على السكان وهذا ما أدى الى انشاء المكاتب العربية[2]، فقبل أن تستند مهمة تسيير هذه المكاتب وبصفة نهائية للجنرال بيجو كلف الجنرال لامورسيال بتنظيمه[3].

تعتبر المكاتب العربية استراتيجية استعمارية، كان الهدف من انشائها هو تمكين الاستعمار من بسط سيطرته والعمل على اخضاع القبائل لسلطة الاستعمارية ومراقبة تحركات القبائل وحراسة المشبوه منها بالإضافة مراقبة الزوايا والقادة الروحانيين ومساعدة القادة العسكريين بالبلاد في إدارة شؤون الأهالي وتوجيه السياسة العسكرية واستخلاص الضريبة وتقليص نفوذ رؤساء الاسر كأسرة المقراني وغيرها من الاسر الكبرى وأيضا تولي مهمة القضاء والفصل في خصومات الأهالي[4].

وكأي هيكل من الهياكل فان إدارة المكاتب العربية لها جهاز خاص بها يسهر على تنظيمها فهي تتكون من:

- مدير.
- ضابط مسؤول عن الصحة.
- ضابط مسؤول عن دفع المكافأت المالية.
- مترجمان.
- ضابط صف.

---

(1) أبو بكر الصديق حميدي، سياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر 1830م – 1848م، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 01، 2017م، ص 13.

(2) المكاتب العربية: عرفها فرديناند هيقونت "أحد رؤساء تلك المكاتب على أنها عبارة عن حلقة وصل بين الجنس الأوروبي الذي استوطن بالقطر الجزائري منذ 2830م والجنس الأهلي الذي يقطن البلاد من قبل ولا يزال الى الان .." للمزيد أنظر ل صالح فركوس، إدارة المكاتب العربي والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2013، ص 17.

(3) سعيد علمي، المرجع السابق، ص 58.

(4) صالح فركوس، المرجع السابق، ص 18.

- خوجة " كاتب عربي".
- وكيل الضياف.
- حاجبان "الشاوش"[1].

ان هؤلاء الأعضاء ينتمون لمختلف الجيوش بالأخص جيش المشاة وقد انتدبوا من فيالقهم[2].

قام فالي بحذف هذه المكاتب قبل أن قبل أن يقوم بيجو بإعادة انشائها في أوت 1842م[3]، فعندما جاء بيجو اهتم أكثر بإدارة هذه المكاتب حيث أسند ادارتها لبوجين دوماس[4]، فقد كان بيجو على دراية واسعة بأنه لإدارة الأهالي والسيطرة عليهم يلزمه سلك من المتخصصين، حيث أصبح المدير يمارس السلطة والقيادة على الشيوخ والحكام والقضاء والمفتيين من الأهالي عبر ربوع الوطن بالإضافة الى انه كان مكلف بإقامة علاقات مع القبائل الخارجية والقبائل الرافضة للولاء وجمع المعلومات المختلفة[5]، وفي حالة وجدوا أي خطأ أو مخالفة للقانون الفرنسي فيمكنهم اتخاذ الإجراءات اللازمة اتجاه أي شخص يعتبرونه مذنبا، ومع مرور الوقت أصبح دور المسؤولين خلع أو تعيين المسؤولين المحلين جمع الضرائب وإصدار قرارات في المسائل الشرعية[6].

كان للمكاتب العربية دور مهم جدا في تدعيم الاستيطان فمنذ احتلال قسنطينة على سبيل المثال كان عدد الأوروبيون في تزايد مستمر حيث اعتبره الفرنسيون تعميرا حيث أرسى الجنرال نيقري بعد مضي بعض الوقت من احتلال قسنطينة محلة عسكرية بالحروش بهدف

(1) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 130.
(2) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار، ج 1، المرجع السابق، ص 555.
(3) سعيد علمي، المرجع السابق، ص 58.
(4) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830م-1900م، ج 1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1992م، ص 61 .
(5) شارل أندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة الغزو وبدايات الاستعمار، ج 1، المرجع السابق، ص 554.
(6) عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر، المرجع السابق، ص 131.

دراسة البلاد ولضمان طرق المواصلات مع البحر وهذا بعد صدور مرسوم 22 مارس 1844م حيث خصص إقليم خصب مساحته 1600 هكتار، كما تم انشاء ضيعات فلاحية بضواحي سكيكدة من أجل المعمرين كضيعة **برانكارا**[1] وضيعة **فالي** وغيرها من الضيع، كما هيء في 20 جانفي 1845م مركز بقالمة يستوعب 250 عائلة اوروبية[2].

بما أن هذه المكاتب تمس من سلطة العائلات العريقة نتج ضدها رد فعل من بينها نذكر عائلة المقراني حيث أنه ومع انتهاء 1854 م بدأت سلطة محمد المقراني تتقلص وذلك بانتزاع صلاحياته ومنحها لضباط المكاتب العربية كما جرد من الامتيازات التي ورثها عن والد[3]، ولهذا قام محمد المقراني بتفجير ثورة ضد المعمرين في 14 مارس 1871م، وقد فشل في هذه الثورة وفقد كل ممتلكاته[4].

(1) ضيعة برانكار: "نسبة الى اسم نقيب الهندسة قام بتوجيه الاشغال الأولى صارت تسمى سانت أنطوان خصصت لها 700 هكتار قسمت الى 40 قطعة أرضية، أنظر: صالح فركوس، المرجع السابق، ص 142.

(2) المرجع نفسه، ص 142.

(3) المرجع نفسه، ص 340.

(4) المرجع نفسه، ص–ص 363 –364.

المبحث الثالث: أهم الأنشطة الاقتصادية في عمالة قسنطينة:

منذ أن احتلت فرنسا الجزائر 1830 عملت على أن ترسخ دعائم وجودها من خلال السيطرة الواسعة على كامل اقطار الوطن، ولاسيما على عمالة قسنطينة، حيث تأكدت من الوهلة الأولى إن السيطرة على الأرض تعني السيطرة على الشعب فبرزت قضية الأرض كميدان للصراع بين مجتمع متمسك بأرضه ومحتل يعمل بكل الأساليب لانتزاعها منه، ثم اتجهت فيما بعد لدعم الاقتصاد الفرنسي بمقومات الاقتصاد الجزائري فوضعت يدها على كل من الزراعة والصناعة وكذا التجارة وهدا ما سنتطرق إليه في هذا المبحث الذي سيكشف عن أهم الأنشطة الاقتصادية لعمالة قسنطينة في الفترة الممتدة بين 1830 و1870 وأهم التحولات التي شهدتها قسنطينة اثر الاحتلال.

الزراعة:

يعتبر إقليم الشرق الجزائري من أغنى الأقاليم التي تنعم بثروات طبيعية خاصة زراعة الحبوب والجلود بمختلف أنواعها إلى جانب إنتاج الزيت والعسل والصوف والجلود بجانب الثروة الخشبية[1]، حيث كان المجتمع الجزائري آنذاك مجتمعا فلاحيا بحيث يقدر بعض المؤرخين نسبة سكان الأرياف بأكثر من 90 بالمائة فكانت أهم الأنشطة ترتكز في الريف حيث اشتغل سكان المناطق الفلاحية بزراعة الخضر والفواكه بصفة عامة إلى جانب تربية الماشية فكانت المنطقة التي تربط بين سطيف وقالمة المنطقة الرئيسية للحبوب وكانت ناحية واد الزناتي أخصبها[2]، وأيضا عنابة إذ قال البكري عن مدينة عنابة: ومدينة بونة برية بحرية كثيرة اللحم واللبن والحوت والعسل وأكثر لحمانها البقر فقوله برية يقصد أنها تستفيد

(1) احميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية ووردود الفعل الوطنية، المرجع السابق، ص 55.

(2) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي 1514م/1830م، دار هومة، الجزائر، 2012م، ص 335.

من محصولات البر ومن السمك من البحر الأبيض المتوسط ومن المراكب التجارية التي تحمل البضائع منها واليها[1].

بعد دخول الاحتلال سنة 1830م تحول معظم الجزائريون الذين يشتغلون بالزراعة من ملاك إلى إجراء لدى المستوطنين، وازداد التفاوت الاقتصادي بين الطائفتين حيث أن الأوروبي ضاعف إنتاجه بفضل الآلات الحديثة، بينما كان عدد السكان يتزايد باطراد بالنسبة للجزائريين دون زيادة مقابلة فالإنتاج[2].

تتكون الطبقة الفلاحة من مجموع الناس الذين يشتغلون في الأرض من عمال والمزارعين والخماسين، والمالكين المتوسطين الذين يشتغلون في أرضهم غير أنهم يستعملون أيدي عاملة أجيرة بمعاش[3]، في حين كان المستوطنين الأوربيين يجهلون طريقة الاعتناء بالفلاحة لأنهم ليسوا أهل اختصاص ولم يكونوا يهدفوا لغير الإثراء بأية طريقة ، فركزوا جل مجهوداتهم على استنزاف الثروات فلم يهتموا باستصلاح الأراضي الممتدة على ملايين الهكتارات شرقا أو غربا[4].

من أهم هاته المنتوجات الزراعية نذكر:

- القمح الصلب: الذي يتطلب تربة متماسكة وامطار كافية، ولهذا اشتهرت به منطقة الشرق الجزائري التي تحمل نفس هذه الخصائص، وكانت تعد من اكبر المناطق المنتجة لهذا النوع وهو يتميز بكثرة دقيقه وجودته[5].

(1) نور الدين عبد القادر، صفحات من تاريخ الجزائر من اقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م، ص 149.

(2) صالح عقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، 1964م، ص 11.

(3) احميدة عميراوي، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية، المرجع السابق، ص 55.

(4) محمد العربي الزبيري، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984م، ص 40

(5) عبد القادر دحدوح، قسنطينة محطات تاريخية ومعالم اثرية، نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2015م، ص57 .

- التبغ: بدء الاهتمام بزراعته لغرض التصدير منذ اواسط القرن 19 من وتحديدا من بلاد القبائل إلى غرب بجاية، وفي سهول عنابة وسكيكدة ومتيجة وحول قالمة وتلمسان، وقد بلغت مساحته: 21,600 هكتار عام 1857م، كلها تقريبا بيد المستوطنين وإنتاجه حوالي 30,000 ظن.
- الحوامض: بدأ الاهتمام بزراعتها منذ خمسينات القرن 19 نظرا للظروف الملائمة الطبيعية، وتحديدا في سهول متيجة وعنابة وسكيكدة وقد شهدت بعد ذلك أهم توسع لها إذ بلغت مساحتها حوالي 50000 هكتارا[1].
- الكروم: هي ثروة الاستعمار الكبرى بالقطر الجزائري وقد استأثرت بأخصب الأراضي وأكثرها ريا، تنتشر غراستها على نحو 640000 هكتار، لكن أكثريتها العظمى في ارض التل وعمالة وهران، وتنتج من الخمور ما يعادل عشرة ملايين هكتوليتر في السنة، ترجع للمستعمرين بأرباح وفيرة[2].

تحتاج زراعة الحبوب مثل القمح والشعير والشوفان والذرة التي توفر عائدات اقتصادية مهمة للناس، خاصة في السهول الساحلية والداخلية الخصبة والمناطق الجبلية المناسبة، وفي بعض المرتفعات الداخلية المطيرة، الى استخدام المحاريث الخشبية في المناطق المسطحة وشبه المسطحة إضافة إلى عضلات الحيوانات مثل الماشية والخيول والبغال، أما في الجبال شديدة الانحدار والوعرة توجد عضلات البشر والفؤوس[3] والمذرة[4]، إضافة إلى وسائل أخرى تميزت بالبدائية والمتمثلة في المنجل للحصاد وفرشاة لجمع بقايا الزرع كما

(1)رابح لونيسي، تاريخ الجزائر المعاصر1830-1989م، ج 1، دار المعرفة، الجزائر، 2010 م، ص 95.

(2) احمد توفيق المدني، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر، 2013م، ص53.

(3) ناصر الدين سعيدوني، الشيخ المهدي بوعبدلي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م، ص 57.

(4) المذرة: وهي آلة زراعية بدائية، تذر بها الحبوب عند تصفيتها

كانت هناك مخابئ تحت الأرض للاحتفاظ بالحبوب من فصل إلى آخر عندما تقتضي الحاجة إليها[1].

تربية المواشي:

يكتسي نشاط تربية الحيوانات أهمية كبرى في حياة المجتمع الجزائري لاسيما وانه يهدف إلى تغذية السكان، حيث يسود الماعز والخراف المنطقة الشرقية أما الأبقار فضعيفة مقارنة بذلك[2].

لم يكن نشاط تربية الحيوان مجرد نشاط ثانوي بالنسبة للاقتصاد الجزائري قبل الاحتلال بل كان نشاطا رئيسيا إلى جانب زراعة الحبوب، قد زج الاستعمار بأنفه في هذه الناحية أيضا، وأصبح يملك عددا عظيما من الغنم، ويستأثر بالفسيح من المراعي[3].

الصناعة :

كان النشاط الصناعي بالإيالة الجزائرية لا يتعدى الصناعات المحلية اليدوية وبعض الصناعات المحلية المعدنية البسيطة[4]، حيث كانت الجزائر تنسج أقمشة من الكتان يلبسها الأهالي، وحاشيات من الحرير مختلف الألوان والطول والعرض وهي امتن من التي كانت تصنع أوروبا، وتصنع الشواشي[5]، وكان في الجزائر كثير من الدكاكين يصنعون بمهارة المحارم وحياك الحرير للنساء، وصناعة دباغة الجلود وتنسج الزرابي والحياك وكذا

(1) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، ط 3، الشركة الوطنية للنشر و التوزيع، الجزائر، ص 151.

(2) عدة الهواري، الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830م/1969م، تر: جوزف عبد الله، دار الحداثة، بيروت، لبنان، 1983، ص90.

(3) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 122.

(4) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792م/1830م، ط 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م، ص33.

(5) جمع شاشية وهي لباس للرأس.

البرانيس[1]، ومن أهم المدن المدن الصناعية في الجزائر نجد: العاصمة، تلمسان، مستغانم وقسنطينة[2].

كانت القبائل الرعوية المنتوجات الصوفية والخيام وكان سكان المناطق الجبلية يصنعون الأدوات الفلاحية والأسلحة لأنفسهم ولفلاحي السهول والبدو، وحتى لسكان المدينة، ولعل أبرزها العربات والأدوات والخناجر وبعض البنادق إضافة إلى آلات رحي الزيتون، كما تحتوي المدن على الصناعات الغذائية من طواحن ومخابز ومعاصر زيتون ...[3].

أما قسنطينة فتعد مجموعة صناعاتها التقليدية رافدا هاما يربطها بموروثها الثقافي والحضاري وتضم الشبكة الحرفية في الولاية أزيد من مائة نشاط، في حين يبلغ عدد الحرفيين بها نحو 8218 حرفي كما تتوفر الولاية على 17 صناعة تقليدية أهمها: صناعة الخزف، النفخ على الزجاج، الأواني النحاسية، صناعة الألبسة المطرزة – الحرج الفتلة الخياطة – النقش على الخشب[4]، ويرجع الفضل في المحافظة على هذه الصناعات المحلية المختلفة إلى بعض الأسر الأندلسية واليهود التي توارثت صناعتها وحافظت عليها من الاندثار[5].

كان العامل القسنطيني يستطيع الاستغلال في جميع المجالات مكونا بذلك عدد من الهيئات الصناعية التي لابد لها من تلبيات حاجياته اليومية، ومن اهم الهيئات التي كانت تنظم حسب الحرف والتي لا يزال بعضها الى يومنا نذكر:

النجارون: مهمتهم صناعة الصناديق، الابواب، النوافذ وغيرها من المنتوجات الخشبية

الحدادون: يتولون صناعة المحارث والمناجل والقواديم والالجمة ..

الصفارون: وهم الذين يصنعون الاواني النحاسية ويقومون بنقشها واصلاحها

(1) نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص 145.

(2) ابو القاسم سعدالله ،محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 154.

(3) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع ال سابق، ص 337.

(4) محمد عثمان ،صفحات ومعالم من تاريخ مدينة قسنطينة، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، 2013م، ص 49.

(5) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 34.

الجلابون: مختصون في تربية المواشي وتسويقها

الشقامقجية: ومهمتهم صناعة الاسلحة واصلاحها عند الكسر

الفخاريون: صناعة الادوات الفخارية وهي صناعة بالغة الاهمية

بالإضافة الى: البنائيين، الزواقين، الكوايين، الجزاريين، الحفافين، الخياطين...[1].

عندما دخل الاستعمار الفرنسي سنة 1830م، أجهز على الصناعات التقليدية بكل أنواعها ودمرها من خلال وضع قوانين وتشريعات لإلغاء التنظيمات الحرفية التي كانت منتشرة في مدن الجزائر، والتي كان لها دور كبير في توجيه العمل وتنظيمه مثل: التسويق والتدريب على الحرفة، وفي المقابل منع قيام صناعة حديثة لكي تبقى الجزائر كسوق مفتوحة أمام الصناعة الفرنسية، وبالتالي ربط الجزائر اقتصاديا في كل المجالات، وهذا لم يمنع من قيام صناعات استخراجية، وبالتالي فان هدف الاستعمار كان استغلال الموارد الاقتصادية والبشرية، وبهذا بدا التخلف وتبعية الجزائر بقدوم الاستعمار[2]، فالاستعمار بذلك هشم الأمة الجزائرية من ناحية الصناعة، وحطمها تحطيما، وأوصد في وجهها أبواب الأمل والرجاء، مع أن خيراتها موفورة[3].

اما بالنسبة للصناعة الأوروبية فهي أيضا ضعيفة، وذلك لعدم وجود الفحم الحجري بالقطر الجزائري بصفة تكفي لإنشاء صناعة محلية تقاوم صناعة الخارج، حيث ان هذه الصناعات تشمل غالبا الصناعة التي تعتمد على النتائج الفلاحية، كصناعة المطاحن ومعامل العجين ومعاصر الزيت، إضافة إلى معامل الدخان ومعامل الخضروات المحفوظة بالعلب، ولصنع البراميل هناك 80 معمل تشغل حوالي ألف عامل، ودباغة الجلود 54

(1) محمد العربي الزبيري، التجارة الجزائرية للشرق الجزائري في الفترة بين 1792م/1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ص56 .

(2) احمد تربكي، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاقتصادي للجزائر قبل واثناء الاحتلال، مجلة قرطاس، العدد 2، جامعة بشار، 2015، ص163 .

(3) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 126.

معملا، أما صناعة الأحذية فلها 15 معملا تشغل 500 عامل، ويوجد عدى ذلك عدة معامل لصنع الجير، ويوجد معملان أوروبيان للثقاب احدهما بالجزائر والأخر بعنابة[1].

أما اليهود فكانوا محتكرين لصناعة الأحجار الكريمة[2]، فالطائفة اليهودية اختصت بمعالجة وتصنيع الأحجار الكريمة في مدن تلمسان والجزائر وقسنطينة تشجعها في ذلك الأرباح التي تصل فوائدها بقسنطينة كما هو الحال إلى 30 أو 50 بالمائة من الجواهر المصنوعة[3].

التجارة:

تعرف التجارة في الشرق الجزائري أو في الجزائر ككل كغيرها من المناطق بشكليها: الداخلي والخارجي، حيث كانت تعتمد إما على الأسواق الأسبوعية أو المبادلات التجارية، خاصة مع إفريقيا وجنوب إفريقيا والدول العربية، لكن مع دخول الاستعمار الفرنسي تحول الميزان التجاري وأصبحت خاسرة، بحيث اقتصرت جميع عمليات الاستيراد والتصدير على فرنسا التي بذلت جهود كبيرة للتحكم في الجزائر لخدمة مصالحها.

التجارة الداخلية:

إن ابرز مظهر تجاري داخلي هو نظام الأسواق الأسبوعية، يعرض فيها التجار منتجاتهم الزراعية أو الأدوات الفلاحية والأواني الفخارية والأصباغ الجلود، التمور، إضافة إلى المنتجات الحيوانية، وكانت تتم المبادلات التجارية إما بالنقود أو المقايضة[4]، بحيث ينقل أهل الريف منتوجاتهم الفلاحية إلى السوق من الفواكه والخضر والحبوب والزيتون

(1) احمد توفيق المدني، الجزائر، دار الأمة، الجزائر، 2013م، ص392.

(2) أبو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص155.

(3) ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص 34.

(4) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر1830م/1989م، ج 1، دار المعرفة، 2006م، ص25

والعسل، ويشترون من سكان المدن المحاريث والمناجل والفؤوس والحلي والمواد المستوردة من الخارج مثل القهوة والسكر[1].

من بين أهم الأسواق الأسبوعية نذكر أسواق: باب عزوز في العاصمة، وسوق العصر في مدينة قسنطينة التي يقام في شوارع السويقة حيث تتواجد به محلات تقليدية يباع فيها كل ما لذ وطاب من مأكولات شعبية وألبسة تقليدية من مثل الفرقاني والحلي والنحاس أيضا[2].

كانت تتم أيضا مبادلات تجارية بين الشرق والغرب، أو الشرق والعاصمة حيث ارتكزت هذه الحركة التجارية الداخلية على طرق المواصلات التي كانت مزودة بالجسور باعتراف الفرنسيين، والتي كانت طرقها واضحة ومعروفة المسافة، مثلا المسافة بين الجزائر ووهران تستغرق عشرة أيام، أما بين الجزائر وقسنطينة تستغرق تسعة أيام، وكانت هناك قوافل للرحلات مضبوطة المواعيد[3].

كانت التجارة الداخلية إلى بداية القرن التاسع عشر في أيدي الجزائريين، لكن بعدها استولى عليها اليهود، فقد استغلوا حروب الثورة الفرنسية وحاجة أوروبا الى القمح وعملوا على تحويل التجارة إلى أرباحهم الخاصة[4].

بعد عام 1830 ومع دخول الاستعمار الفرنسي سيطرا لفرنسيون على التجارة الداخلية وأيضا الخارجية، وهكذا لم يكن حال الفلاح تحت الحكم الفرنسي بأحسن منه تحت الحكم العثماني، وإذ كانت الجزائر العثمانية قد وجدت طبقة من الجزائريين الحضر الذين يشتغلون بالتجارة ولهم بعض رؤوس الأموال فان هذه الطبقة قد اختفت أثناء الحكم الفرنسي وأصبح المسيطرون على رأس المال هم المستوطنين[5].

(1) محمد الميلي، الجزائر في مرآة التاريخ، مكتبة البعث، قسنطينة، 1965م، ص 151.

(2) محمد عثمان، المرجع السابق، ص 38.

(3) محمد الميلي، المرجع السابق، ص 150.

(4) ابو القاسم سعد الله، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 150.

(5) المرجع نفسه، ص 158.

التجارة الخارجية:

تميزت التجارة بين الجزائر وإفريقيا قبيل الاستعمار الفرنسي بالانتظام، أما مع العالم الإسلامي فتمثلت في حركة القوافل حيث كانت قافلة قسنطينة أهم هذه القوافل، فكانت تستورد الشاشيات الحمراء والأحزمة الحريرية والصوفية والجوخ الذي تصنع منه الألبسة الفاخرة، أما المبادلات مع أوروبا فكانت تقوم على تصدير المنتجات الفلاحية واستيراد التجهيزات المتعلقة بالجيش والبحرية، وكانت أهم صادرات الجزائر أواخر الحكم التركي تتمثل في الحبوب والأصواف والجلود والزيوت والشموع[1].

إلى جانب التبادل التجاري الداخلي كان يوجد تبادل خارجي حتى في سنوات الحصار الفرنسي للجزائر الذي دام ثلاث سنوات، وكان هذا التبادل بين الجزائر وتونس، والجزائر والمغرب ،حيث لعبت منطقة تلمسان دورا كبيرا في الاستيراد من المغرب، أما الجهة الشرقية فكان ثمن السفر من قسنطينة إلى تونس مثلا بمائة فرنك، أما نقل البضائع بين البلدين فكان يزيد من قيمة البضاعة بنسبة خمسين بالمائة[2].

بعد تمكن الاستعمار الفرنسي من فرض سيطرته على الجزائر سنة 1830م تدهورت أوضاع هذه الأخيرة لاسيما التجارة الخارجية التي لم تكن أحسن حالا من جل الأوضاع الاقتصادية آنذاك، وهذا راجع إلى قلة الإنتاج المحلي واحتكارها من قبل الحكومة التي فرضت قيودا شديدة على التصدير، والدعاية الأجنبية التي أساءت إلى سمعة الجزائريين[3].

ومن الصادرات الجزائرية نحو الدول الأوروبية نذكر القمح والشعير والمواشي والزيت والعسل والعنب والتين والتمور والصوف والشموع والجلود، وتستورد القهوة والسكر والشاي والورق[4]، إما بالنسبة لإقليم الشرق فقد كانت قسنطينة تعتبر مخزنا هاما ومركزا استراتيجيا

(1) صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص343.

(2) محمد الميلي، المرجع السابق، ص151.

(3) بشير بلاح، المرجع السابق، ص24.

(4) عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002، ص107.

للتموين بالنسبة لجنوب أوروبا، حيث بالفعل لم يكن إقليم الشرق يستورد من البلدان الأوروبية سوى الأقمشة الحريرية والقطنية والخردوات وما يسمى بمنتجات المستعمرات (التوابل والقهوة والسكر) ويقوم بعمليات الاستيراد هذه جماعة من اليهود الذين يتمتعون عادة بحماية الداي والبايات بالإضافة إلى أن معظمهم كان يحسن اللغة العربية ويعرف عادات الأهالي وتقاليدهم[1].

في هذه الحركة بين صادر ووارد تنشط أهم المراسي الجزائرية نشاطا كبيرا في حركات مستمرة لا تعود بفائدة على أبناء البلاد إلا من اشتغل منهم حمالا وأهم هاته المراسي والتي أبرزها في إقليم الشرق نذكر: مرسى مدينة عنابة، مرسى بني مصاف، مرسى بجاية، مرسى سكيكدة ، بالإضافة إلى مرسى الجزائر ومرسى وهران[2].

(1) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص84.

(2) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص129

الفصل الثاني:

السياسة الزراعية في عمالة قسنطينة

المبحث الأول : ملكية الأرض وأهم القوانين التي رافقتها

المبحث الثاني : الإنتاج الفلاحي

المبحث الثالث : السياسة الغابية

المبحث الأول: ملكية الأرض وأهم القوانين التي رافقتها

كان المجتمع الجزائري عشية الاحتلال مجتمعا ريفيا قبليا، وثيق الارتباط بالأرض التي يستمد منها رزقه، لان الأرض تعد هوية قبل أن تكون مردودا ماديا، ومنذ العهد العثماني ومع عشي الاحتلال الفرنسي كانت الأرض في الجزائر مقسمة إلى:

ا – أراضي الملك:

وهي الأراضي المملوكة من طرف الأفراد ولهم مطلق الحرية في التصرف فيها، ويمكن الذكر على سبيل المثال الأراضي المتواجدة في التل الجزائري: جبال الونشريس، جبال الاوراس وغيرهما من مناطق التل[1].

أو هي أراضي يستغلها أصحابها بشكل مباشر، ولهم حق التصرف فيها بكل حرية، سواء ببيعها أو تأجيرها، إهدائها أو تركها للورثة، فهي ملكية فردية، ولكن الملكية في الجزائر مقيدة بقرار كل الاظراف المشاركين في الميراث عكس الملكية في أوروبا، فالمالك هنا له الحرية المطلقة في البيع متى شاء بمعنى أنها غير قابل للتحويل بأي حق كان وعند التأكد من عدم صلاحيتها يتم نقلها أو السعي لجعلها خاضع للنظام العام أي تكون ذات طابع استغلالي فائدته للعام[2].

كانت الملكيات الخاصة تمتد على مساحة خمس مراحل من مدينة قسنطينة وتشتمل على 11.250 هكتار، يستغل منها 9000 هكتار لزراعة الحبوب و4000 هكتار لإنتاج الفواكه والخضر وكانت تؤخذ منها الدولة 20.762 قيمة حبوب في شكل زكاة[3].

(1) الطاهر ملخاسو، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1962/1830م ،أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1962/1830م، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م، ص25.

(2) بختة وابل، الملكي العقارية في الجزائر خلال الإمبراطورية الثانية، مجلة هيرودوت، العدد1، 2019م، قالمة، الجزائر، ص02.

(3) ناصر الدين سعيدوني، مهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص51 .

يتميز هذا النوع من الملكيات بعد خصائص أهمها : خضوعها لنمط التقسيمات بحكم تطبيق أحكام الوراثة، تخضع هذه الأخيرة إلى ضرائب دينية تسمى الزكاة والعشور[1].

ب- أراضي البايلك:

هي الأراضي التي تعود ملكيتها للدولة كان يتصرف فيها الداي بإرادة مطلقة[2]، وهي في كثير من الأحيان أراضي خصبة تتنازل عنها الدولة لصالح القبائل او الأشخاص لغرض الانتفاع بها دون أن يكون لهم الحق في التملك وبذلك تبقى ملكية الدولة، وكان تسيير ورقابة هذه الأراضي مسند إلى موظف سامي يدعى خوجة الخيل[3].

تحولت هذه الملكيات مباشرة بسقوط النظام السياسي وعلى رأسه الداي إلى الدومين[4] بجانب الملكيات الأخرى التي استولت عليها الدولة الفرنسية[5] حيث قام بالاستيلاء على هاته الأراضي من خلال تطبيق قانون 8 سبتمبر 1830م اي منذ البدايات الأولى للاحتلال الفرنسي[6].

(1) العشور: يؤخذ عن إنتاج أراضي الملكي الخاصة وهو يساوي مبدئيا عشر المحاصيل يدفعه الجميع بما فيهم الفئات التي لها امتيازات انظر صالح عباد، الجزائر خلال الحكم التركي، المرجع السابق، ص346.

(2) احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة ،الجزائر، 2005م، ص 112.

(3) الظاهر ملخاسو، المرجع السابق، ص 26.

(4) الدومين (domaine): هي الملكيات والعقارات على غرار المنازل، الحوانيت، الحدائق، والتي تعود ملكيتها للبايلك سابقا، فضلا عن التي اعطيت بسخاء من قبل السكان او التي يكون لبعضها طابع ودافع ديني، والتي أصبحت كلها بصفة طبيعية ملكا للدولة بعد الغزو، واصبحت تشكل الدومين العام، انظر: بن يوسف محمد الامين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830-1870م، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013 – 2014م.

(5) احميدة عميراوي، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، المرجع السابق، ص 113.

(6) جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987 م، ص126.

بالإشارة إلى أن الأملاك العقارية في مدينة قسنطينة كلها تقريبا في ملكية البايلك، وذلك نتيجة لعمليات المصادرة التي كانت تتعرض لها اسر البايات وكبار الشخصيات في المقاطعة بعد أن تنفذ في حقهم الحكام بجريمة التمرد أو الخيانة[1].

وأراضي البايلك هي عادة الأراضي الخصبة المحيطة بالمدن وتزرع هذه الأراضي بالاعتماد على السخرة المفروضة على القبائل المجاورة او مباشرة من قبل الخماسين الذين يتلقون من الدولة المحاريث وحيوانات الحمولة والبذار، وينالون 5/1 من النتاج كأجر لهم[2].

أراضي العرش:

هي الأملاك المشاعة التي تمتلكها القبائل المختلفة وكان الاستعمار يريد أن يضع يده عليها بدعوى أنها كانت أملاك الدولة التركية[3]، تنتقل حيازة هذه الأراضي بين أفراد الأسرة عن طريق الميراث دون أن يمتلكها أصحابها بسندات رسمية وليس لهم حق التصرف سواء عن طريق البيع أو المبادلة[4]، بحيث أن كل قبيلة لها الحرية في تنظيم استغلالها وفق ما تحتاجه أو ما تتطلبه المصلحة في إقليمي الجزائر وقسنطينة، أما في الغرب فتسمى السويقة[5].

وعلى العموم يمكن القول إن أراضي العرش هي أراضي جماعية يتم توزيعها بين أفراد القبيلة بصورة دورية حسب القدرة على استغلالها ويعود إنتاجها للشخص الذي يقوم بزراعتها[6]، وقد تأثرت بقانون (السيناتوس كونسلت) الشهير في 22 أفريل 1863م الذي

---

(1) ناصر الدين سعيدوني، الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف، البصائر، الجزائر،2013 م ،ص213.

(2) عبد اللطيف بن اشنهو ، تكون التخلف في الجزائر 1962/1830،الشركة الوطنية للنشر و التوزيع ، الجزائر،1979 ،ص27 .

(3) احمد توفيق المدني ، الجزائر ، المرجع السابق ، ص381 .

(4) الظاهر ملخاسو ، المرجع السابق ، ص25.

(5) بختة وابل ، المرجع السابق، ص 03.

(6)رمضان بورغدة، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية،2007 ، سكيكدة، الجزائر، ص355 .

يجعل أراضي العرش ملكا ثابتا للقبائل المستقرة بها، ونص على وجوب قسمتها بينهم على الدواويير أولا ثم على الأفراد، على أن إصبع الإدارة كان يدخل دائما في تلك القسمة، ويستولي على الكثير من تلك الأراضي بحجج مختلفة[1].

أراضي الحبوس (الوقفية):

هي الأراضي التي حبست للإنفاق على الأعمال الخيرية مثل تقديم يد العون لأبناء السبيل واليتامى ورعاية المؤسسات الدينية كالمساجد والزوايا، بالإضافة إلى إصلاح المرافق كالعيون والسواقي والثكنات والحصون وغيرها، وذلك حسب الحكام الشرعية الخاصة بالوقف بحيث تصبح هذه الأراضي الموقوفة خارجة عن الاستعمال المتعارف عليه سواء بالنسبة للملكيات الخاصة بالإفراد أو التابعة للدولة أو العائدة إلى القبائل والمجموعات الريفية[2].

استمرت الأراضي الموقوفة في الانتشار والتوسع طيلة الفترة العثمانية فاستحوذت على مساحات شاسعة وصل مدخولها في بداية القرن التاسع عشر نصف مدخول كل الأراضي الزراعية في الجزائر[3]، ومنذ سنة 1844م صدر أمرا يقضي بإلغاء منع حق التصرف في الأراضي الحبس ووزعت نسبة كبيرة منها على الوافدين الجدد من الأوروبيين، وتدعم هذا الجراء بأمر أخر صدر في نفس السنة يعطي إدارة الاحتلال الحق في وضع يدها على الأراضي الغير مزروعة منها والتي تقع في مناطق تحددها الإدارة بنفسها[4].

وفي 26 أوت 1862م أصدرت سلطات الاحتلال الفرنسي منشورا خاصا بالحبوس يعتبر الأموال الناتجة عن الجمعيات والمؤسسات الوقفية أملاكا للدولة، وينص على تحويل

(1) احمد توفيق المدني، الجزائر، المرجع السابق، ص381.

(2) ناصر الدين سعيدوني، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م، ص 51.

(3) المرجع نفسه، ص53.

(4) جمال قنان، المرجع السابق، ص 119.

أجور الكراء وحصص المزارعة والمداخيل العقارات التابعة للأوقاف لصالح الميزانية الإقليمية (BUDGET PROVINCIAL)[1].

اراضي المخزن:

وهي أراضي وهبتها السلطة العثمانية لبعض القبائل التي تقوم مقابل ذلك بتجنيد تشكيلات من الفرسان(المخازنية) من أبنائها[2]، والتي تعرف (قبائل المخزن) من حيث تكوينها غلى أنها عبارة عن تجمعات سكانية متمايزة في أصولها مختلفة في أعراقها منها من اقرها الأتراك بالأراضي ومنها من استقدم كأفراد متطوعين من جهات أخرى[3].

وقد ابقي الفرنسيون غلى هذا التنظيم مع بعض التعديلات بحيث ساهم المخازنية في دعم المجهود الحربي في مواجهة الانتفاضات الشعبية التي خاضتها الجزائر خلال مرحلة الاحتلال وخلال مرحلة الثورة التحريرية[4].

أهم القوانين والتشريعات التي اعتمدتها فرنسا لمصادرة الأراضي:

كانت التشريعات العقارية هي الوسيلة الأذكى والطريقة الأنجع لتحقيق هدف فرنسا في الاستيلاء على ملكية الأراضي التي كانت من أولى اهتمامات المخطط الاستعماري، حيث منذ دخولها الجزائر سنة 1830م لم تترك أرضا ولا غابة ولا وقفا إلا وطبقت عليها هذه التشريعات والمراسيم خاصة في الفترة الممتدة بين 1870م/1941م ومن أبرزها:

(1) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج 1، المرجع السابق، ص 390.

(2) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 356.

(3) ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، ط 2، دار البصائر، الجزائر، 2008م، ص207.

(4) رمضان بورغدة، المرجع السابق، ص 256.

مرسوم 31 مارس 1871م:

صدر بعد اندلاع ثورة المقراني ونص على مصادرة ممتلكات القبائل الثائرة ومنح بعضها للنازحين من الألزاس واللورين[1].

قانون 21 يونيو 1871م:

تضمن منح 100.000 هكتار من الأراضي للنازحين من الالزلاس واللورين الذين فضلوا الجنسية الفرنسية على الألمانية، وقرروا الاستقرار بالجزائر (فضلا عن دعمهم ب 400.000 فرنك بموجب قانون 15 سبتمبر الموالي)[2].

قانون فارني (WARNIER) 26 جويلية 1873م:

هو قانون يهدف للقضاء على الملكية الجماعية للقبائل والاعراش، بحيث لم يعد هناك ملاك للأرض تحت صفة أو سند أو ملكية العرش أو الملك، وإنما عقاريون لا غير، ويعتبر مكملا لإجراءات المجلس المشيخي 22 أفريل 1863م[3] فقانون فارني باختصار هو قانون اخضع جميع أراضي الامبراطورية للتشريع الفرنسي وعمل على إقرار الملكية الفردية[4]. تضمن 32 مادة فيها 3 عناوين نصت كلها على ضرورة إقرار الملكية الفردية وإنهاء الملكية

(1) الالزاس تعود أصول المنطقة الى الشعب الجرماني وهي منطقة تقع في شمال شرق فرنسا وأصبحت بعد حرب السبعين منطقة ألمانية، إما اللورين هي احدى اقاليم فرنسا عاصمتها ميس واللورين هي المنطقة الفرنسية الوحيدة التي تشترك بالحدود مع بلجيكا، المانيا، ليكسمبورغ، ينظر الى نور الدين علالي، السياسة الفرنسية في مصادرة املاك الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، جامعة الوادي، السنة الجامعية:2017م /2018 م، ص24.

(2) بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830م/1989م، المرجع السابق، ص 248.

(3) المجلس المشيخي: جاء بقرار الملكية الفردية للجزائريين، أي حدد الملكيات الفردية ضمن الملكيات العامة داخل كل دوار، وكان له هدف سياسي ومالي لان إقرار الملكية الفردية يقتضي إخضاعها للنظام الضرائبي الفرنسي لغرض خلق ميزانية استعمارية، وبذلك سيقع الفلاحون مجددا فريسة المضاربين وذلك بعد أن تحصلوا على سندات ملية من قبل إدارة المصالح العقارية فباعوا راضيهم ليجدوا أنفسهم مبعدين، في حين مكن الأوربيون من اكتساب المزيد من الأراضي الزراعية بشراء أراضي الملك الجماعية ولم يضع في وجههم عقبات. ينظر: عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج 2، المرجع السابق، ص 261.

(4) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج 1، المرجع السابق، ص 263.

الجماعية بهدف فتح الأراضي الجزائرية لعمليات البيع والشراء بإخضاعها للقانون الفرنسي[1].

أو بصيغة أخرى هو قانون كرس مجموعة مبادئ تقاضي باستمرار العمل كما تم إعداده باستخدام الاعترافات التي تم تقديمها بالفعل وإصدار مرسوم تكوين ملكية فردية لصالح مالكي الأرض المصنفة على أنها جماعية حيث تنسب ملكية الأرض إلى أفراد القبيلة فقط إلى المدى الذي يتمتع به كل شخص يحق له التمتع الفعلي بها[2].

فقانون فارني كان في ظاهره قانون مدني يهدف إلى تنظيم الحياة المدنية في الجزائر كمستعمرة فرنسية لكنه في الحقيقة جاء لتنفيذ رغبة و ضغوطات الكولون من اجل خوصصة وفرنسة الأراضي وفتح المضاربات والسوق العقارية من اجل الاستحواذ على الأملاك العقارية للجزائريين وضمت بموجبه العديد من الأراضي الشاغرة، باعتبارها أملاك الدولة التي لا يملك أصحابها سندات تثبت ملكيتهم قبل 1830م[3].

قانون 22 أفريل 1887م:

هو مجرد محاولة لمعالجة النقائص والثغرات التي جاء بها قانون فارني وانه مستوحى من نفس الفكرة ويهدف إلى تحقيق نفس الغاية وهي تفكيك أراضي العرش والتي ظلت مستعصية إلى غاية ذلك الوقت وتسهيل انتقالها من أيدي أصحابها الجزائريين إلى أيدي المعمرين الأوروبيين بما يسمح بتلبية رغبات التوسع الاستيطاني[4].

(1) هاشمي كوثر، تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، الجزائر، ص125.

(2) ERNEST MERCIER ,LA PROPRIETE FONCIERE CHEZ LES MUSULIMANS DALGERIE, ERNET LEROUX , PARIS, 1891,P24 .

(3) هاشمي كوثر، المرجع السابق، ص 128.

(4) صالح حيمر، السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2013 م/2014م، ص177.

اشتملت أهدافه ومبادئه المستخلصة من قانون 1873م تصميم فرنسا الواضح على تجريد الجزائريين من حقوق ملكيتهم لأراضيهم وإقصائهم منها، حيث لتحقيق لتركيز ملكية الكولون والأوربيون وإتماما لعملية تفكيكها وتجزئتها بين أفراد العرش أو القبيلة، قامت سلطات الاحتلال الفرنسي بمساعي لمراجعة قانون 1873م وتعديله وذلك خدمة لمصالح الكولون بسن قانون يبطل الحضر المفروض على نقل أملاك العرش التي لم يقدم محرر قانون 1873م على مراجعتها و بهذا صدر قانون 22 أفريل 1887م[1].

ومن جهة أخرى مكن هذا القانون ببيع الأراضي المشاعة في المزاد العلني، الأمر الذي مكن الأوربيون من الحصول على ألاف الهكتارات بمبالغ زهيدة، عكس الفلاح الجزائري الذي يستحيل عليه شراء الأراضي التي تعرض في المزاد العلني[2]، فالتكاليف مفرطة وتصل أحيانا إلى 70 فرنك للهكتار الواحد في حين يتراوح سعر البيع للهكتار ما بين 10 و15 فرنك[3].

كانت الإجراءات التقنية لهذا التطبيق تجري بوتيرة بطيئة جدا وهذا ما حال دون تحقيق النتائج المرجوة منه، بالإضافة إلى انه دمر الأهالي من خلال من خلال البيوع السهلة جدا، فضلا عن الضرائب الإضافية التي أرهقتهم، وهذا ما أدى بالإدارة الاستعمارية توقيف العمل به سنة 1892م، وبهذا ظهور قانون 1897م[4].

قانون 1897م:

هو مشروع جدد مسالة التمييز بين أراضي الملك والعرش، ويلخص في كلمتين: التظهير والفرنسة أي أصبح العقار يخضع للقانون الفرنسي مهما كانت صفة مالكه[5].

(1) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ،ج 1، المرجع السابق، ص 375.

(2) صالح حيمر، المرجع السابق، ص 177.

(3) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم 1830م/1962م، تر: قندوز عباد فوزية ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2010م، ص71.

(4) صالح حيمر، المرجع السابق، ص 178.

(5) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض، ج 1، المرجع السابق، ص 284.

بما أن تشكيل الملكية الفردية لا يفيد الاستعمار مباشرة ،اقترح 1897 تطبيق العمليات التي ينص عليها قانون 1887، وذلك فقط على من يرغبون ببيع حقوقهم في ارض العرش أو ارض الملك، هكذا صار بوسع كل مواطن أصلي مالك لأرض الملك أو له الحق في ارض العرش أن يطلب تطبيق قرارات مجلس الشيوخ، من اجل البيع إما إلى أوروبي أو إلى مواطن مثله، وذلك بحصوله على صك من السلطة الفرنسية[1]، وبالتالي يمكن القول بان المستفيد الأول من هذا القانون هم الأوروبيين[2].

قانون 04 اوت1926:

الهدف منه القضاء على أراضي العرش، يعني تحويلها للملكية الخاصة حسبما تقتضي المصلحة العليا ل لاستيطان ،ومن هنا جاءت رغبة الإدارة الاستعمارية في التدخل المباشر في عملية فرنسة أراضي العرش بدلا من انتظار المبادرات الفردية المتفرقة، وهذا ما يسمح بانتقال هذه الأراضي إلى أيدي المعمرين[3].

ثم تبعها مجموعة قوانين أخرى أدت كلها إلى ارتفاع مساحات الأراضي الزراعية التي يملكها المستوطنين دون حساب أملاك الدولة وأملاك البلديات التي شملت حوالي 6 ملايين هكتار من الأراضي الفلاحية[4].

السنة	اراضي المستوطنين
1870	565.000
1880	1.245.000
1900	1.682.000

(1)الهواري عدي، الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830 م /1960 م ، تر : جوزيف عبد الله ،دار الحداثة، لبنان،1983 م ، ص66 .

(2)صالح حيمر، المرجع السابق، ص 194.

(3)المرجع نفسه، ص242.

(4)بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 249.

2.123.000	1917
2.350.000	1930
2.462.000	1934
2.726.700	1950

الوحدة: هكتار

بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 249.

المبحث الثاني: الإنتاج الفلاحي

لقد ظلت الزراعات الأساسية تتمثل في القمح الصلب والشعير، والى حد ما القمح اللين، لكن المساحات المخصصة لزراعة هذه المنتجات لم تكن تتوسع، بل تقلصت من 2.442.678 هكتار في سنة 1890 إلى 2.391.236 هكتار سنة 1900م[1].

في الواقع أن الفلاحين الجزائريين لم يجربوا إلا قليلا الزراعات الجديدة التي دخلت إلى الجزائر، إذ أن التبغ كان يشغل فعلا أجود الأراضي لدى حوالي 8.000 فلاح من المسلمين غير أن الإنتاج لم يتعد حدود 20.000 قنطار فكانوا يبيعونه إلى جارهم المعمر الذي كان لديه التجهيز الجيد من حيث المعاصر، غير أن الأسعار المعروضة وعمليات الوزن التدليسية لم تعمل على تشجيعهم في تطوير هذه الزراعة[2].

تعتمد الحياة الاقتصادية بالشرق الجزائري على الفلاحة وتربية الحيوانات بصفة أساسية، وتعتبر فلاحة الحبوب عصب الفلاحة للسكان، ويختلف مردود الهكتار فيها من منطقة إلى أخرى وذلك حسب خصوبة التربة وكمية الامطار النازلة، لكن من الصعب تقديم إحصائيات مضبوطة للمساحات المزروعة وكمية الإنتاج المحصل لكن من المؤكد أن الإنتاج في السنوات الخصبة يزيد عن الحاجة فيتم تخزينه في المطامير للسنوات القاحلة[3].

شهدت منطقة قسنطينة سنة 1877م/1878م سنة مجاعة مع ما حملته من الآلام التي يسهل تخيلها بالنسبة لسكان لم يكن أمامهم سوى أكل العساقيل البرية أو جذور النباتات التي كانت شبه سامة (التلغودة، البقوقة، الكروية) كما كانت سنة 1881م سنة البؤس والجفاف، وسنتا 1887م/1888م تميزت فيهما منطقة قسنطينة بالأضرار الكارثية التي خلفها الجراد، أما سنتي 1897م/1898م فتميزا بالمجاعة وأباد داء الكوليرا والتيفوس

(1) شارل روبير أجيرون، المسلمون الجزائريون وفرنسا1871م– 1919م، ج 2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م، ص304.

(2) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، ص339.

(3) يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2004م، ص 517.

المجموعات التي أضناها الجوع في جنوب قسنطينة بصفة خاصة وكذا وهران وغرب منطقة الجزائر[1].

إن أهم عائق للإنتاج الفلاحي هو التسلط الاستعماري والمصادرات الجماعية للأراضي، ولا يمكن اعتبار سنوات الجفاف والجراد سببا في ذلك، كما لا يمكن قبول مزاعم الأوربيون بان جهل الجزائريين بالفلاحة لان الفلاحة هي حرفة الجزائريين أبا عن جد من غابر العصور والأزمان[2].

تميزت الأساليب الزراعية المطبقة من ظرف الأهالي بالرداءة بالإضافة إلى أن معظم الأراضي الممنوحة لهم اغلبها من الأرض التي تكاد تكون لا قيمة لها، حيث معدل قيمة الهكتار من ارض الأهالي تبلغ 2500 فرنك، عكس المقدمة للمعمرين والتي قيمة معدلها يبلغ 25000 فرنك[3].

نظرا لركود الأساليب الزراعية المذكورة وتراجع المساحات المزروع يؤدي حتما إلى جني محاصيل هزيلة، بلغ محصول الحبوب سن 1890م: 14.969.380 قنطارا، وبلغ سنة 1891م: 13.787.079 قنطارا، بينما بلغ سنة 1898م: 12.890.359 ق، ولم يتجاوز 10.786.995 سنة 1899م، اما الاصناف الوحيدة التي عرفت بعض الزيادة فهي المساحات الصغيرة المزروعة قمحا لينا والتي انتقلت من 250.000 ق الى 306.000 ق والذرة البيضاء من 59.600ق الى87،680 ق، اما بالنسبة لزراعة الكروم فقد ظلت بالنسبة للجزائريين المسلمين انتاجا تكميليا لم تعار اهتماما عكس الاوروبيين[4].

بلغ إنتاج الأهالي من زيت الزيتون 350 ألف هيكتولتر خلال 1910م، وانخفض إلى 160 ألف هيكتولتر في 1930م، واستمر في الانخفاض في السنوات الموالية، ويرجع سبب

(1) شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص338.

(2) يحيى بوعزيز، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، المرجع السابق، ص 518.

(3) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المجلد الثامن، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص473.

(4) شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص306.

هذا التدهور والتقهقر في الإنتاج نقصان المساحات المملوكة لهم حيث وصلت الى 7.562.977 في 1930م، وتشتيت الباقي وتجزئته، وكساد المردود بسبب عد استعمال الوسائل الحديثة كالآلات والأسمدة والبذور الجيدة[1].

في الوقت الذي منح فيه الاستعمار جميع التسهيلات اللازمة لنجاح مشاريعه لم يعمل شيء قط للفلاحين الجزائريين، فقد ظلت كل المصارف مغلقة في وجوههم من رداءة الاراضي وادوات الانتاج، ولم تبد من الحكومة الفرنسية ايه مبادرة لإقالة أعثارهم، بالإضافة الى تهميشهم في مجال التعليم الفلاحي الذي حرصت فرنسا على تطبيقه منذ العقد الثاني لاحتلالها الجزائر من خلال انشاء مدارس زراعية التي لم يكن للجزائريين نصيبا منها، حيث ذكر ان عدد التلاميذ الجزائريين الملتحقين بالمدارس الفلاحية لا يتعدى 450 تلميذ مع ان سكان الريف الجزائري يتجاوز 07.5 مليون نسمة، وان من بين هؤلاء 07.5 مليون نسمة يوجد 900.000 حتى 1.000.000 شاب وشابة تتراوح اعمارهم بين 12 و14 سنة يشتغلون في الارض دون ان يتلقوا تعليم فلاحي يؤهلهم للتحول الى فلاحين[2].

تطوير الأوروبيين ميدان الفلاحة في عمالة قسنطينة:

شهد الاستعمار الفرنسي عصره الذهبي بعد قيام الجمهورية الثالثة، فقد انتهى عهد المقاومة المسلحة بالقضاء على ثورة المقراني سنة 1871م، فبلغت الهجرة الأوروبية في السنوات العشر الموالية رقما قياسيا في الجزائر ووهران وقسنطينة، فمنحوا أخصب الأراضي

(1) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830م/1954م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص70.

(2) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض، ج 1، المرجع السابق، ص238.

وتحول معظم الجزائريين الذين يشتغلون بالزراعة من ملاك إلى خماسة[1] وأجراء لدى المستوطنين[2].

ارتفعت المساحة المملوكة للأوروبيين في دائرة قسنطينة بحوالي 8751 هكتار، فأصبحت تغطي 20.751 هكتار بين 1908م و1910م بعد أن كانت تقدر ب12.000 والذي ظل ثابتا ما بين1889م/1899م وهي مساحة اعتبرتها الإدارة قليلة ولا تلبي حاجيات المستوطنين لذلك استوجب الرفع منها لدعم السياسة الاستيطانية في العمالة، خاصة وان هذه المنطقة تزخر بأراضي خصبة تمكن من تطوير وتنمية المستوطنة الاستعمارية في الجزائر[3].

كما أنشأت في الجزائر مصارف محلية ومصارف في المناطق النائية لأجل تنمية الاستعمار، وكان المستعمرون الذين يشكلون نقابات أو جمعيات تعاونية يقترضون من هذه المصارف جميع ما يحتاجون إليه لتحسين الأجهزة التي تلزمهم للإنتاج وعلاوة على ذلك كان بنك الجزائر والبنوك العقارية وبقية البنوك الأخرى تمنحهم سلفا كبيرا، بالإضافة إلى الاتصال بنوابهم والإعانات التي تقدمها لهم فرنسا كل هذا ساهم في تطوير إنتاجهم والتغلب على مصاعب الزراعة في الجزائر[4].

ليس هذا وحسب، فبقيام الجمهورية الثالثة تعززت هذه التوجهات بإنشاء معاهد ومدارس كبرى للزراعة بالجزائر عامة ومقاطعة قسنطينة خاصة وبشكل رسمي مساهمة في تطوير القطاع الزراعي وبوتيرة منتظمة وتدعيماته بالتقنيات العلمية والكفاءات الزراعية التي ستعطي ديناميكية جديدة في المجال أهمها:

(1) الخماسة: هو نظام للاستغلال الزراعي يختلف تماما عن الأنظمة السابقة أين كان المالك هو الذي يباشر فيها العمل في الاستغلالية الزراعية وحده، وفي هذه الحالة نجد الخماس شخص أخر غير المالك وهو مزارع بالخمس أي 5/1 : انظر مريم بورابة، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد 4، 2018م، الجزائر، ص380.

(2) صلاح العقاد، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العليا، الجزائر، 1964م، ص07.

(3) Aynard raymond, loeuvre française en Algérie, paris, France, 1912, p 288

(4) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص142.

- المدرسة الزراعية والبيطرية بسكيكدة: سنة 1903م اهتمت بتطوير القطاع الزراعي والثروة الحيوانية
- المدرسة الزراعية بقالمة (lecol d'agriculture de Guelma) 1922م.
- المدرسة الزراعية ببجاية (lecol dagriculture de mechtras boghani) 1930م[1].

إن تحقيق الوثبة الاقتصادية المنشودة من ظرف الاستعمار تطلب أيضا إدخال الآلة الزراعية في الميدان، خاصة وأن النظم الزراعية القديمة كانت تقليدية بدائية وهي ميزة الزراعة الجزائرية قبل الاحتلال، مميزات لا تفي بالغرض عكس التي بإمكانها إحداث ثورة كبيرة في القطاع والمساهمة في تحسين الإنتاج وتخفيض التكاليف وتوفير الوقت والعمل على تعميمها وتكثيف الدورات التكوينية قصد استعمالها بشكل مثالي لدى الفلاحين.

مع مطلع القرن العشرين ظهرت توجهات زراعية جديدة في المجال، وعملت السلطات الاستعمارية في عصرنة المزارع ومكننتها، بإدخال مختلف الوسائل الحديث في مزارع الكولون، وتوسع استعمال الجرارات ذات السلاسل والحاصدات والمحشات بانواعها، وعرفت ازدهار متواصل في الفترة ما بين 1901م و1905م[2]، وفق الجدول التالي:

العتاد الزراعي	1901	1905
مذرة آلية	139	909
محشات	424	1559
حاصدات	981	3459
محشات وحاصدات على الأحصنة	2557	6552
عربات الجر الفرنسية	/	81.522
عربات الجر العربية	/	8439

عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 153.

(1) بوركنة علي، تطور السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر 1830م/1962م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية 2019م/2020م، ص157.

(2) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 153.

زراعة الكروم

بدأ الاهتمام بزراعة الكروم كزراعة استعمارية يظهر جليا من ثمانينات القرن التاسع عشر وفي الحقيقة أن زراعة الكروم كانت في الجزائر قبل 1830م، لكنها لم تغطي إلا مساحات متواضعة جدا في ظل الامبراطورية الثانية، اذ اعتبرت زراعة الكروم زراعة تكميلية عند الأهالي، لكن بفضل الاعتمادات المالية تمكن زراع الكروم الأوروبيون وطوروا بشكل عجيب زراعتهم للكروم وإنتاجهم للخمور[1].

ومما لا شك فيه أن التعمير قد عززته الكروم بل أبقته منتعشا، وتوسعه المنشود أثناء العشرين سنة من القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين هو الذي حول جذريا المعطيات الاقتصادية والاجتماعية للمستعمرة، فحتى بالرغم من ضعف مساحات المخصصة لزراعة الكروم نجدها تحقق قيم عالية سواء في الإنتاج النباتي أو موارد التجارة الخارجية[2].

وقد اهتم الفرنسيون بزراعة الكروم إذ أنها إلى جانب زراعة الحبوب قطاع أساسي لتنمية رأس المال بين 1880م/1914م، فبعد عام 1800م أصبحت زراعة الكروم هي القطاع المهيمن بلا منازع، حيث يوضح الجدول الآتي تطو مساحات الكروم المزروعة بالهكتار:

السنة	المساحة
1880	23.724
1885	70.886
1890	110.048
1895	122.186
1900	154.430

(1) شارل اندري جوليان، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص169.

(2) جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية، المرجع السابق، ص171.

1905	179.950
1910	152.129
1914	180.735

عبد اللظيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص139.

وقد أنشأت سلطات الاحتلال مشاتل خاصة بالمعمرين سنة 1902م في سكيكدة أولا ثم ارزيو والجزائر العاصمة وهو الأمر الذي أعاد للجزائر مكانتها في مجال تصدير الخمور باتجاه فرنسا التي سوق إليها 7.470.198 قنطارا بين1907م/1914م عبر الموانئ الجزائرية الرئيسية[1].

وفي مقاطعة قسنطينة هناك خصوصا رؤوس أموال الوطن الأم في ليون و مارسيليا التي جرى استثمارها في زراعة الكروم: تجار مرسيليا وليون وأصحاب مصارف في المدينتين استثمروا رؤوس أموالهم في الجزائر بالضبط في قسنطينة[2].

وفيما بين 1920م و1934م عرفت زراعة الكروم تطورا هائلا يعزى إلى الأرباح التي حققها الكولون بسبب الارتفاع المستمر لسعر الخمور، وأصبحوا بذلك يراقبون 90 بالمائة من مزارع الكروم التي تجاوزت مداخيلها ثلث المداخيل العامة للزراعة في الجزائر[3].

إن زراعة الكروم في الجزائر لم تزدهر إلا باقترانها مع المال، وذلك بفضل القرض الذي كان يمثل إحدى الحاجات الأساسية للمعمر الجزائري دائما، حيث أدرك المعمر الفرنسي ضرورة استخدام القرض ونظرا لكونهم تعودوا أن يتلقوا مساعدات منذ استقرارهم، فإنهم أرادوا ان يبقى هذا الدعم مستمرا كلما أحسوا بالحاجة إلى التجهيز، فمن الضروري توفير وسائل مالية الانتظار المحصول الأول لمدة 3 سنوات، والحصول على أدوات زراعية باهظة الثمن لكنها أساسية نظرا للصعوبات في الحصول على اليد العاملة، والقيام بعمليات

(1) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الارض، ج 1، المرجع السابق، ص198.

(2) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص145.

(3) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج 1، المرجع السابق، ص199.

الحرث العميقة للأراضي ذات القشور الكلسية او عمليات نزع الحجارة، فلا يتسنى لهم ذلك إلى بتوفير قرض فلاحي، ومكتب القرض كان موجود ليقدم القرض الزراعي او للتمكين من شراء الملكية المجاورة[1].

كان بنك الجزائر برأسمال قدره 10 ملايين فرنك في 1870م، وارتفع إلى 12.500.000 فرنك سنة 1875م وهو المؤسسة الأساسية في البلد، وقد لعب الدور الأساسي في تقديم القرض بفضل مكاتبه المحلية وبفضل شبكة المراسلين المكلفين بتحصيل السندات المقبولة للحسم من قبل هذه المكاتب[2].

وفي الأخير يجدر بنا أن نعيد ذكر ما قاله الجنيرال فيلوت: "ان الاستعمار هو صاحب المقام الاول وان نمو الجزائر تم بواسطة الاستعمار الذي أصبح المركز الأساسي الذي يربط به كل شيء ارتباطا وثيق"[3].

(1) شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص172.

(2) المرجع نفسه، ص 173.

(3) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص142.

المبحث الثالث: السياسة الغابية.

لقد سعت الإدارة الاستعمارية الى بذل جهودها وذلك بهدف القضاء على ممتلكات الجزائريين وتحويلها لصالح المشروع الاستيطاني وذلك بفضل ترسانة قانونية بذل فيها كل من رئيس الدولة الفرنسية والهيئة التشريعية الفرنسية إصدار قوانين تعسفية في حق الأهالي الجزائريين، حيث أن هذه القوانين مست جميع جوانب الحياة وجميع الأملاك كالأراضي والمنازل وحتى الغابات[1].

خاصة أنّ الغابات الجزائرية شكلت محور اهتمام الإدارة الفرنسية لما تحتوي عليه من تنوع طبيعي يختلف عن ما هو موجود في فرنسا[2]، فالغابات الجزائرية لها خصائص طبيعية تميزها عن باقي الغابات الموجودة في العالم نظرا لتنوع الذي تزخر به فمثلا نجد الفلين الذي يعتبر أهم أنواع الأشجار المنتشرة في افريقيا عامة والجزائر خاصة حيث تعتبر بيئة عمالة قسنطينة البيئة الملائمة والمثالية لنمو هذا النوع، حيث نجد حسب الإحصائيات الفرنسية أنّ 231690 هكتار من الغابات في عمالة قسنطينة كانت تستغلها الإدارة الفرنسية[3].

كانت الغابة جد مهمة بالنسبة للأهالي خاصة السكان المستقرين في الجبال فقد كان يستخدمونها لرعي أغنامهم المزارعين كانوا يعيشون من منتجاتها فهي تمدهم بالكثير من المواد القابلة للاستخدام ومختلف المنتجات الخشبية "قشور الأشجار لدباغة، والفحم الخشبي"[4]، أما بالنسبة للإدارة الاستعمارية فقد كانت الغابات مصدرا اقتصاديا مهما على

(1) محمد بليبل، التشريع الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19م القطاع الوهراني نموذجا، مجلة العصور، جامعة وهران ، العدد 16 –17، 2010–2011، ص 128.

(2) جمال ورني، قانون الغابات الفرنسي 17 جويلية 1874، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 1، 2023م، ص 1033 .

(3) سراج عاطف، عبد الوهاب شلالي، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874 نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة تبسة، المجلد 12، العدد 1، 2022 م ، ص 143 .

(4) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص ص 329–330.

سبيل المثال استغلال الفلين و تصديره الى الخارج خاصة ألمانيا وروسيا بالإضافة الى أنها كانت مصدرا مهما في تدعيم مالية الإدارة الفرنسية وذلك من خلال المخالفات التي تفرض على الأهالي بالإضافة الى أنها كانت تعتبر وسيلة ضغط لفهم تفكير المجتمع الجزائري والسيطرة عليه واستخدامه "جباية الضرائب" وبالتالي التحكم فيه إداريا[1].

لقد توزع استغلال الإدارة الفرنسية للغابات الجزائرية على فئتين أساسيتين هما الإدارة الفرنسية والمعمرون[2] كانت هذه الغابات تحقق أرباحا كبيرة وضخمة لفرنسا فمثلا في 1910م بلغت عائداتها 3,835513 فرنك أي ما يعادل 740353 دولارا أمريكيا.

عملت الإدارة الاستعمارية على الحفاظ على غابات الجزائر[3] وذلك بسن مجموعة من القوانين والتشريعات نذكر منها:

قانون 17 جويلية 1874:

هو أول قانون غابي أصدرته الإدارة الاستعمارية يخص الأهالي[4] وقد تم إصداره بعد الحرائق الكبرى التي وقعت سنة 1873م والتي تسببت في إتلاف ما يزيد عن 75 ألف هكتار من الغابات حيث أدت الى إثارة حملة شرسة ضد الأهالي، فقرر الحاكم العام شانزي لتطبيق عقوبة جماعية للذين تسببوا في الحرائق، حيث أصدر 144 حكما بالاعتقال حكم على اثنين منهم بالإعدام وعلى 3 مكنهم بالأعمال الشاقة المؤبدة[5]، أي أنه يمكننا القول ان هذا القانون جاء لإخضاع سكان المناطق الجبلية لانهم كانوا بعيدين عن سلطة الاستعمار الفرنسي حيث اعتبروهم أكبر خطر يهدد تواجدهم في الجزائر وقد تشكل هذا القانون من 11

(1) جمال ورني، المرجع السابق، ص 1033.

(2) سراج عاطف، عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 144.

(3) Theeodore woolsey, jr mf ,french forests and forestry (tunisia,algeria,corsica), new york, first edition,1917, p57

(4) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم، المرجع السابق، ص 114.

(5) عبد المنعم هامل، نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين 1830م –1930م، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة خنشلة، المجلد 06، العدد 1، 2022م، ص 854.

مادة أساسية حيث احتوى هذا القانون على جميع التدابير العقابية التي ستفرض على الذين يسببون أي حريق سواء داخل أو بجوار المناطق الغابية[1].

أن من بين التدابير العقابية التي نص عليها هذا القانون هي إمكانية اللجوء الى الحجز الجماعي للأملاك التي تعتبر من قبيل "طرق التنفيذ اللازمة لقبض الغرامات الجماعية"، بالإضافة الى منع الرعي لمدة ستة سنوات في الأراضي التي تم حرقها[2]، كما عملت الإدارة الفرنسية على إبعاد الفلاحيين بثلاثين كيلومتر عن المواقع الغابية، وقد أنشأت 2462 مراكز المراقبة والحراسة "Postes Vigies" يعمل به 6516 شخصا وهو الامر الذي قضى على الحرائق بالكامل[3].

بالإضافة الى اتخاذ التدابير اللازمة بحظر حرق الحشائش والنباتات الجافة خاصة في الفترة ما بين 01 جويلية و01 نوفمبر من كل سنة داخل الغابات أو على بعد ما يقل عن 200 متر[4].

ان هذا القانون والذي يفرض أيضا على الأهالي خدمات اجبارية كالقيام بالمراقبة ودورات الحراسة كان يطبق بعد كل حريق[5] ففي الحرائق التي شهدتها الجزائر سنة 1881م[6] والتي تعتبر أخطر النيران حيث نتج عنها احتراق مساحة 169000هكتار منها 91000 هكتار من الغابات حيث قدرت الخسائر بين 9 و10 ملايين فرنك وبالرغم الأسباب التي قدمت للإدارة من جفاف وحالات التهاون الاعتيادية فان ردت فعل الإدارة

(1) عاطف سراج، عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 146.

(2) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص 332.

(3) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج 2، المرجع السابق، ص332.

(4) عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص ص 854 –855.

(5) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص332.

(6) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض، ج 2، المرجع السابق، ص 359.

كانت قاسية جدا حيث شمل العقاب 99 مجموعة من الأهالي سلطت عليهم 53 غرامة جماعية و46 حجز جماعي[1].

ان قانون 17 جويلية 1874 يحتوي على ثلاث شرط تمس قوت السكان وأيضا متابعتهم بالإضافة الى العقوبات التي تصاحب في أغلب الأحيان بتجاوزات خطيرة[2]، بالإضافة الى أنه عمل على سلب ممتلكات وأراضي الأهالي[3].

قانون 09 ديسمبر 1885:

جاء هذا القانون في النشرية الرسمية للحكومة العامة بالجزائر باسم "قانون بشأن التدابير الواجب اتخاذها لمنع الحرائق في المناطق الغابية في الجزائر" وقد ضم 11 مادة أساسية ضم جميع العقوبات التي يتعرض لها المتسببين في نشوب الحرائق سواء في أو بجوار المناطق الغابية من حجز للممتلكات وفرض الغرامات المالية أو عقوبات جماعية[4] فبسبب حرائق 1881م وأطماع التجار المستوطنون بغابات البلوط والفيلين تم انتخاب هذا القانون دون مناقشته وسن في 09 ديسمبر 1885م[5]، وهو يعتبر امتدادا لقانون 17 جويلية 1874م.

نص هذا القانون على تجميع الجزائريين المقيمين قرب الغابات في نقاط محددة واعتبار الرعي والزراعة في الغابات ممارسات غير قانونية يعاقب عليها الأهالي بالسجن بالإضافة لانتزاع الأراضي الرعوية وإعطائها للكولون[6]، بالإضافة الى أن اقتلاع أي عشب أصبح مستحيلا، أي أنه أي مساس بالغابة سواء رعي أو حرث يعاقب عليه بغرامة 50

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 332.

(2) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم، المرجع السابق، ص 114.

(3) عاطف سراج، عبد الوهاب شلالي، المرجع السابق، ص 148.

(4) عبد الكريم حرمة، عبد السلام كمون، قانون الغابات 09 ديسمبر 1885 وانعكاساته على المجتمع الجزائري، مجلة رفوف مخبر المخطوطات، جامعة أدرار، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2021م، ص 354.

(5) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم، المرجع السابق، ص 115.

(6) عبد الكريم حرمة، عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 355.

فرنك عن كل ار، وبناء أي كوخ على بعد أقل من كيلومتر واحد عن المساحة الغابية وهذا الامر لم يكن يعلم به الا ادارة الغابات كان يعاقب عليه بغرامة قدرها 50 فرنك، بالإضافة الى منع استصلاح الأراضي المكسوة بالشوك وغيرها من العقوبات التعسفية[1].

عمل هذا القانون بإلغاء حقوق الاستعمال وحذف أي منطقة معزولة مزروعة وانهاء الرعي في الغابة مع المصادرة والتغريم الذي كان كارثيا فمثلا في بجاية أجبر ثلاث فلاحون على دفع 1064 فرنك[2]، كما سمح هذا القانون لشركات الأوروبية بالاستثمار في الغابات وهذا ما أدى الى زيادة نسبة مصادرة الأراضي فبين 1885م و1889م بلغت حوالي 110 ألف هكتار[3].

أدى تطبيق هذه العقوبات التعسفية الى افلاس للقبائل بالإضافة الى القضاء على الجيوب الموجودة تشريد عائلات بأكملها وهذا ما أجبر حاملي سندات الملكية على التخلي على مناطقهم بسبب الضغط الذي مارسته الإدارة الفرنسية فالى جانب الإدانة والعقوبات فقد أصدرت إدارة الضرائب أن كل عربي لا يدفع ضريبته فان المحضر يقوم ببيع ماشية ذلك الشخص[4].

قانون 21 فيفري 1903:

تضمن هذا القانون على 190 مادة وجاء ليؤكد كل القوانين السابقة مع تغيير طفيف في بعض التفاصيل فالعقوبات الرئيسية لم تتغير لكن خفضوا في العقوبات فقد طبق القانون على الغابات الخاصة و انه قبل كل قطع للأشجار يحتاج الى ترخيص سابق[5]، بالإضافة الى أنه قلل من الغرامات، وأرغم السكان في الغابات على المشاركة في حراستها وذلك في

(1) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص ص 334-335.
(2) عبد المنعم هامل، المرجع السابق، ص 856 .
(3) عبد الكريم حرمة، عبد السلام كمون، المرجع السابق، ص 356.
(4) جيلالي صاري، تجريد الفلاحين من اراضيهم، المرجع السابق، ص ص 115 – 116.
(5) جيلالي صاري، محفوظ قداش، المقاومة السياسية، المرجع السابق، ص 148.

الفترة الممتدة مابين 01 جويلية الى 01 نوفمبر في كل سنة[1] "الذي فرض في سنة 1874م"، ونفس الشيء بالنسبة للمداومة الاجبارية التي فرضت على الأهالي في مراكز مراقبة الغابات.

ان أهم نقطة جاء بها هذا القانون هو توسيع صلاحيات مديرية المياه و الغابات حيث صارت معنية بقمع المخالفات من حرق التربة والاسراف في استغلال مادة الحطب بالإضافة الى عدم المشاركة في إطفاء الحرائق والرعي في الغابات بعد الحرائق[2].

ان كل هذه القوانين كانت تهدف الى افقار سكان المناطق الجبلية وارغامهم على الابتعاد عن الغابات والاستيلاء على أراضيهم و ممتلكاتهم[3].

لقد عانا السكان الاصليون وخاصة الريفيون من جراء تطبيق قوانين الغابات ابتداء من 1874 وتطورت كأداة سلب ونهب الفلاحين فمن جهة أي نشاط تمارسه القبيلة كقطع الحطب وفلاحة القطع الزراعية الموجودة على حافة الغابات أو رعي المواشي داخلها يعتبر من الجرائم في حق حماية الغابة فقد تعرضوا الأهالي لغرامات تتراوح ما بين 50 و200 فرنك[4].

لقد أظهرت الإدارة الاستعمارية أطماعها اتجاه الغابات الجزائرية منذ 1844م، وذلك عندما أصدر المارشيال بيجو قانون ينص على عدم السماح للقبائل الرعوية التي تقطن بجانب الغابات من اشعال النيران بالقرب منها، حيث اتهمهم بأنهم سبب في الخسائر التي لحقت بالغابات جراء الحرائق بين لهم أن مصير كل من يشعل النار السجن والتهجير

(1) صالح حيمر، المرجع السابق، ص 204.

(2) شارل روبير أجيرون ،الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 274.

(3) صالح حيمر، المرجع السابق، ص 110.

(4) إبراهيم مهديد، القطاع الوهراني ما بين 1850م– 1950م دراسة حول المجتمع الجزائري والثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الاديب، وهران، الجزائر، 2006، ص 23.

القصري بالإضافة الى الغرامات المالية ومصادرة أراضيهم، وفي سنة 1845م أعلنت الإدارة الاستعمارية في الجزائر أن جميع الغابات ملك لدولة الفرنسية[1].

(1) فؤاد عزوز، التشريعات العقارية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870م – 1900م، مدارات تاريخية، جامعة الأمين دباغين سطيف، المجلد الأول، العدد خاص، أفريل 2019م، ص 306.

الفصل الثالث:

السياسة الصناعية التجارية في عمالة قسنطينة

المبحث الأول: النشاط الصناعي

المبحث الثاني: السكك الحديدة

المبحث الثالث: النشاط التجاري

المبحث الأول: النشاط الصناعي

الصناعة الخاصة بالجزائريين:

لقد كانت كثيرة ومتنوعة حسب حاجيات ومتطلبات السكان وحسب المواد المصنعة منها نجد من أبرزها نسج الصوف والشعر وصباغتهما لإنتاج البرانس والزرابي وصناعة الأدوات الطينية والفخارية كالأباريق صناعة الحلي الفضية والذهبية[1]، لكن بعد الاستعمار الفرنسي واقبال الأهالي على المنتوجات الأوروبية بكثرة أدى الى إيقاف المصنوعات الجزائرية شيئا فشيئا وبسبب تخفيض الأسعار تخلى معظم الصناع عن أماكنهم وأغلقوا مصانعهم[2]. في حين نجد ان بعض الصناعات التقليدية قد صمدت حتى خلال الفترة الاستعارية كصناعة النحاس صناعة الجلود صناعة الخشب صناعة الذهب والتي سبق وأن تطرقنا اليها (ص)، خاصة وان لها أسواق خاصة بها في وسط المدينة لازالت حتى اليوم

الصناعة الزراعية الأوروبية:

نشأت الصناعات الأوروبية بالتدريج مع قدوم السكان الاروبيون الى الجزائر فالبداية ظهرت ورشات التصليح او وحدات تحويل المواد الزراعية الى منتجات استهلاكية وغذائية[3] فقد عملت الإدارة الاستعمارية على السيطرة على اخصب الأراضي[4] وهذا ما ساعدها في السيطرة على المنتوجات الزراعية الصناعية ، ومن أهم هذه المنتوجات نذكر:

الحبوب:

فالشعير يعتبر من الحبوب الأكثر انتاجا على النطاق الواسع فالمساحة المزروعة به تقدر بحوالي 1.277.136 هكتار والتي تنتج حوالي 195245 قنطار أي ما يعادل 5,6 قنطارا في الهكتار الواحد بالنسبة للجزائريين، اما الأوروبيين فتنتج عندهم حوالي 990.975

(1) يحي بوعزيز، موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر، المرجع السابق، ص 521.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 78.

(3) أحمد مهساس، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، ص 122.

(4) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830م– 1954م، تر: محمد المعراجي، الاكاديمية الجزائرية للمصادرة التاريخية، الجزائر، ص 160.

قنطارا، يستخدم الشعير لتغذية البشرية والماشية خاصة الحصان بالإضافة الى انه ينتج لكي يصدر للخارج لصناعة البيرا، ونجد أيضا القمح بنوعيه اللين والصلب، كما ينتجون الشوفان والذرة والبشنة[1].

لقد قدر عدد الطاحونات الموجودة في الجزائر بحوالي 1500 نجد منها 300 وحدة حديثة وتعتبر مطحنة الدار البيضاء اكبر وأحدث هذه الطاحونات وتنتج حوالي 300 قنطار سنويا من مشتقات الحبوب، بينما اهم مطحنة في الشرق الجزائري لا يزيد انتاجها عن 700 قنطار يوميا[2] بالإضافة معامل العجين والذي قدر عددها بحوالي 55 معمل تستخدم 700 عامل[3].

ان الصناعات المرتبطة بالحبوب كانت ضعيفة[4] فالبلاد الجزائرية أصبحت في موقف اقتصادي يجعلها عالة على غيرها في اطعام شعبها واعاشتهم لان الاقتصاد الزراعي والإنتاج الذي فرضته فرنسا عليها لا يساعد الأهالي وموارد رزقهم[5].

التبغ :

الدخان او الطباك يغطي حوالي 30 الف هكتار ينتج حوالي 300 الف قنطار في السنة[6] وهي زراعة ليست بجديدة، اشترك في انتاجه الأهالي والأوروبيون لكن الجزائريون كانوا ينتجونه اكثر من الكولون، فالنسبة للأهالي فقد كان انتاجه للاستهلاك اما بالنسبة للكولون استعملوه لتصدير والتجارة ولذلك شجعوا على انتاجه وحاسبوا الفلاحين على الكمية المنتجة منه بعد مراقبتها في دورات معينة.

(1) حورية طعبة، الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1870م– 1900م كان التاريخية، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 46، ديسمبر 2019، ص 67.

(2) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 101.

(3) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 485.

(4) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 101.

(5) احمد رمزي، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، المطبعة النموذجية، القاهرة، 2006، ص ص 138 – 139.

(6) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص 485.

وقد اشتهرت مناطق معينة في الجزائر بإنتاجه كمتيجة وسهل عنابة وواد سوف[1]، فلقد بلغ انتاجه في عمالة قسنطينة وحدها ما بين 8 و12 قنطارا[2].

ونلخص كمية انتاجه في الجدول التالي:

السنة	الانتاج
1919	156.700
1920	182.300
1921	227.900
1922	94.650
1923	209.100
1924	175.000
1925	297.800
1926	205.850
1927	265.750
1928	249.750
1929	202.150

عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 255

بلغ عدد معامل الدخان 50 معملا في القطر يشتغل فيها حوالي 5000 عامل[3].

(1) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 68.

(2) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 104.

(3) أحمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 485.

الكروم والخمور:

في عهد الجمهورية الثالثة أدخل الكولون زراعة الكروم التي بنيت عليها صناعة النبيد وذلك في بلد مسلم لا يتعاطى الكحول وبهذا فقد حلت محا زراعة الحبوب والبقول[1]، وقد توسعت زراعة الكروم فبين عامي 1920م و1934م عرفت زراعة الكروم توسعا كبيرا وبالخصوص فبل 1930م[2]، فقد زرعت السهول الخصبة بعناية[3].

تحسن انتاج الخمور في الجزائر المستعمرة وذلك بسبب ادخال أصناف العنب المناسبة لطبية التربة والمناخ وبالإضافة الى التحسينات التي أدخلت في عمليات صناعة النبيذ، لقد كانت الكروم المحصول الأساسي لزراعة الجزائرية[4].

القطن :

ان أول من أدخل زراعة القطن للجزائر هم الأندلسيين، وقد شجع الاحتلال على انتاج القطن فقد تناولت وسائل الاعلام كيفية زراعته وجنييه وأماكنه المفضلة لنمو وموسم زرعه وحصاده وكانت تعلن عن الجوائز التي تنتظر من يتقن انتاجه.

لقد كان الاقبال على انتاج القطن في مصر وأمريكا هذا ما جعل فرنسا تنافس غيرها على زراعته بالجزائر وقد اهتم نابليون الثالث به وتعهد بشراء محصول القطن من الأهالي بثمن خاص، بعد 3 سنوات وعد بمكافأة من يصدر القطن لفرنسا كما أعلنوا عن مكافأة لمن يستعمل الالة في تنقيته ومكافأة أخرى لمن يزرع منه أكبر مساحة، وقد ارتفع انتاج القطن خلال الحرب الاهلية الامريكية[5].

ان مسألة انتاج القطن في الجزائر كانت تضم بشكل أكبر رجال الدولة واقتصاديين ومصنعيين بالإضافة الى أنه من المعروف أن فرنسا الصناعية توظف سنويا حوالي 100

(1) عثمان سعدي، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة لطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 619.

(2) صالح حيمر، المرجع السابق، ص 269.

(3) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المرجع السابق، ص 113.

(4) حورية طعبة، المرجع السابق، ص 68

(5) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج 1، ص 67.

مليون فرنك للاهتمام بالزراعة الصناعية، كما أن الإدارة الفرنسية كانت ملزمة بشراء أراضي في مستعمراتها، ان انتاج القطن في الجزائر كان يعتبر النشاط الزراعي الصناعي لفرنسا[1].

الزيتون:

شجعت الإدارة الفرنسية على زرع الأشجار فقامت بتوزيع الأشجار كالبرتقال و أشجار الصنوبر والزيتون حيث كانت الإدارة الاستعمارية تحث على اقتناء المعصرات الحديثة "والمقصود بها هي المعصرات الالية" الذي بدأ شيوعها بعد 1863م وذلك لرفع المردود[2].

ان غابات الزيتون تحجب حوالي 85 الف هكتار فيها حوالي 9 مليون شجرة صالحة ملقمة منها 7 ملايين شجرة مستثمرة ن 4 ملايين شجرة للأهالي و3 ملايين للأوروبيين و5 ملايين شجرة مهملة فان تم الاهتمام بها لكانت الجزائر من أكبر منتجين زيت الزيتون.

تقدر نسبة نتاج الزيت الزيتون السنوي ب 340000 هيكتولتر منها 268000 ينتجها الأهالي و72000 هكتولتر ينتجها الأوروبيون[3].

بلغ عدد معاصر الزيت في ارض الجزائر نحو 5000 معصرة، منها 264 على النظام الأوروبي تستخدم 1500 عامل، و4735 معصرة أهلية[4].

الماشية :

ان الغرض من تشجيع تربية المواشي هو تحسين نوعية الصوف واللحوم، ولتحسين نوعية الكباش قاموا بعملية الانتقائية وتتم هذه العملية بجلب الكباش ذو النوعية الجيدة

(1) عدة بن داهة، الاستيطان والصراع حول الملكية، ج 1، المرجع السابق، ص ص 217 – 219.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 69.

(3) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 477.

(4) المرجع نفسه، ص 485.

واستبعاد الكباش التي لا تتمتع بالصفات الرغوبة وبفضل هذه العملية تم الحصول على قطعان تتميز بالصفات المرغوبة من طول ووزن بالإضافة الى نوعية الصوف الجيدة[1].

ان الصوف التي كانت تنتجه الأغنام هو 180000 قنطارا في السنة وقد كانت تستهلكه الصناعة الاهلية نصفها لنسج الزرابي والبرانس والاقمشة والبقية كان يصدر الى الخارج[2]، وقد كان في الجزائر 54 معملا لدباغة الجلود يشغل حوالي 500 عامل، اما صناعة الأحذية فلها 15 معملا يعمل بهل 500 عامل[3].

استغلال الثروة الغابية:

ان الثروة الحشيشية الموجودة في عمالة قسنطينة لا توجد في أي عمالة أخرى و ذلك بسبب شساعة مساحة الغابات وتنوعها[4]، فإلى جانب وظائفها الرعوية حيث تعتبر الام المغذية للقطاعات فإنها تتوفر على مساحات زراعية معتبرة وتدر منتجات خشبية متنوعة فالخشب الذي تنتجه قدر حجمه بـ 500 الف متر وهذا يكلف 100 سنة لإزالته[5]، بالإضافة الى منتوجات غذائية فهي تسمح أن تنشأ في أحضانها مجالات تتخذ حقولا لزراعة موسمية و لم يكن الفلاحون الأهالي يهتمون بإنتاج الفحم بجذور الأشجار الطويلة و السبب في ذلك ليس عدم توفر الوسائل التي تسهل قطعها فحسب بل لأنهم يفضلون الشجر الصغير الذي يسهل عليهم مهمة التزود بالأغصان الضرورية لتسقيف أكواخهم فأغصان الشجر الصغيرة توفر لهم العصي والركائز الخيام وخشب المحاريث وحطب التدفئة[6].

---

(1) جمال بن مسعود، الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري لإقليم الجنوب الجزائري 1902م– 1947م، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021م– 2022م، ص 124.

(2) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 480.

(3) المرجع نفسه، ص 485.

(4) موسى لمام، الغابات الجزائرية في منظور المشروع الإستعماري الفرنسي، مجلة الناصرية لدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، العدد 1، المجلد 8، 2011م، ص 260

(5) موسى لمام، المرجع السابق، ص 260.

(6) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 106.

ان الحلفاء من أهم النباتات الموجودة في الغابة و هي تغطي مساحات شاسعة في الجزائر فهي تنتج سنويا حوالي 150000 طنا[1]، اهتمت الإدارة الاستعمارية بالمحاصيل الزراعية الصناعية خاصة نبات الحلفاء، فبعد احتلال الجزائر قامت السلطات الاستعمارية بمصادرة جميع المساحات الغنية بالحلفاء ووضعها ضمن الأراضي الغابية بموجب القرار الصادر في 22 ديسمبر 1855 م الذي أخضع مناطق الحلفاء الى ادارى مصلحة المياه و الغابات[2].

ان اهم صناعة تستعمل فيها الحلفاء هي صناعة الورق، كما أنها تستعمل في صناعة الحبال والسلال[3].

لقد عملت الإدارة الاستعمارية على استغلال أشجار الصنوبر وذلك من خلال جمع مادة لصاق الصنوبر، كما صنعة القطران وذلك باستعمال فحم الحطب كما استغلت أشجار البلوط لاستخراج مادة الدباغة وذلك ابتداء من 1870 م[4].

كما تعتبر شجرة الفلين من أفضل المواد المستعملة في الدباغة على الاطلاق، فقد كان جمع المحصول يكون باقتلاع الأشجار البالغة والكبيرة ثم امتد الى الأشجار الصغيرة حيث قدر عددها في 1870م– 1875م بحوالي 966311 شجرة للحصول على 43485 طن من الدباغة، كانت قيمة المواد الناتجة 270 ألف هكتار تابعة لدولة ثم ارتفع سنة 1900م الى حوالي 106 ألف قنطار[5].

(1) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 478.

(2) جمال بن مسعود، المرجع السابق، ص 104.

(3) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 112.

(4) المرجع نفسه، ص 106.

(5) المرجع نفسه، ص 109.

كما استعملوا الخشب الجزائري لصناعة البراميل فنجد 85 معملا يشغل نحو1000 عامل، كما نجد صناعة البهش "وهو قشر شجر الفرنان" فشملت هذه الصناعة 81 معملا يشتغل بها حوالي نحو أربعة الاف عامل[1].

كما استغل الأهالي أخشاب الثروات الغابية لصناعة الفحوم وذلك لاستغلالها في صناعة الحدادة وتذويب المعادن وقد كانوا يستعملون خشب البلوط لصناعته، ولكن بسبب الإجراءات التعسفية التي فرضتها الإدارة الاستعمارية على الأهالي "قوانين الغابات ذكرناها في الفصل الثاني "تخلى الأهالي عن صناعة الفحم، ولتهدئة النفوس الثائرة ولاحتكار انتاجه اصدرت الإدارة الاستعمارية منشور في 1904م يطلب القيام بحملة لتوعية الأهالي واقناعهم بأن الاجراء ليس نكاية فيهم وانما فرضه ارتفاع عدد الأشخاص الذين يمارسون صناعة فحم الخشب، فقد أدى زيادة الطلب علي الفحم الى ارتفاع ثمنه مما أدى الى ارتفاع عدد ورشات صناعته.

ان الايطاليون في الشرق القسنطيني والاسبان والمغاربة في الوسط والغرب الوهراني هم أهم المشتغلين في صناعة الفحم، استعمل الفحم خاصة في المطاحن التي تشتغل الاتها البخارية بالخشب وبالفحم[2].

ان التنوع الغابي الذي تتميز به منطقة الساحل القسنطيني وسهولها العليا راجع الى الظروف الطبيعية فالمساحة الغابية بها تقدر بحوالي 7,138,000 هكتار منها 32% بلوط أخضر و24% أزر والباقي تغطيه أنواع أخرى[3].

- **استغلال الإدارة الاستعمارية للمعادن والمناجم:**

الجزائر غنية بالموارد الطبيعية معادن ومناجم وكلها دون استثناء كانت تحت سيطرة الإدارة الاستعمارية أي أنها كانت ملك للأوروبيين فالجزائريين لم ينتفعوا بها الا اذا عملوا في

(1) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 486.

(2) شارل روبير اجيرون، الجزائريون المسلمون وفرنسا، المرجع السابق، ص 281.

(3) موسى لمام، المرجع السابق، ص 259.

استخراجها ليكونوا بذلك عملة مأجورين، ومن أهم الصناعات الاستخراجية الجزائرية التي عملت الإدارة الاستعمارية على السيطرة عليها ما يلي:

الحديد:

فقد نال الأوروبيون في أرض الجزائر 127 منحة لاستخراج المعادن منها 15 في وهران، و26 بعمالة الجزائر و96 بعمالة قسنطينة و الحديد يعتبر من أهم تلك المعادن[1]، والذي يعتبر من أكثر المعادن المطلوبة في العالم[2]، لم يكن من الصعب العثور على الحديد ذو النوعية الجيدة الرفيعة في الجزائر فقد وجد في الزكار وعلى منحدرات وادي الشلف بالروينة وبكمية قليلة في ضواحي شرشال وتنس وشرق البلاد وقريبا من البحر وأهم منبع للحديد هو منجم مقرة قرب البونة بعنابة الذي يشغل من طرف شركة مقرة الحديد التي انتجت هذه المادة لمدة ثلاثين سنة دون انقطاع ما يعادل حوالي 20 طن[3]، بالإضافة الى منجم بوخضرة ويقع بالقرب من منجم الونزة والذي يحتل المرتبة الثانية في الإنتاج ومنجم اخر بالقرب من سكيكدة وهو منجم فلفلة[4].

بدأ استخلاص الحديد سنة 1880م ولكن لم يتم تحويله بعين المكان[5], بلغ انتاج المناجم الجزائرية سنة 1913م حوالي 1913م حوالي 308.6 ألف طن وبعدها ارتفع الى أكثر من 750 طن سنة 1919م[6]، بلغ انتاج الحديد سنة 1920م مليون طن وسنة 1930م 2.2 مليون طن، ثم تراجع انتاجه الى 500000 طن ليصعد بعد ذلك الى 3 ملايين طن سنة 1938م، ان أغلب الحديد الجزائري تشتريه إنجلترا[7].

(1) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 482.
(2) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 117.
(3) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 119.
(4) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 117.
(5) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 120.
(6) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 118.
(7) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 482.

توجد في الجزائر في تلك الآونة البعض من المصانع لإنتاج صناعات الحديد كالمصنع الموجود في الجزائر العاصمة وهو مصنع صغير لصناعة قدة الحديد وورشة لإعادة تصفيح الحديد والفولاذ تضم 195 عامل.

في وهران كان يوجد 3 وحدات للحدادة بها 45 عامل وبالجوار العديد من مصاهر الحديد وأماكن لصناعة الوسائل الفلاحية، كما كانت تضم معامل لصناعة الاقفال "37 معمل يضم 219 عامل" بالإضافة الى معامل الأثاث الحديدية كالأسرة والمفروشات الحديدية.

ان غياب الصناعة البحرية أدت الى غياب صناعة السفن والقوارب والزوارق فقد كانت الورشات تصلح المركبات مختلفة الحمولة، كما نجد ورشات صناعة القدور النحاسية والحديدية ومصانع التنظيف ومولدات البخار وورشات التلحيم.

في الجزائر العاصمة وفي البونة بعنابة وفي سكيكدة كانت بها وحدات الانشاءات المعنية تضم حوالي 1000 عامل ووحدات أجهزة السكك الحديدية والترامواي[1].

الفوسفات:

ويعتبر من أهم ما تخرجه الأرض الجزائرية من باطنها[2] لكنه يقل أهمية من الحديد[3].

بعد اكتشاف وجود منطقة فوسفارية بالقرب من بوغاري، في 1885م اشارة الإدارة الاستعمارية عن وجود رواسب فوسفارية تمتد باتجاه الشرق في منطقة قفصة وفي المنطقة الغربية باتجاه الجنوب من محافظة قسنطينة وبالفعل أكد وجود الفوسفات بها، في العام التالي أكد وجود طبقات فوسفارية حول تبسة ومنذ ذلك الوقت استمر التنقيب واكتشفت بعدها منطقتين كبيرتين للفوسفات في الجزائر الأولى على الحافة الشمالية من المرتفعات والذي

(1) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 124.

(2) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 482.

(3) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 120.

ينتمي اليه الفوسفات الأقل ثراء والذي يشمل منطقة بوغاري وجبل الدكمة الموجودة بالقرب من سوق اهراس[1].

بدأ استخراج الفوسفات سنة 1893م وأستخرج منه في تلك السنة 5 الاف طن[2]، كان انتاجه سنة 1925م 900000 طن وارتفع بعدها ليصل الى 100000 طن في سنة 1943م، وقد تم استغلال 600000 طن بين سنتي 1913م و1928م[3].

الزنك:

من أهم مناجمه منجم العابد على الحدود الجزائرية المغربية، منجم جبل مسار ومنجم المعازي في عمالة وهران بلغ انتاج الزنك في الجزائر سنة 1913م حوالي 82. 256 طن ولكنه انخفض لحوالي 54 الف طن سنة 1925 ليصل بعدها الى حدود 60 الف طن في 1926م ليصل الى أدنى مستوياته سنة 1932م فقد وصل انتاجه الى 4000 طن[4].

يبلغ عدد المناجم التي تنتج الفوسفات 17 منجم[5].

الرصاص:

يشمل صناعة استخراج الرصاص في الجزائر حوالي 4 مناجم، أهمها منجم تيمزرت منجم كاف السماح منجم جبل عين الاركو منجم الشلالة في عمالة قسنطينة، بلغ انتاج الرصاص في الجزائر حوالي 21596 طن سنة 1913م وحوالي 8435 طن في 1919م، وفي سنة 1925م فقد بلغ حوالي 16459 طن ليرتفع انتاجه الى حوالي 33 الف طن سنة 1927م، وقد انخفض انتاجه الى حوالي 157 طن سنة 1933م[6].

---

(1) Victor Demontès, L'Algérie industrielle et commerçante, Larose, Paris, 1930, p 31.

(2) احمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 482.

(3) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 120.

(4) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 120.

(5) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 483.

(6) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 121.

يجب علينا الإشارة الى المناجم التي يستخرج منها الجص فهي الأخرى تنتج نحو 70000 طن في السنة بالإضافة الى مقاطع الرخام المرمر التي تنتج 3000 طن، وحجارة الجير والسيمان التي تنتج سنويا 170000 طن[1].

كما يجب الإشارة الى الفحم الحجري حيث انه بدأ استغلال منجم القنادسة بوهران ابتداء من سنة 1926م وقد استغل نظرا لمتطلبات الحرب، وهو ينتج حوالي 300 الف طن في السنة[2].

ويمكن ان نلخص الكميات المنتجة من الموارد المنجمية الطاقوية كتالي:

السنوات	الفوسفات	الحديد	الرصاص	الزنك	الفحم
1920 م	502.200	105.932	13.600	27.360	5.997
1921 م	398.300	707.043	10.400	14.360	9.290
1922 م	449.277	1013.300	13.300	41.759	8.857
1923 م	467.384	1.443.445	16.000	42.759	8.56
1924 م	681.136	1.780.142	22.700	56.200	9.228
1925 م	315.116	1.780.142	17.513	56.200	10.037
1926 م	929.355	1.629.425	14.100	62.200	18.731
1927 م	919.105	2.004.189	15.100	47.895	21.269
1928 م	375.947	1.985.626	13.400	33.400	16.631
1929 م- 1930 م	846.000	2.234.900	12.800	32.600	17.193

عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 162.

(1) احمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص 483.

(2) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 121.

ولكن الاستخدام كان نسبيا ضعيفا فقد ارتفع من 13.500 الى 14.700 بالإضافة الى هذه المنتجات نجد أيضا النحاس وكبريت الحديد والملح ... الخ[1].

المبحث الثاني: خطوط السكك الحديدية.

بعدما سيطر الاستعمار الفرنسي على الشمال الجزائري وبعض واحات ومدن الصحراء[2]، حيث أنه بعد 1850م بدأ العمل بالمشاريع العامة الكبيرة في الجزائر اذ نتج عن قدوم المعمرين والعسكريين انطلاق المشاريع الكبيرة من بينها بناء الطرقات وتشييد السكك الحديدة[3].

ان من أسباب تشييد الطرق والسكك الحديدية نجد أسباب عسكرية حيث طالبة الإدارة العسكرية بضرورة انشاء شبكة السكك الحديدية كطرق سريعة ومضمونة لتسهيل نقل الوحدات العسكرية نحو مناطق الثروات والانتفاضات، بالإضافة الى تسهيل تنقل العسكر، ولدعم مروعها اصدر العديد من المشاريع كمشروع "warnier "، كما نجد أيضا مشروع Frederic وLacroix Eugene ففي 1854م عرضوا هذين الأخيرين مشروع القيام بإنشاء سكة حديدية تربط سكيكدة وسطورة بقسنطينة والذي يمتد على طول 87 كلم ويعتبر من أنشط خطوط العبور في القطر الجزائري لأنه يربط ميناء سطورة بواحد من أكبر نقاط التجارة في قسنطينة[4].

كما نجد أسباب اقتصادية والتي تمثلت في استغلال وتحويل خيرات الجزائر الى الأسواق الخارجية تتمحور هذه الاستراتيجية في وضع منظومة متكاملة تهيكل المجال الجزائري وفق ثلاثة مركبات ومفاصل أساسية أساسية لتحقيق الأهداف المحددة التي تتمثل في ربط مناطق الثروات الجزائرية "المناجم والمزارع بأهم الموانئ كميناء عنابة، سكيكدة

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص162.

(2) احميدة عميراوي، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 68.

(3) عبد اللطيف بن اشنهو، ص 104.

(4) المرجع نفسه، ص ص 655 – 656.

وبجاية والقل في عمالة قسنطينة وموانئ الجزائر ووهران تمتد عبر الخط الرئيسي الذي يربط بين تونس والمغرب عن طريق الجزائر لتتفرع منه الطرق نحو الموانئ والصحراء[1].

كما ان التكاليف الباهظة التي خصصت لصيانة الطرق جعلت السلطات الاستعمارية تفكر في وسائل أخرى لتخفيف العبء على الطرقات و إيصال البضائع للموانئ بأقل تكلفة وكانت السكك الحديدية تحمل هذه المواصفات[2] .

شيدت الإدارة الاستعمارية حوالي 4400 كيلومترا من السكك الحديدية وذلك لتحقيق أهدافها العسكرية والاقتصادية في أن واحد فالجهات التي ليست لها فيها منافع استعمارية ولا مراكز عسكرية فهي خالية من السكك الحديدية، وعندما نتحدث عن السكك الحديدية يدر بنا الإشارة الى الطرقات فالطرق الكبرى أيضا تربط بين اكبر المدن والقرى، وصل المراكز الاستعمارية بالحواضر والقرى أما الجهات التي لا استعمار فيها ولا يوجد بها العنصر الأوروبي فطرقاتها العتيقة لم ترمم[3].

وقد انشأ خط سنة 1864م وقد ربط بين ميناء مدينة عنابة بمنجم عين مكرة والهدف من انشائه هو نقل خام الحديد، وبعد 1871م أخذت الإدارة الاستعمارية بربط مناجم حديد الونزة بالموانئ الساحلية.

ان الأعمال المتعلقة بإنجاز السكك الحديدية كانت تتم بسرعة في عهد الجمهورية الثالثة، فنجد أنه مابين 1862م و1870م نمت شبكة السكك الحديدية بمعدل 22.5 كلم في السنة، بينما نمت من 1871م الى 1892م بمعدل 140 كلم في السنة.

لقد ضلت الشبكة تنمو الى أن بلغت حوالي 5250 كلم وذلك سنة 1927م منها 4000 تحت تصرف شركة "باريس ليون البحر الأبيض المتوسط"، حيث امتدت شبكة الدولة

(1) احميدة عميراوي، اثأر السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري، المرجع السابق، ص 68.

(2) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 76.

(3) أحمد توفيق المدني، هذه الجزائر، المرجع السابق، ص 130.

على المناطق الفلاحية في التل الوهراني والهضاب العليا الشرقية وكل الناحية القسنطينية، كما يمتد خطان من خطوطها الى كل من توقرت والقنادسة[1].

ان شبكه السكك الحديدية لا تمتد الا قليلا مع الساحل فهي بعيدة عنه بعشرات الكيلومترات ، وهدا بسبب ضيق السهول الساحلية وتقطعها.

لقد امتدت الشبكة بشكل طولي واخر عرضي، فنجد الأول يخدم المنطقة التلية وهو خط رئيسي تتصل بيه الفروع من الشمال الى الجنوب، أماالثانب عرضي ينطلق من المدن الرئيسية في الشمال نحو المراكز والأبار في الجنوب.

من بين أهم الخطوط الحديدية التي تبين الأهداف الحقيقية للإدارة الاستعمارية والتي دعمت الحركة الاقتصادية في عمالة قسنطينة نجد,

خط عنابة –تبسة: والذي يتقاطع مع الخط الطولي الرئيسي عند مدينة الخروب بالقرب من قسنطينة.

ان الأهمية التي أنجزت من أجلها السكك كما ذكرنا سابقا تكمن في نقل المعادن والمنتجات الزراعية وذللك في وقت قياسي وبأقل كلفة[2].

ان انشاء السكك الحديدية أعطت انطلاقة جديدة للاقتصاد الإستعماري في الجزائر خاصة فيما يتعلق بنقل المواد المعدنية والمنتوجات الزراعية من مناطق الإنتاج الى مراكز التصنيع والاستهلاك وذلك لقلة تكاليفه وسرعة تنقله[3].

لقد عملت الإدارة الاستعمارية على تعبيد الطرق المخطوطة[4]، فقد أعيد رصف الطرقات التي فتحها العسكريين بالحجارة كما حاولت الإدارة الفرنسية مد شبكة الطرقات وذلك لتخفيض سعر النقل، ولخدمة مزارع المعمرين.

(1) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص77

(2) المرجع نفسه، ص80.

(3) المرجع نفسه، ص 80.

(4) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 79.

لقد بلغ طول شبكة الطرقات الوطنية في 1880م حوالي 3000 كلم، وشبكة الطرقات الإقليمية 500 كلم، وشبكة الطرقات للبلديات 500 كلم تقريبا[1].

لقد خصصت الإدارة الاستعمارية مبالغ ضخمة وذلك من أجل توسيع وتعبيد الطرقات، فعلى سبيل المثال نجد سنة 1890م تم تخصيص مبلغ 2,1 مليون من ميزانية مقاطعة الجزائر.

لقد كان الهدف من إعادة تعبيد الطرق هو ربط المناطق المنتجة للحبوب بالموانئ الجزائرية والأسواق، من أهم الطرقات نجد الطرق التي أنجزت في عمالة قسنطينة وربطها بالمناطق المجاورة ومن أهم هذه الطرق نجد طريق سطيف – بجاية، تبسة – قسنطينة[2].

(1) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص 104.

(2) المرجع نفسه، ص ص 104 – 105.

المبحث الثالث: النشاط التجاري

التجارة الداخلية:

كان لقسنطينة الدور الأساسي في العملية التجارية إذ أنها كانت همزة وصل بين عملية التصدير والاستيراد بين الصحراء والساحل[1]

ارتكزت التجارة الداخلية أساسا على نظام السوق الأسبوعية التي مزال منها إلى اليوم، في أماكن عديدة حسب أيام الأسبوع، حيث في كل وظن أو عرش سوق محدد بيوم معين يجتمع به سكان الجهة[2]

ومن شروط التجارة الداخلية توفير الامن، لذلك كانت السلطات تلح على الطاعة والهدوء، حتى تأمن الطرقات ويتردد الناس على الاسواق للبيع والشراء[3]، بحيث يتجه اليه الناس باكرا من كل الجهات راجلين على الاحمرة والاحصنة والبغال، يحملون بضائعهم المختلفة الفلاحية، الحيوانية والصناعية، وتنشط التجارة في هذه الاسواق خاصة في فصول الربيع والصيف والخريف، في حين تنكمش في الشتاء بسبب قسوة البرد وقلة البضائع والمنتوجات[4].

كان توزيع الأسواق مصدر للتجارة في توفير مصادر أخرى من الثروات، حيث يبيع مربو الماشية حيواناتهم من البقر والخيل بالإضافة إلى الخرفان وصوفها، ويجلب أهل الجبال إنتاجهم من الفواكه الجافة والزيتون والحلويات والزيت والعسل، ويقتنون مقابل ذلك

(1) احميدة عميراوي، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة 2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م، ص140 .

(2) اندري برنيان واخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، تر: اسطنبولي رابح ومصطفى عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م، ص194.

(3) ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية 1860م/1900م، المرجع السابق، ص71.

(4) يحيى بوعزيز، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، ط2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م، ص409.

من اليهود أو تجار المدن منتوجات الصناعات المحلية والمستوردة مثل الأثاث المنزلي والخزف أو بعض الآلات الفلاحية مثل آلات الحصاد والحراثة وخدمة التربة وغيرها[1]

كانت السلطات الفرنسية حريصة على تامين الاسواق الموجودة وفتح اخرى جديدة، وكان التحكم في هاته الاسواق يتم بمراقبة البضائع الداخل والخارجة، وتنظيم المكوس وعد الاحمال ومعرفة البضائع المحلية والمجلوبة من مناطق اخرى او بلدان اخرى، والسهر على منع الامور الممنوعة كالأسلحة، ومراقبة الغرباء واعلام الناس بتوجهات الادارة ومنع الدعايات المضادة، وبهذا تكون السوق اذن للتجارة والسياسة معا[2]

وكانت اهم المنتجات التجارية تجاوزت الثلاثين نوع، الى درجة ان بلغت عام 1872م قيمة المشتريات في اسواق مدينة قسنطينة وحدها 15236727 فرنك[3].

التجارة الخارجية:

كانت التجارة العظمى الخاصة بالإيراد والاصدار يحتكرها بعض الأوساط اليهودية والفرنسيين[4]، خاصة وان حكومة الجمهورية الثالثة عملت على رفع طائفة اليهود دون قيد الى درجة ان اليهودي يتمتع بنفس الحقوق التي منحت للمستوطنين الاوروبيين[5].

سعت فرنسا الى تشكيل البنية الانتاجية للمجتمع الجزائري المحلي بحيث يتحول لمجتمع استهلاكي يستوعب الفائض التجاري الفرنسي، وساعدها على ذلك صدور قرار اقامة الوحدة الجمركية بينها وبين الجزائر سنة 1851م، ثم احتكار النقل البري والبحري بعد ذلك[6]. فكانت معظم الصادرات الجزائرية من المنتجات التي يحتاجها النظام الاستعماري

(1) اندري برنيان واخرون، المرجع السابق، ص 194.

(2) ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص71.

(3) من هذه الانواع: اصناف من الحيوانات، الحبوب، التمر، الفواكه، الزبدة، الزيت والعسل ينظر احميدة عميراوي، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830م/1954م، المرجع السابق، ص37.

(4) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص80.

(5) صالح عقاد، الجزائر المعاصرة، المرجع السابق، ص10.

(6) يحيى بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق،ص63 .

كالمواد الزراعية، بينما كانت معظم وارداتها من المواد المصنعة والغذائية التي تنتجها فرنسا[1].

في حين حاولت جاهدة وضع حاجز على التجارة مع الدول الاخرى، بحيث صدر قانون سنة 1890م يجعل البضاعة التونسية لا تدخل الا بمقدار محدود، ومنذ سنة 1922م وقع تنفيذ ذلك النظام على المغرب ايضا، اما بضاعة الجزائر فتدخل تونس والمغرب على انها بضاعة فرنسية لا قيد عليها، عدها اصبحت القيود تسقط شيئا فشيئا فاستوردت من تونس الشاشية والحرائر وغيرها دون قيود الى ان بلغت تجارة قطر الجزائر مع تونس 215 مليونا في السنة، ومع المغرب الاقصى 228 مليونا[2].

ما مع اسبانيا فقد كانت الجزائر تصدر لها السمك المملح، كما كانت بحاجة للبقول والدقيق من الجزائر ايضا، بالإضافة الى الدخان الجزائري، اما الزيت فكان يصدر اليها والى فرنسا معا[3].

وطبعا فان هذا التبادل يخدم اقتصاد فرنسا بالدرج الاولى، فإذا أخذنا تبادل الجزائر مع فرنسا عام 1889 نجده يتوزع كما يلي:

المواد	الصادرات	الواردات
مواد غذائية	97.690.772 فرنك	41.832.025 فرنك
مواد ضرورية للصناعة	25.266.849 فرنك	20.063.561 فرنك
مواد مصنعة	1.531.273 فرنك	127.280.199 فرنك

عبد الرحمان رزاقي، تجارة الجزائر الخارجية (صادرات الجزائر فيما بين الحربيين العالمتين)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1976م، ص 32.

(1) محمد صالح الحاج، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919م/1939م، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اليرموك، السنة الجمعية 1997م، ص79.

(2) احمد توفيق المدني، الجزائر، المرجع السابق، ص 488.

(3)ابو القاسم سعدالله ، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق ص73 .

وبهذا نلاحظ بوضوح ان فرنسا كانت تهدف الى جعل الجزائر مصدرا للتزويد بالمواد الغذائية والمواد الضرورة للصناعة كما عملت على ابقائها سوقا لمنتوجاتها المصنعة.

تميزت صادرات الجزائر الى فرنسا بعد 1870م بتغلب المشروبات الخمرية والكحولية، وخاصة الخمور العادية الموجهة للمزج مع خمور فرنسا ذات الدرجة الكحولية الضعيفة[1]، وعندما فتكت حشرات الفيلوكسرا سنة 1875م بالمساحات المزروعة كرمة في فرنسا، تولت السلطات تشجيع الجزائر بحرارة على توفير كميات النبيذ الضرورية لفرنسا حيث ارتفعت المستوردات من النبيذ من 100 الف هيكتولتر عام 1870م الـ 12 مليون و658 عام 1888م[2].

ويمثل الجدول التالي الخمر والكحول الى فرنسا من 1919م الى غاية 1924م[3]:

السنوات	خمور عادية		الكحول	
	حجم	قيمة	حجم	قيمة
1919	4352600	413498	306900	245520
1920	2729551	245659	347030	211699
1921	4472475	357798	113229	63409
1922	4775413	405909	17228	7261
1923	5783301	503147	35070	17886
1924	6657718	572564	104415	57429

وحدة الوزن: هيكتولتر، وحدة القيمة: الف فرنك

عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص 76.

(1)عبد الرحمان رزاقي ، المرجع السابق، ص18 ,

(2)عبد اللطيف بن اشنهو ، المرجع السابق، ص128 .

(3)عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص76 .

وقد كانت الصادرات الفلاحية الجزائرية تمثل 85 بالمائة من قيمة صادرات الجزائر نحو فرنسا وهذا بين سنتي 1928/1919، ونسبة كل مادة كالاتي:

الخمور: تمثل 40 بالمائة

المواشي تمثل 15 بالمائة

منتوجات غابية كالحلفاء: تمثل 5 بالمائة

زيت الزيتون: يمثل 3 بالمائة

حبوب جافة وبطاطا: تمثل 3 بالمائة[1]

بالإضافة الى تصدير التبغ والذي بلغ تصديره الى فرنسا الى 122.110 ظن ما بين 1916م و1920م، و161.460 طن ما بين 1921م و1925م، ووصل الى 197.950 في الفترة الممتدة من 1926م و1930م[2].

هذا الى جانب تطور ارتفاع صادرات المعادن، حيث بلغت قيمتها 8.405.000 فرنك سنة 1879م، حيث تم تصدير 4.380.000 قنطار من الحديد بقيمة 7.000.000 فرنك و30.000 قنطار من النحاس بقيمة 295.000 فرنك، و25.000 من الرصاص بقيمة 1.110.000 فرنك، وهي نسبة كبيرة خاصة وان الاستعمار وجه معظم المناجم للتصدير[3]

كما ان الثروة الحيوانية كان لها نصيب كبير من الصادرات مقابل اهميتها الاساسية في اقتصاد المسلمين الى جانب البذور ،خاصة الغنم الذي اصدرته الجزائر سنة 1870م بمعدل 25.000 راس، و125.000 ظن من صوفها[4]، وكانت صادرات هذه الاخيرة

(1) احميدة عميراوي، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري (1830م/1954م)، المرجع السابق، ص 67 .

(2) عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص177.

(3) نادية زروق، سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا– الجزائر نموذجا – ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010م/2011م، ص128.

(4) احمد توفيق المدني، هذه هي الجزائر، المجلد 8، المرجع السابق، ص129.

مرتفعة والتي سجلت 25,713 رأس، خلال 1881م و1885م رغم أنها عرفت تراجعا وصل إلى 1.030.000 رأس وبداية من القرن العشرين سجلت بنسبه 23,946 رأس[1].

من بين أهم المواد التي كانت تدخل في تشكيل الواردات بعد سنة 1870م: النسيج، مصنوعات حديدية، مسوغات، مصنوعات جلدية، حيوانات حية، الآلات، سيارات، أثاث، ملابس، ويرجع هذا التطور في نوع الواردات إلى تطور الإنتاج في القطاع الأوروبي[2].

وقد عرفت عملية استيراد الآلات الفلاحية ارتفاعا قدر بحوالي 1.821.000 فرنك، وقطع غيار الآلات ارتفاعا بحوالي 1.655.000 فرنك، والأسمدة الكيماوية ارتفاعا بحوالي 845.000 فرنك، فيما شهدت الألبسة القطنية الجاهزة ارتفاعا قدر بحوالي 2.501 فرنك، والواردات من السيارات ارتفاعا بحوالي 8.530.000 فرنك[3]

وهذا الجدول يوضح الجهد المبذول من ظرف فرنسا في التجهيز الزراعي من خلال استيراد الآلات الفلاحية والمتمثلة في[4]:

جرارات	محاريث	حصادات	عربات الجر	السنوات
	27.367	3.459	81.522	1915
5.334	56.500	13.099	257.000	1930

عبد اللطيف بن اشنهو، المرجع السابق، ص171

وفي سنة 1928 بلغت قيمة الواردات الجزائرية حوالي 563 مليون فرنك وقد تصدرت السيارات الريادة بحوالي 98 مليون فرنك، اما واردات الآلات قدرت بـ 25 مليون فرنك، والصابون بقيمة قدرها مليون فرنك، والمواد الكيميائية 13 مليون فرنك، والالبسة 11 مليون فرنك[5]

(1) نادية زروق، المرجع السابق، ص128.

(2) عبد الرحمان رزاقي، المرجع السابق، ص20.

(3) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 127.

(4) المرجع نفسه، ص171.

(5) المرجع نفسه، ص 128.

ولان المواصلات هي عماد التجارة خاصة البحرية منها، فإننا نذكر اهم الموانئ الموجودة في الشرق والتي نشطت الحركة التجارية وهي: ميناء القالة، ميناء عنابة وفيها ثلاث مراسي: راس الحمام، الخروبة، حصن الجنوبين، ميناء ستورة على مقربة من سكيكدة، القل وجيجل، بجاية ، بالإضافة الى ميناء الجزائر، شرشال، ووهران[1].

وقد تدعمت التجارة الخارجية بتحسين مجال النقل البحري بحيث كان الاتصال بين الجزائر وفرنسا عن طريق الميناء (مرسيليا) أين تنظم خدمات منتظمة للبواخر البحرية باتجاه عنابة، الجزائر ووهران، ومنذ سنة 1879م أصبحت نقطة الانطلاق هي ميناء فندر بالتالي قلصت المسافة بين الجزائر وفرنسا 32 ساعة بعدما كانت 36 ساعة[2]

وقد استقبلت موانئ الجزائر سنة 1868م/1869م 540 باخرة فرنسية محملة بالبضائع و578 باخرة اجنبية وهذا كله خلال فترة قصيرة وهي من يوليو الى سبتمبر، ولوحظ بانه هاك زيادة في حركة البواخر سواء كانت فرنسية او اجنبية، وهذا الاحصاء يعني الفرنسيين فقظ، اما الاهالي فلا ينالهم من هذه الحركة التجارية الواسعة الا الجزء اليسير وبصفة غير مباشرة[3].

(1) محمد العربي الزبيري، التجارة الخارجية للشرق الجزائري، المرجع السابق، ص65.

(2) نادية زروق، المرجع السابق، ص 130.

(3) ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص74.

الفصل الرابع:

انعكاسات السياسة الفرنسة الاقتصادية

المبحث الاول: السياسة الضريبية

المبحث الثاني: الهجرة

المبحث الأول: السياسة الضريبية.

رغم كل الإجراءات التعسفية التي عانا منها الأهالي من مصادرة أراضيهم والاستلاء على ممتلكاتهم فقد كانوا أيضا ضحايا للمعاملات الربوية والضرائب فقد كانوا يمرون بأصعب الأزمات الاقتصادية الى أن أصبحت حالتهم كارثية فقد عانوا من المجاعات من 1893م– 1897م– 1920م، بالإضافة الى سلسلة الأمراض والكوليرا وغيرها من الأمراض[1].

فلقد كان الظلم في فرض الضرائب بطريقة عمياء هو السبب الرئيسي لشكاوي الأهالي بسبب الضرائب التعسفية، فهي كانت تخدم مصالح الكولون والإدارة الاستعمارية فقط، فالكل الأمور التي تتعلق بمصلحة الأهالي كانت مهملة فالمدارس كانت مهملة والتعليم كان منقطعا عنهم، والجيش كان في خدمة الكولون ومؤسسات الدولة، وكل الامتيازات كانوا يحظون بها المناطق التي استوطنوا بها الفرنسيون، من طرقات سدود ومرافق أخرى ، ومن جهة أخرى كانت الضرائب تفرض على الأهالي دون مراعات حالة وظروف الفلاحين من فقر وغنى[2].

لقد اضطر الأهالي الفلاحين لبيع أراضيهم وممتلكاتهم وذلك بسبب ضغط الضرائب والرهون والربا الذي وصل أحيانا الى 50% و100% بسبب نقص الإمكانيات باع الفلاح الجزائري الماشية التي بقيت وأحيانا قطعة الأرض من أجل اعانة أسرته[3].

فلقد تواصل ارتفاع قيمة الضرائب المفروضة على القبائل من غير مراعاة لمستوى معيشتهم وللازمات والماسي التي كانوا يتخبطون فيها و الناتجة عن كل السياسات الفرنسية المتبعة في كل المجالات، وكمثال على هذا قبيلة عبد النور وهي أحد أهم القبائل المنشرة

(1) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 169.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 76.

(3) أحمد مهساس، المرجع السابق، ص 174.

بعمالة قسنطينة عام 1863 ما قيمته 144490 فرنك، وقد كان عدد أفرادها يقدر بـ 23646 شخصا، وهو ما يعني دفع ستة فرنكات ونصف عن كل فرد[1].

ان الفرنسيين المدنيين يرون بأن الأهالي لا يصرفون كثيرا، لذلك يجب فرض الضرائب عليهم بطريقة أثقل، فالأهالي لا يسكنون البيوت المكلفة ولكن يسكنون الخيام وبيوت القصدير والطوب ونحوها، فهم لا يشترون الكماليات ولا يستهلكون الا ما ينتجونه أو يستخرجونه من الأرض أو من الحيوانات، ولهذا فان مصاريفهم قليلة فأموالهم باقية في أيديهم.

قد قدرت الضرائب التي دفعها الأهالي الجزائريين سنويا بـ 23,178,847 فرنك، لقد كان مجمل ما دفعوه الأهالي بين 1851م – 1866م قد قدر بـ 370,861,553 فرنك، وقد أرهقت هذه الضرائب كاهل الأهالي وهذا الإرهاق كان مقصودا من طرف الإدارة الاستعمارية لتجريد الجزائريين من ثرواتهم وحرمانهم من وسائل المقاومة واجبارهم على الاستسلام والخضوع وهذه الضرائب تسما بالضرائب العربية، وهي ضرائب لا يدفعها الكولون[2].

تتمثل الضرائب العربية في:

الزكاة :

لقد اعتبرت الزكاة الضريبة الوحيدة، التي لم تثر جدالا حولها، لأنها كانت تجبي وفق تعريفة خاصة بالولايات الثلاث "قسنطينة ووهران والجزائر"، وذلك بدون استثناءات، يقرر الحاكم العام سنويا قيمة الزكاة.

(1) موسى حمادي، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر " 1850م– 1900م"، مجلة الحقيقة، العدد 36، الجزائر، 2015م، ص 123.

(2) أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ج3، ص 77.

ان الزكاة كانت تمس الجمال والأغنام والماعز[1]، لقد كانت نسبة ضريبة الزكاة معتدلة جدا، وخاصة نسبة الماعز فيها، والتي تمثل الا نسبة 2 أو 3% من المجموع، أما احتجاجات الأهالي فكانت على العموم تتعلق إلا بتخفيض قيمة الضريبة، بالنسبة للأهالي الفقراء، أو بسبب الصعوبات التي كانت تتزامن مع عملية إحصاء المواشي، تلك العملية التي كانت أكثر صعوبة، بسبب تحرك الأداة الضريبية التي نقصد بها الماشية الخاضعة لضريبة وهذا الذي سهل على المكلفين عملية إخفاء عدد كبير من مواشيهم، وتهريبها من دفع الضرائب[2].

العشور والحكور:

من الصعب جدا ان يمكن قياس حجم الاقتطاع الذي كانت تمارسه الضرائب العربية المروضة على المحاصيل وعلى الماشية في ان واحد[3].

في مقاطعتي الجزائر ووهران يتم تحديد ضريبة العاشور بسبب المساحة المزروعة و نوعية المحصول وفقا لتعريفات الحاكم العام.

في مقاطعة قسنطينة يمثل العشور ربع الأرض[4]، أي أن قيمته أقل شأنا بالنسبة لكل من الجزائر ووهران، بالرغم من أنها تتميز على أهم الشروط الزراعة ن من خصوبة و نسبة التساقط.

أن قيمة ضريبة العشور لوحدها والمستخلصة من أراضي الأعراش هي 45 ف/ جابدة وهنا يعرف سبب اجماع جل مشاريع اصلاح الضرائب العربية على الغاء الحكور وتوحيد

---

(1) Gouvernement Général de L'Algérie, délégation financières algeriennes session de novembre 1899, imprimerie et papeterie ,gal miche ,rues Dumont – d Urville 7 ,Alger, 1899, p 43 .

(2) توفيق دحماني، الضرائب في الجزائر 1792م- 1867م دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007- 2008م، ص ص 546-547 .

(3) شارل روبير اجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص 336.

(4) G G A, op . cit, p 43.

العشور في الولايات الثلاث، والواقع ان نسبة عليا من تفاوت ضريبة العشور مثلتها ظاهرتي: صعوبة إحصاء المادة الضريبية وانتاج المحاصيل، وذلك بسبب عدد جباة الضرائب كان قليلا بالنسبة للمساحة الخاضعة لضرائب، بالإضافة الى عامل اختلاف المساحة من منطقة الى أخرى الذي أدى الى عدم المساواة في الأعباء الضريبية فقد حددت في البعض منها ب 10 هكتارات وقام مزارعوها بدفع ضعفي تعريفة العشور، في حين كانت مساحة بعض الزويجات الأخرى 20 هكتار ولم يدفع أصحابها الا التعريفة الخاصة بالعشور.

بالإضافة الى ان قيمة العشور كانت ثابتة لا تتغير فاذا أعطت الأرض الغلة الكافية فهنا سيدفع المالك العشور بشكل عادي، اما اذا كان الإنتاج قليل فهو يدفع اكثر من اللازم[1]، لقد كان العشور والحكور يمثلان تقريبا بين 13 أو 14 بالمئة من الدخل السنوي للفلاحين[2].

اللزمة:

فرض هذا النوع من الضرائب على القبائل الكبرى ،أي في الكومينال الكاملة على سبيل المثال نذكر كامب دوميشال ودار الميزان وتيزي وزو، وتيزي رينيف، وفي البلديات المختلطة كأصفون، وفورت ناشيونال ... وغيرها من البلديات.

أنشئت هذه الضريبة بموجب القرار الذي صدر في 18 يونيو 1858م، وقد نصت ضريبة اللزمة على ان الرجال الذين يحملون السلاح مقسمون الى سبعة فئات "الفئة الأول هي فئة المعوزين وهم لا يدفعون شيئا، وأما الستة الاخرين فيدفعون على التوالي 05 – 10 – 30 – 50 – 100 فرنك، بالإضافة الى ان البلديات المختلطة تتروح رسوم كل شجرة الى 25,450 فرنك وهو ما يحددها الحاكم العام، اما الأشجار المملوكة للاروبيين فهم معفون من الضرائب "مزارع أنشأها شركات او أوربيون"، اذين يخضعون لضريبة هم "مزارع

(1) توفيق دحماني، المرجع السابق، ص ص 545 –546 .

(2) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصر ة، ج 2، المرجع السابق، ص336.

منشرة فالواحات تشتريها شركات او اوربيون ويزرعها الخماسة، أراضي تبعد عن اقامت المالك الأوروبي بـ 08 كيلومتر، اما السكان الاصليون الذين يزرعون خماسة للأوربيين فمجبرون على دفع ضريبة لغوية للأشجار المدرجة الا في حالة تثبيتها على عقار أوروبي[1].

لقد خضعت ضريبة اللزمة الى جملة من الاحتجاجات والانتقادات من قبل الفرنسيين وتعلقت بالمساواة في توزيع الأعباء الضريبية لان القبائل اقل خضوعا لضرائب العربية فالقبائلي الثري الذي كان مدخوله السنوي 2400 فرنك لم يكن يدفع من الضرائب الا مقدار 50 فرنك من اللزمة في المقابل الأماكن الخاضعة لضرائب العربية فكان العربي الفقير الذي لا يملك الا جابدة واحدة ذات مساحة 10 هكتارات والتي لا تعطي مردودا كافيا يدفع 59 فرنك موزعة على 59 فرنك عشور، و15 فرنك قيمة الزكاة.

ان سبب الفرق بين العرب والقبائل فهو محاولة الإدارة الفرنسية بعد السيطرة على القبائل إيجاد نظام مميز لها باعتبارها منطقة ذات موقع حصين[2].

تعتبر اللزمة الضريبة الاخف حيث أنها لم تقتطع الا بين 03 بالمئة الى 04 بالمئة فقط من الدخل[3].

نلخص الضرائب العربية المفروضة على الأهالي في الجدول التالي:

العملات	العشور	الحكور	الزكاة	اللزمة	المجموع العام
المناطق المدنية عمالة قسنطينة	1,537,546	881,739	1,899,187	496,953	4,815,425
عمالة الجزائر	1,413,253	/	969,762	698,772	3,061,788
عمالة وهران	1,531,218	/	698,869	/	2,230,067

(1) G G A , op . cit ,p40-41

(2) توفيق دحماني، المرجع السابق، ص 547.

(3) شارل روبير أجيرون، تاريخ الجزائر المعاصرة، ج 2، المرجع السابق، ص336.

المجموع " فرنك "	4,482,017	881,739	3,567,818	1,195,725	10,127,301
المناطق العسكرية عمالة قسنطينة	218,202	172,982	556,530	650,908	1,598,622
عمالة الجزائر	159,825	/	465,447	173,012	798,284
عمالة وهران	638,875	/	403,483	/	467,359
المجموع " فرنك "	441,903	172,982	1,425,460	823,920	2,864,266
المجموع العام	4,923,921	1,054,721	4,993,279	2,019,645	12,991,587

عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 137.

نستنتج من الجدول أعلاه ان عمالة قسنطينة تحتل المرتبة الأولى في دفع الضرائب العربية وذلك راجع الى أنها تدفع ضريبة الحكور دون باقي العملات بالإضافة الى كثرت سكانها، نجد انه في 1883 م قد ارتفعت الضرائب الى حوالي 14,030,028 فرنك وقد لعبة ضريبة العشور والحكور دورا في هذا الارتفاع، حيث نجد أن ضريبة العشور قدرت بـ 5,259,112 فرنك، أما بالنسبة لضريبة الحكور فقد قدرت بحوالي 1,150,451 فرنك[1].

لقد طبقت الإدارة الاستعمارية تفرقة بين الأهالي والأوروبيين الأغنياء، فقد كان المستوطنون يدفعون أقل مما يدفعه الأهالي الفقراء واستمر الوضع هكذا الى غاية 1919م، كما أجبر الأهالي على دفع فرنسية تمثلت في الضرائب المباشرة، وكل الرسوم والضرائب الأخرى الغير مباشرة الى جانب الضرائب العربية[2].

(1) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 137.

(2) يحي بوعزيز، سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق، ص 42.

الضرائب الفرنسية المباشرة هي تلك الضرائب التي يتم تقسيمها الى مبالغ أو تصنيفات فردية يتم تحديدها وإدخالها في قائمة أو دفتر ملاحظات ويسأل كل فرد مباشرة عما يجب دفعه.

تتألف خدمة الضرائب من فئتين

الموظفون: وهم المديرون والمفتشون والمراقبون.

الموزعون: وهم الوكلاء الثانويون للقاعدة الضريبية والمعنيون في المستعمرة.

تنقسم الضرائب الفرنسية المباشرة الى نوعين، يتمثل النوع الأول في ضريبة التوزيع وهي الضرائب التي يعرف مقدارها سابقا، وثاني نوع يتمثل في ضرائب الحصص وهي التي تذهب عائداتها الى البلديات والكومينال والصناعة[1].

في سنة 1870م دفع الأهالي 22 مليون فرنك ضرائب مباشرة وغير مباشرة، ونجد بالإضافة انه في سنة 1881م دفعوا الأهالي 45.000 فرنك لرخص بيع التبغ، و138.321 فرنك ضريبة الحرفة الاهلية وغيرها من الضرائب التي انهكت طاقة الأهالي[2].

ومن بين اهم الضرائب التي كان الأهالي مرغمين على دفعها نجد:

- ✓ كل الرسوم التي تفرض بمقتضى اجراء تعسفي يجب دفعها.
- ✓ الضرائب العقارية على البنايات.
- ✓ الرسوم على الكراء والكلاب[3] "في مقاطعة قسنطينة تدفع الضريبة على الكلاب في البلديات التي تطبق فيها ضريبة الإيجارات"[4].
- ✓ الضريبة على المهنة وضريبة للغرف التجارية.
- ✓ ضريبة على أشجار العنب.

---

(1) Paul Vialatte, des impôts décrets en Algérie dans la province de Constantine, imprimerie de L Marlerue d umale 02, Constantine, 1879, p 18.

(2) عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 136.

(3) موسى حمادي، المرجع السابق، ص 125.

(4) Paul Vialatte, op. cit, p 28.

- ✓ حقوق التسجيل والطابع الضريبي.
- ✓ المكوس في الأسواق والساحات التجارية.
- ✓ كل الضرائب المفروضة من قبل العمالات والبلديات.

لقد أرغم الأهالي على تمويل الضرائب الغير مباشرة والرسم على البحر والمساهمة في مداخيل البريد والسكك الحديدية والحركة التجارية والصناعية والزراعية ويشتركون في كل هذا مع المستوطنين، لكنهم يزيدون عنهم في دفعهم الضرائب العربية المتمثلة في الزكاة العشور والحكور واللزمة وكذلك الضريبة على الاحتفالات الدينية العائلية[1].

(1) موسى حمادي، المرجع السابق، ص 125.

المبحث الثاني: الهجرة

لقد ابتليت الجزائر بأفظع استعمار عرفه التاريخ، فلم يكتف بالاحتلال واغتصاب الأراضي وتجويع الشعب وتجهيله وتحطيم مقوماته فقط، بل جعل الجزائريين عبيد للمعمرين يستغلونهم متى شاءوا وكيفما أرادوا[1]، فكانت الهجرة من الأرض التي دنسها الكفار هي الوسيلة الوحيدة التي لجا إليها الجزائريين للتخلص من سياسة الاستعمار[2]

بدأت الهجرة منذ سنة منذ 1830م، فقد هاجرت أعداد كبيرة إلى سوريا والمشرق العربي، وفي 1847م ازدادت أعداد المهاجرين وبخاصة إلى سوريا، وكان عدد المهاجرين بأكثر بعد ثورة 1871م، وخاصة 1874م، 1875م، 1888م ،1893م[3]، خاصة بعد فقد الجزائريين لأرضهم وارغامهم بالضرائب الثقيلة المفروضة عليهم، وكذا انعدام التوازن في توزيع فوائد الميزانية مع ان الاهالي كان ممولها الاول ورغم حصول الجزائر على استقلالها المالي منذ 1900م[4] واهتمت السلطات الفرنسية بهذه الظاهرة مع بداية القرن العشرين، فحاولت الحد منها وحتى منعها[5].

(1) محمد قنانش، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربيين 1919م/1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م، ص27.

(2) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين 1830م/1954م، المرجع السابق، 2008 م، ص237.

(3) عبد الله مقلاتي، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830م/1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م، ص127.

(4) بشير بلاح، المرجع السابق، ص319.

(5) عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 127.

وقد اشتهرت العديد من العائلات في هذه الاقطار وبرز أبناؤها في العلم والتجارة، مثل المشارفة والأعرج والمجاوي بالمغرب، والمدني والثعالبي بتونس، وابن العنابي والكبابطي بمصر، وفي دمشق عائلة الأمير عبد القادر[1]، وفي ليبيا عائلة السنوسي، وعائلة الشيخ الطيب العقبي[2] في الحجاز[3]

إن الهجرة الجماعية لم تكن مقصورة على مدينة آو إقليم ما، بل كانت عامة، بحيث غادرت بعض الأسر الكبيرة من مدينة مليانة سن 1899م وسطيف سنة 1910م متجهة إلى سوريا، وفي سنة 1911م غادرت مئات الجزائريين من قسنطينة متجهة نحو سوريا أيضا، وكان العدد الكبير من المهاجرين من مدينة تلمسان بحوالي إلف ومائتي مهاجر[4].

ولعل ابرز سنة عرفت بالهجرة بعد 1870م هي هجرة 1888م، والتي ادت الى هجرة 20 عائلة جزائرية مكونة من 346 من بلدية الجزائر العاصمة، و231 شخص من بلدية قسنطينة بما فيهم الفلاحين الصغار الذين تطرروا كثيرا من القحط والجفاف خاصة في الشرق وكذا استمرار سن القوانين الاستعمارية لمصادرة اراضيهم وسلبهم ممتلكاتهم[5]، بالإضافة الى ان الاهالي كانوا يشتكون منذ سنوات طويلة الى السلطات الفرنسية من الضرائب الثقيلة فقد كانوا يدفعون لا الضرائب القانونية فقظ بل الضرائب الديني كالعشور

(1) الامير عبد القادر: ولد يوم 06 سبتمبر 1808م بمعسكر، كان رجل علم وأدب وشعر وحكمة، ،تمت مبايعته في 27 نوفمبر 1832م ،وبمجرد مبايعته شرع في بناء الدولة الجزائرية الفتية على أسس إسلامية مستمدة قوانينها من الكتاب والسنة، وفي نفس الوقت شورية تستمد قوتها وشرعيتها من الشعب قولا وفعلا، توفي بمنفاه في دمشق اثر مرض يوم 26 ماي 1883م في سن 74 سنة انظر: عمار عمورة، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة، الجزائر، 2002م، ص132

(2) الطيب العقبي: ولد سنة 1890م ببسكرة، هاجر إلى الحجاز سنة 1895م، واستقر بالمدينة المنورة أين تلقى تعليمه، عاد إلى الجزائر سنة 1920م، استقر بمدين بسكرة وبدا نشاطه الإصلاحي بها، ساهم في تأسيس جمعي العلماء المسلمين 1931م، انظر: عمار عمورة، الجزائر بوابة التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2009م، ص347.

(3) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص 656.

(4) ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص123.

(5) عمار هلال، الهجرة الجزائري نحو بلاد الشام 1847م/1918 م، دار الهومة، الجزائر، 2007، ص 44

والزكاة، وضريبة السخرة كالحراسة الليلية بدون اجر[1]، فانتهزوا الفرص وعبروا الحدود الجزائرية التونسية ليواصلوا مسيرتهم الشاقة نحو سوريا مخترقين الجبال والصحاري القاحلة[2]

كما عرفت سنة 1908م اضطرابات جدية والتي تمثلت في خروج 2000 متظاهر امام النيابة وبالتحديد يوم 19 ديسمبر 1908م، و321 طلب جوازات سفر، وتفاقم الوضع بعد 1911م فكانت هناك مغادرات سرية، ومست جميع البلديات فهاجر حوالي 1200 مسلم من 25.000 نسمة[3]

وعن طريق هذه الهجرات بقي اتصال الجزائر بالوطن العربي مشرقا ومغربا قائما يحد من القبضة الفرنسية على الجزائر، فنجد الصحافة المصرية مثل اللواء والمؤيد تكتب عن الجزائر وتتناول هموم وشكاوي الجزائريين عن القوانين الجزرية الفرنسية كقانون الأهالي مثلا، ومن غير شك فقد كان هذا من تأثير المهاجرين[4].

قد تمتع الجزائريون في الشرق الادنى بحرية وبسمعة عظيمة، وتولوا المناصب العليا، وقد منحوا الاراضي وتسهيلا اخرى في الاقامة، كما اعفوا من الخدمة العسكرية، وادخلوا الى كل المؤسسات العثمانية بما في ذلك الادارة والجيش والمدارس، ولعلهم حصلوا على هذا الامتياز كأنصار للجامعة الاسلامية[5] ومجاهدين حاربوا الكفار الفرنسيين ثم ابتعدوا عنهم طالبين الملجأ في الشرق الادنى كمثال للمسلمين الحقيقيين. بالإضافة الى ان المهاجر

(1) ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص120.

(2) عمار هلال، المرجع السابق، ص 46.

(3) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص51.

(4) عثمان سعدي، المرجع السابق، ص657.

(5) يذكر شارل روبير اجيرون ان مصطلح الجامعة الاسلامية برز عام 1881م، في القاموس السياسي الفرنسي كمصطلح يشير الى مقاومات او تحرشات الشعوب الاسلامية ضد اوروبا، وبالرغم من محاولات فرنسا لمنع تسرب افكار الجامعة الاسلامية الى انها وجدت طريقها الى الجزائريين الذين تبنوها واصبحوا من اشد المدافعين عنها والمتطلعين الى اخر اخبارها، وكان للامير عبد القادر واولاده الدور الاساسي في انتشار افكارها بين الجزائريين، انظر: محمد بوشنافي، الجامعة الاسلامية وصداها في الجزائر من اواخر القرن 19 الى 1914م، مجلة الحوار المتوسطي، العدد04، 2011/ 2012، الجزائر، ص76.

الجزائري في الشرق الادنى ليس مجبرا على ان يتعلم لغة جديدة او يقتني خبرة خاصة، او يسلك سلوكا مختلفا[1]

تواصلت الهجرات خاصة نحو سوريا واستقر المهاجرين في مدينة دمشق، ومن الطبيعي ان هؤلاء المهاجرين لم يقطعوا الصلة بينهم وبين اهليهم وذويهم في الجزائر، فاستمرت العلاقات الوثيقة بين الظرفين، مما شجع الكثيرين على شد رحالهم والالتحاق بأبناء عمومتهم واخوانهم في سوريا، وبهذا مثلت سوريا اكثر بلد مستقبل للمهاجرين الجزائريين خلال فترة الاستعمار وخاصة بعد سنة 1900م[2]

وصل عدد المهاجرين في مصر الى حوالي 20.000 نسمة وفي شبه الجزيرة العربية بين 10.000 الى 15.000، و5.000 او 6.000 في فلسطين، اما اسطنبول فلم تعطي اي عدد معين لكن لوحظ انها تحتوي علة جماعة كبيرة من الجزائريين[3].

وقد ازداد اهتمام السلطات الفرنسية يهذه الظاهرة خاصة بعد 1910م، اذ ان موجة الاغتراب ونزوح الجزائريين قد لفتا الانتباه اكثر، وامرت الادارة بفتح تحقيق لتحديد اسباب هذه الهجرة القوية، ومحاولة الحد منها[4]

اما بالنسبة لهجرة الجزائريين نحو فرنسا فكانت معظم اسبابها عسكرية بالإضافة الى حاجة فرنسا لليد العاملة، فقد بدأت محدودة ابان القرن 19 لكنها مع بداية الحرب العالمية الاولى اصبحت ظاهرة بارزة[5]، اذ فتحت الحرب باب الهجرة امام الجزائريين الى فرنسا فقد

(1) ابوا القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص124.

(2) عمار هلال، المرجع السابق، ص17.

(3) ابو القاسم سعدالله، الحركة الوطنية الجزائرية، المرجع السابق، ص 124.

(4) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، الجزائر في التاريخ، المرجع السابق، ص50.

(5) بشير بلاح، المرجع السابق، ص322 .

تزايد حجم الهجرة الجزائري لأسباب اولها ارتفاع القيد عن الهجرة بصدور قانون 1914م الذي الغى القيد عن الهجرة الى فرنسا، مما شجع الهجرة التلقائية اليها[1].

وقد تسارعت حركة الهجرة فيما بعد الى ان وصلت الى 116.616 ذاهبا، فحاجات اعادة البناء وحاجة الصناعة وارتفاع الاسعار جلبت فيما بعد تكاثر المهاجرين، الشيء الذي اقلق المعمرين الراغبين في بقاع اليد العاملة الرخيصة[2].

بالإضافة الى ان نتيجة لأحداث الحرب الكبرى تعرف المسلمون الجزائريون على فرنسا الذين جندوا للدفاع عنها، فاخذوا في اذهانهم شكل الارض الموعودة فعادوا متحمسين ولم يكن يشغل اذهانهم سوى فكرة واحدة وهي الهروب من الريف ومغادرة هذا البلد الذي اصبح غير مضياف، ولم يعد فيه سوى النكد والبؤس، بالرغم من ان المواطن الجزائري يحب ارضه التي ولد عليها وشديد التشبث بها، لكنه يهاجر مرغما طريدي البؤس والفوضى الاقتصادية في بلدهم، وهذا هو اصل نزوح الجزائريين الى فرنسا وهذه هي اسبابه العميقة[3]، وقد نقلت نحو 270.000 جزائري من جنود وعمال ومزارعين[4]

وبذلك ازدادت الهجرة نحو فرنسا بأعداد ضخمة كما يبدو في الجدول التالي

السنة	الذاهبون الى فرنسا	العائدون الى الجزائر
1914	7444	6000
1915	20092	4970
1916	30755	9044
1917	34985	18849
1918	23340	20489

عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا، المرجع السابق، ص15.

(1) عبد الحميد زوزو، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1939/1914، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007 م، ص12 .

(2) محفوظ قداش، جزائر الجزائريين، المرجع السابق، ص292 .

(3) فرحات عباس، الشاب الجزائري، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر،2007، ص53 .

(4) بشير بلاح ، المرجع السابق، ص322 .

وقد شهدت سنة 1930م مع تفاقم الأزمة الاقتصادية العالمية هجرة حوالي 40.630 جزائري الى فرنسا، كما شهدت سنة 1931م زيادة العائدين ال ارض الوطن بالمقارنة مع المغادرين نحو فرنسا، حيث تم تسجيل حوالي 20.847 جزائري نحو فرنسا مقابل عود 32.950 مهاجر عادوا الى ارض الوطن اي ما يمثل فرقا قدر ب 12.103 فرد، وهذا بسبب التدهور الكبير بفرنسا جراء الازمة التي كانت تعرفها اقتصاديا شانها شان بقي العالم[1].

وقد وصل عدد المهاجرين من نحو 74.000 عام 1939م، عملوا خاصة في قطاعات الصناعات العسكري والميكانيكية والبناء والاشغال والمناجم والنقل، وتركز معظمهم في مناطق الشمال وباريس ومرسيليا وليون[2]، وقد جندت فرنسا 82.751 جزائري في اطار الخدمة العسكرية وانخراط 87.519 جزائري اخر من الجيش بصفة دائم، كما جلبت 78.000 عامل جزائري الى العمل في المصانع الفرنسية وذلك لتعويض العمال الفرنسيين الذين التحقوا بالجيش[3].

اما بالنسبة لهجرة العمال الجزائريين الى فرنسا فقد هاجر حوالى 150000 عامل ،عبروا المتوسط وكونوا الرابط الذي جعل عمالا اخرين يغادرون، بالرغم من معارضة عناصر الحكومة الفرنسية وتأكيدهم على الخطر الذي قد يهدد فرنسا باستقبالها لهاته العناصر المشاغبة وعن الامراض التي ينقلونها خاصة مرض السل، مع تأكيدهم على ضرورة الحفاظ في الوقت نفسه على الزراعة الجزائرية –التي يعد انتاجها ضروريا لتموين

(1) محمد قريشي، الاوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ سنة 1930 الى اندلاع الثورة التحريري الكبرى سنة 1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر02، السنة الدراسية 2020/2019، ص417.

(2) بشير بلاح، المرجع السابق، ص322.

(3) علي محمد الصلابي، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، دار المعرفة، لبنان، 2015، ص727.

فرنسا- باليد العاملة وهي التي اعتبروها يد هزيلة ولكنها بالرغم من كل شيئ قابلة للاستعمال في الجزائر، وفي الجزائر فحسب[1].

اما توزيع العمال المهاجرين في مختلف الانشطة، فانه يبرز احداثا مهمة، وبالفعل فان المهاجرون كثيرون في القطاع الاقل اجرة والتي تركها اهل البلد (ورشات البناء، الحفر، المناجم والزراعة..)، ولا يمثل العمال المتخصصون ولا الاطارات الثانوية الا الاقلية[2].

ويمثل الجدول الاتي حرك العمال الجزائريين بفرنسا في الفترة الممتدة بين 1939/1920

الفترات	الذهاب	الاياب	الفارق
1924-1920	213000	155700	57300-
1929-1925	177600	174700	2900-
1934-1930	105100	121700	16600+
1939-1934	145500	85100	60400-

الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع نفسه، ص 221.

وبهذا اختلط العمال بأوساط جديدة وتنفسوا هواء جديد، وبدأوا يشعرون بكرامتهم كأناس، فاختار بعضهم بعد انتهاء الحرب الاقامة بفرنسا، وبدأوا يتتبعون احوال العالم، ويرون بأعينهم قوة العالم وقيمته، فاسترجعوا وعيهم وكرامتهم واصبحوا يعتبرون انفسهم سفراء لوطنهم[3]

وقد كان للهجرة الدور الايجابي في نشأة الحركة الوطنية نظرا لاكتسابها خبرة عسكرية، واتصالها برجال الشرق والغرب وتعرفها على قواعد العمل السياسي والنشاط النقابي وحرية

(1) فرحات عباس، الشاب الجزائري، المرجع السابق، ص 53-54.

(2) الجيلالي صاري، محفوظ قداش، المرجع السابق، ص222.

(3) محمد قنانش، المرجع السابق، ص27 .

الرأي والصحافة، وابرز مثال على ذلك الامير خالد ومصالي الحاج اللذان عاشا مدة في فرنسا وعملا في الجيش اما انخراطا او تجنيدا[1]

لم تكن الهجرة الخارجية هي الشكل الوحيد الذي عبر من خلاله الاهالي عن رفضهم للسياسة الاستعمارية المطبقة، بل ظهر شكل اخر للهجرة وهي الهجرة الداخلية والتي تعبر عن ظاهرة نزوح سكان الريف نحو المدينة، حيث شهدت المدن والحواظر الكبرى تدفقا واسعا من قاطني المناطق النائية والارياف، حيث اصبحت وجهة امنة للألاف منهم، خاصة بعد تم اغتصاب اراضيهم وتوزيعها على الوافدين من الكولون فتوجهوا الى مناطق اخرى تضمن لهم على الأقل معيشتهم بتوفير لقمة عيش او توفير عمل براتب شهري محترم ودائم[2].

(1) بشير بلاح، المرجع السابق، ص322.

(2) محمد قريشي، المرجع السابق، ص304.

خاتمة

بعد دراستنا لموضوع السياسة الفرنسية الاقتصادية في عمالة قسنطينة من 1871 إلى 1940، توصلنا إلى مجموعة من النتائج والتي يمكن حصرها في النقاط التالية:

أولا- تأكدت فرنسا من أن تثبيت وجودها مرتبط بمسالة الاستيطان، فسعت إلى خلق مستعمرة استيطانية وذلك بترحيل الأوروبيين إلى عمالة قسنطينة ومنحهم امتيازات وإغراءات.

ثانيا- بعد تمكن فرنسا من بسط نفوذها على عمالة قسنطينة سنة 1837، اتجهت مباشرة إلى محاولة دعم اقتصادها بمقومات الاقتصاد الجزائري، فمنذ الوهلة الأولى وضعت يدها على الزراعة والصناعة وكذا التجارة، بهدف السيطرة الكاملة والفعلية على مختلف هذه القطاعات في اطار سياسة قمعية قائمة على كل أشكال النهب والسلب والتسلط.

ثالثا- أدرك الاستعمار الفرنسي أهمية الأرض بالنسبة للجزائريين، لذلك عمل على مصادرة الأراضي من خلال خلق ملكية فردية، ولجا في ذلك إلى سن مجموعة من القوانين والمراسيم التي كان لها دور في نقل ملكية الأراضي من الأهالي إلى المستوطنين وذلك بطريقة قانونية كما تدعي.

رابعا- يعتبر القمح والحبوب من أهم المزروعات عند أهالي عمالة قسنطينة، لأنها منتوجات تتوفر على كل الشروط التي تشجع على زراعتها، فهي قابلة للتخزين وتستخدم على شكل واسع في الاستهلاك العائلي، أما المعمرين فقد كان تركيزهم الكبير على زراعة الكروم التي تستعملها في إنتاج الخمور والتي تصدرها بنسب هائلة الى فرنسا.

خامسا- أصبحت الغابات ملكا عقاريا للإدارة وذلك بسنها لمجموعة من القوانين التي بموجبها منعت الأهالي من استغلال الغابات من جهة ومنح رخصة للمستوطنين لتحويل مساحات كبيرة من الغابات إلى أراضي صالحة للزراعة من جهة أخرى.

سادسا - عملت الإدارة الاستعمارية على جعل فرنسا تستفيد من ثروات عمالة قسنطينة، حيث طوروا الصناعة الاستخراجية كالحديد والفوسفات والزنك والرصاص، والهدف من كل هذا هو ربط الجزائر اقتصاديا بفرنسا.

سابعا– ركزت الإدارة الاستعمارية على المنتوجات الزراعية الصناعية التي تخدم اقتصادها والتي تمول مصانعها بالمواد الأولية والتي ساعدت بدورها في السيطرة على القطاع التجاري أو احتكار التجارة.

ثامنا– عملت فرنسا على تشييد وبناء السكك الحديدة في إطار تطوير شبكة المواصلات، والتي استخدمتها كسلاح قوي للتغلغل الاستعماري وأداة نهب وسلب ثروات وممتلكات المنطقة.

تاسعا– سيطر المعمرون على النشاط التجاري لعمالة قسنطينة خاصة التجارة الخارجية منه، بحيث كرست معظم موانئها لتصدير منتوجاتها إلى فرنسا، وقد سجلت تجارتهم أرقاما كبيرة ومخيفة تبرهن عن حجم الاستغلال الذي مس ثروات الجزائريين.

عاشرا– تمادت فرنسا في تعسفها وقهرها للأهالي المسلمين بإصدار عقوبات استثنائية والتي تتمثل في فرض الغرامات والضرائب المتنوعة والتي يمكن اعتبارها من ابرز مظاهر الحرب الاقتصادية التي زادت وضع الأهالي تأزما والتي أفقدته توازنه الاقتصادي والاجتماعي.

واخيرا نقول: ان السياسة الفرنسية الاقتصادية كانت لها نتائج وخيمة على أهالي عمالة قسنطينة خاصة وعلى الجزائريين عامة، حيث ضربت الفرد في اعز ما يملك وهو الأرض، وبهذا تبلورت فكرة الهجرة عند الجزائريين رافضين بذلك هذه السياسة التي حولتهم من أسياد إلى عبيد، وقد مست الهجرة العديد من العائلات الذين اضطروا إلى الهجرة إلى خارج البلاد واللجوء إلى: سوريا وبلاد الشام، تونس، مصر وغيرها من البلدان.

قائمة الملاحق

الملحق (01): خريطة عمالة قسنطينة:

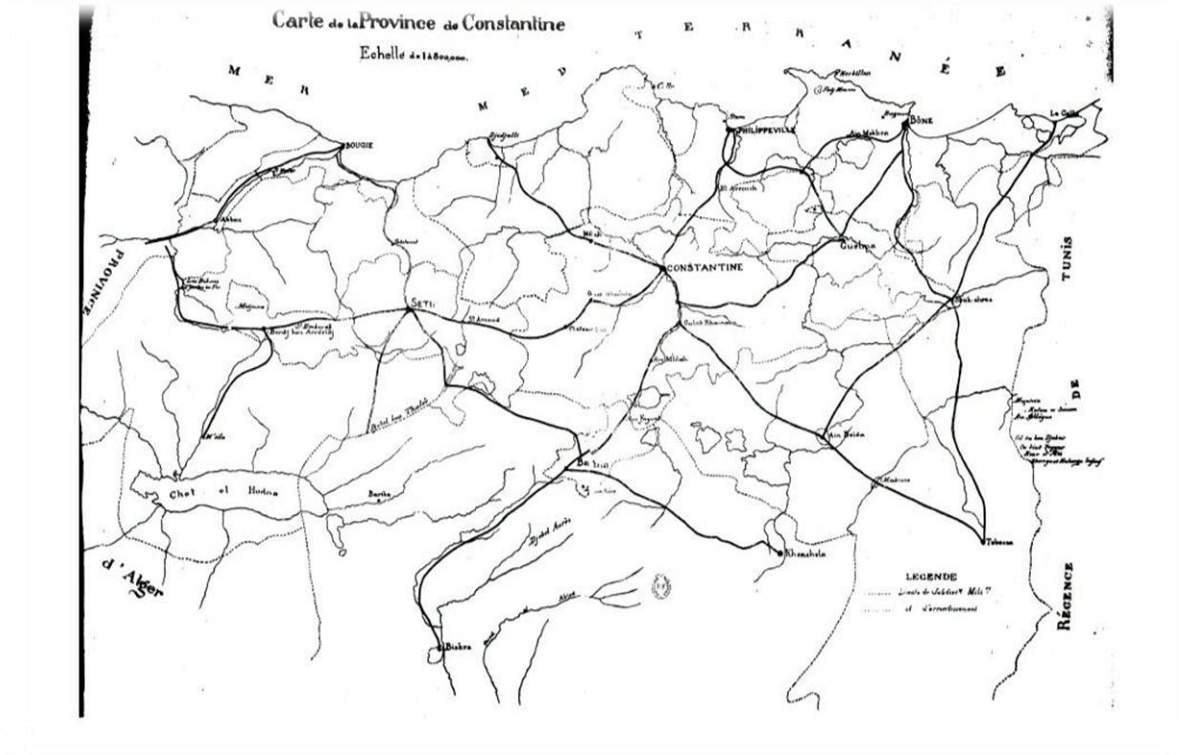

paul vialatte, op .cit, page 2.

الملحق (02): المناطق التي مستها مصادرة الاراضي بعد 1871

نقلا عن: صالح عباد، المعمرون والسياسة الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق، ص 76

الملحق (03):

استعباد الجزائريين في مزارع المستوطنين

توسع زراعة العنب

نقلا عن: بشير بلاح، تاريخ الجزائر المعاصر، المرجع السابق، ص 50- 58

الملحق (04): غابات الفلين في عمالة قسنطينة

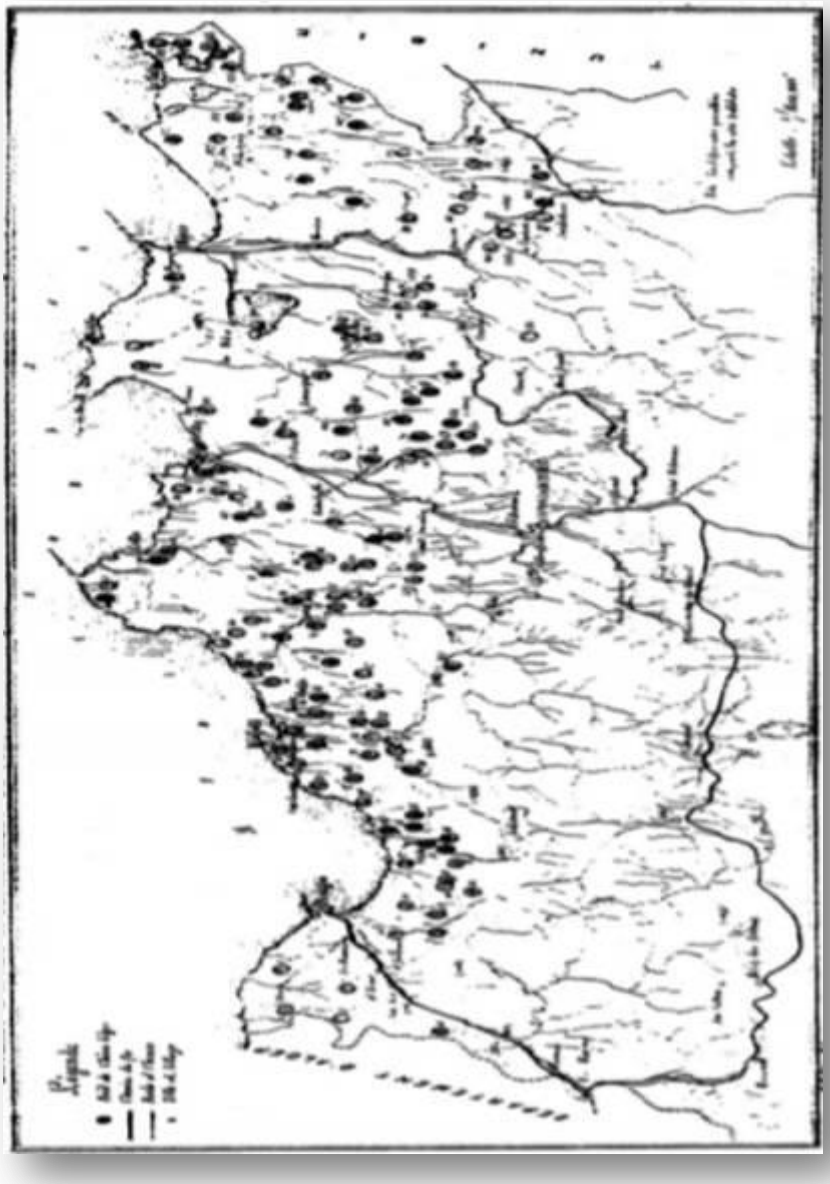

نقلا عن: موسى لمام، الغابات الجزائرية في منظور المشروع الاستعماري الفرنسي، المرجع السابق، ص 262.

الملحق رقم (05): مجموعة من موانئ عمالة قسنطينة

ميناء سكيكدة

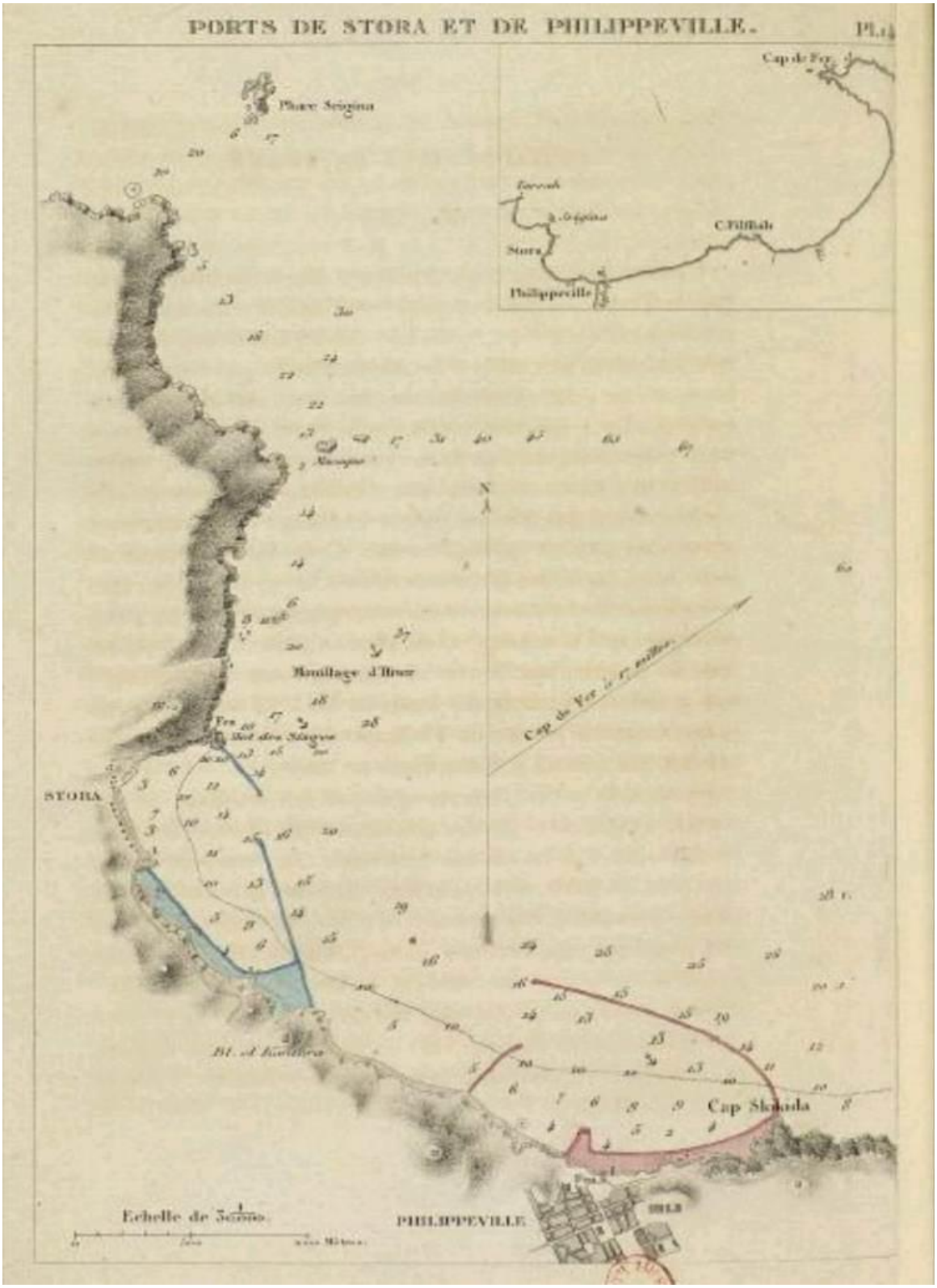

نقلا عن: عبد الحكيم رواحنة، المرجع السابق، ص 31.

ميناء جيجل

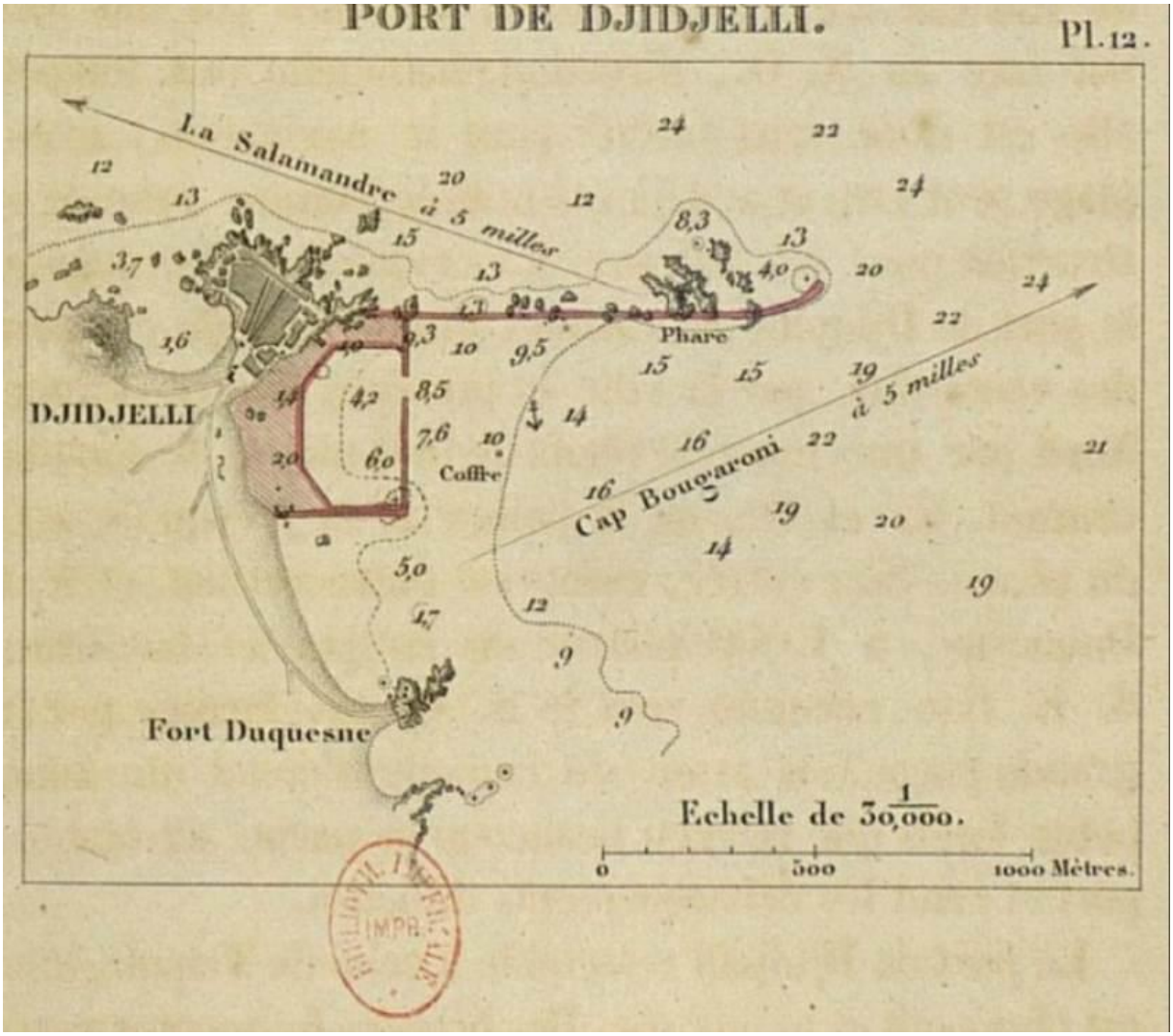

المرجع نفسه، ص 32.

ميناء بجاية

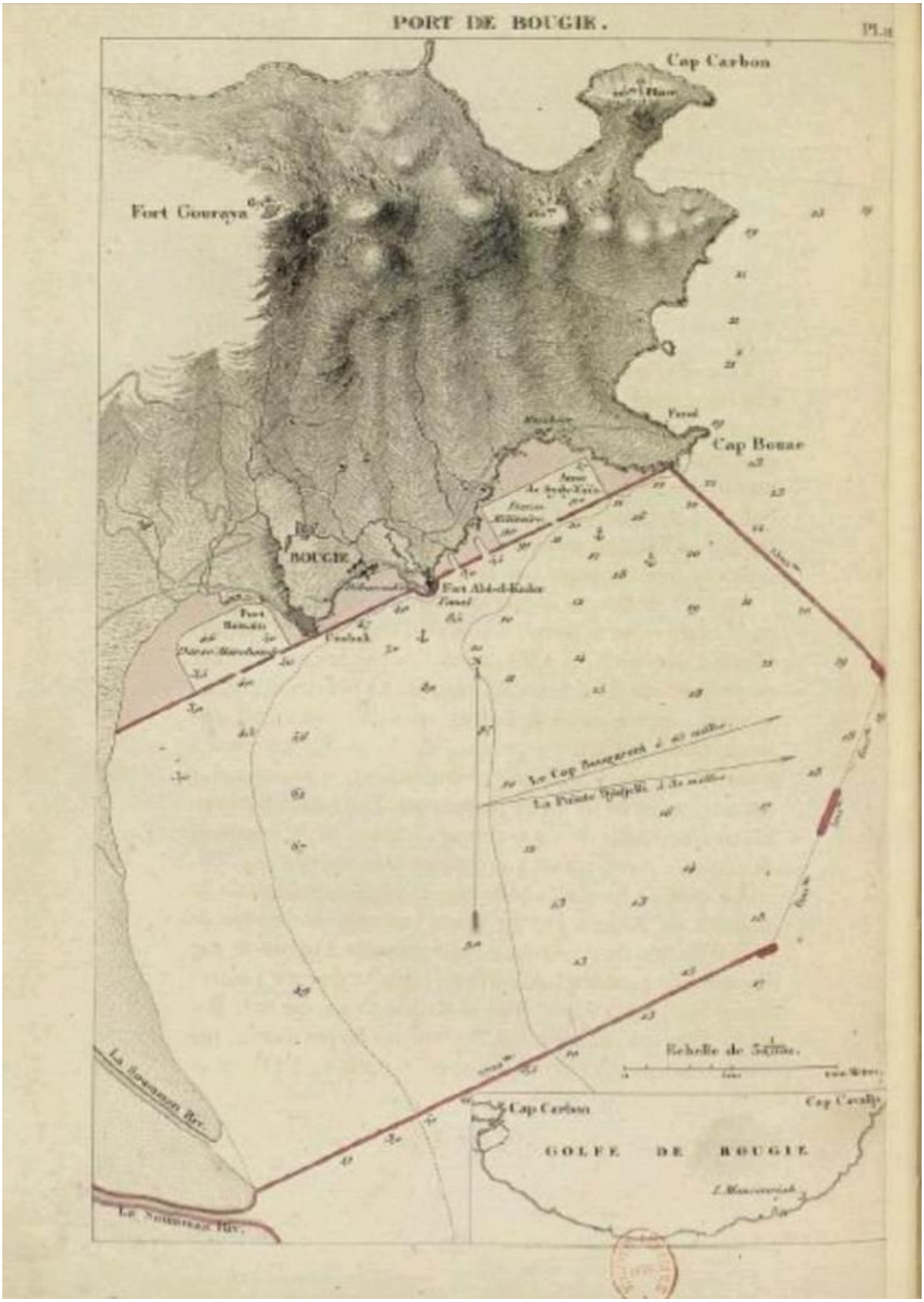

المرجع نفسه، ص 33.

ميناء القل

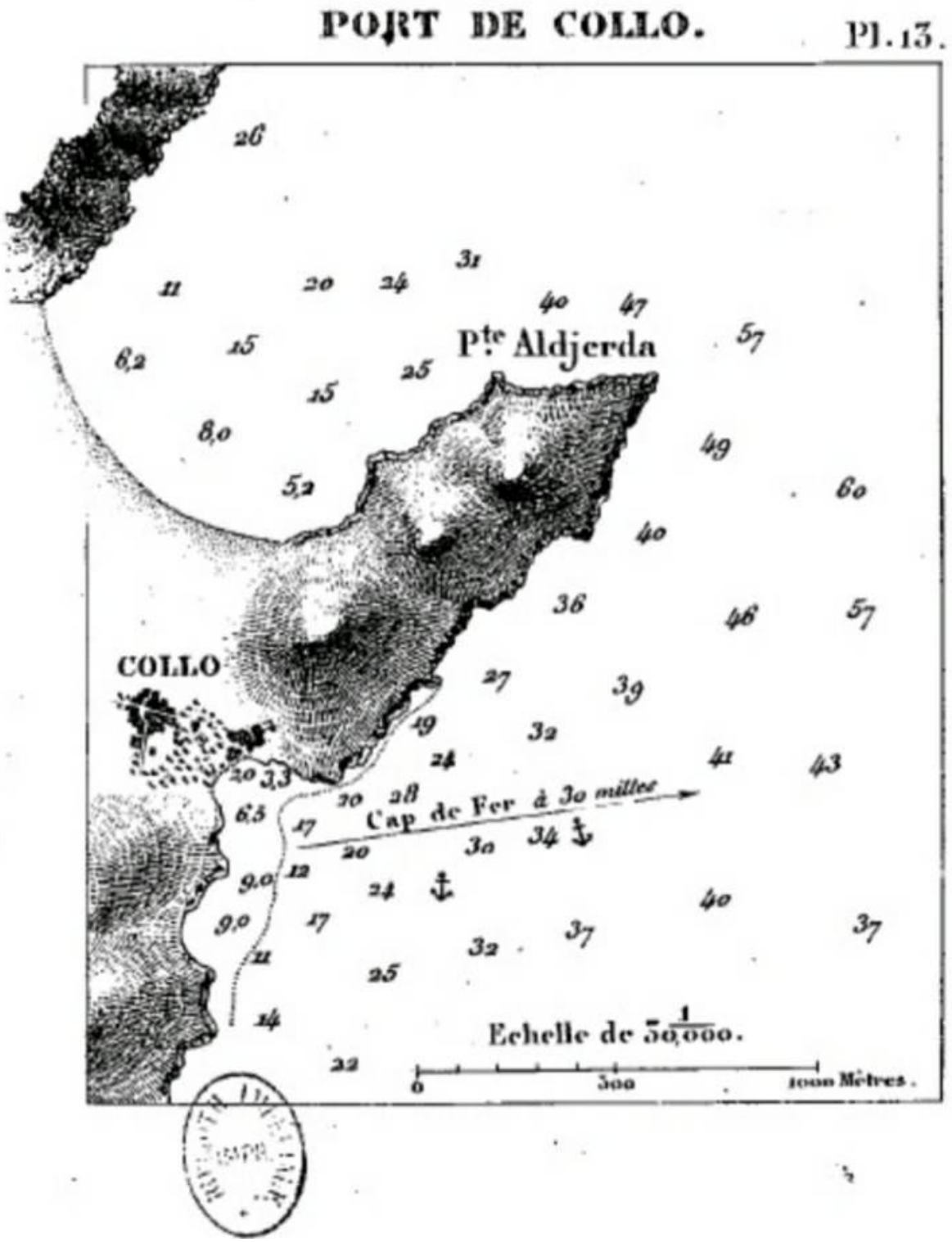

المرجع نفسه، ص 34.

قائمة

المصادر والمراجع

قائمة المصادر بالعربية :

1) رمزي احمد، الاستعمار الفرنسي في شمال افريقيا، المطبعة النموذجية، القاهرة، 1948م.

2) عباس فرحات، الشاب الجزائري، وزارة الثقافة بمناسبة الجزائر عاصمة الثقافة العربية، الجزائر، 2007م.

3) مهساس أحمد، الحقائق الاستعمارية والمقاومة، دار المعرفة، الجزائر، 1948م.

قائمة المصادر بالفرنسية:

1) Emontès Victor, L'Algérie industrielle et commerçante, La rose, Paris, 1930 .
2) Mercier Ernest, la propriete fonciere chez les musulimans d'Algérie, ernet leroux, paris,1891 .
3) Raymond Aynard, loeuvre francaise en algerie, paris, France, 1912.
4) Vialatte Paul, des impôts décrets en Algérie dans la province de Constantine, imprimerie de L.Marlerue d umale 02, Constantine, 1879.
5) woolsey Theeodore, jr mf, french forests and forestry (tunisia, Alegria, corsica), new york ,first edition,1917.
6) ¯Gouvernement Général de L'Algérie, délégation financières algériennes session de novembre 1899, imprimerie et papeterie, gal miche, rues Dumont – d Urville 7, Alger, 1899.

قائمة المراجع بالعربية:

1) اجيرون روبير شارل، المسلمون الجزائريون وفرنسا 1871- 1919م، الجزء2، دار الرائد للكتاب، الجزائر، 2007م.

2) اجيرون روبير شارل، تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت – باريس، 1982م.

3) الاشرف مصطفى، الجزائر الامة والمجتمع، ترجمة : حنفي بن عيسى، دار القصبة لنشر، الجزائر، 2007م.

4) الزبيري محمد العربي، التجارة الجزائرية للشرق الجزائري في الفترة بين 1792 – 1830م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر.

5) الزبيري محمد العربي، الثورة الجزائرية في عامها الأول، دار البعث، قسنطينة، 1984م.

6) العقاد صلاح، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العليا، الجزائر، 1964م.

7) الصلابي علي محمد، كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي، دار المعرفة، لبنان، 2015م.

8) المدني احمد توفيق، كتاب الجزائر ،دار الأمة، الجزائر، 2013م.

9) المدني احمد توفيق، جغرافية القطر الجزائري للناشئة الإسلامية، المطبعة العربية، الجزائر، 2013م.

10) المدني أحمد توفيق، هذه هي الجزائر، ملتزمة النشر والفتح، مكتبة النهضة المصرية، مصر، 2001م.

11) المدني احمد توفيق، هذه هي الجزائر، المجلد الثامن، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2010م.

12) الميلي محمد، الجزائر في مرآة التاريخ ،مكتبة البعث، قسنطينة، 1965م.

13) برنيان اندري واخرون، الجزائر بين الماضي والحاضر، ترجمة: اسطنبولي رابح و مصطفى عاشور، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984م.

14) بطاش علي، الاستدمار الفرنسي في الجزائر 1830 –1900م، بجاية، 2012م.

15) بلاح بشير، تاريخ الجزائر المعاصر1830– 1989م، الجزء1، دار المعرفة، 2006م.

16) بن اشنهو عبد اللطيف، تكون التخلف في الجزائر 1830– 1962م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر،1979م .

17) بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر1830 – 1962م، الجزء1، المؤلفات للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

18) بن داهة عدة، الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830– 1962م، الجزء2، وزارة المجاهدين، الجزائر.

19) بن لمبارك احمد، تاريخ بلد قسنطينة، تحقيق: عبد الله حمادي، دار الفائز للطباعة و النشر، قسنطينة، 2011م.

20) بوحوش عمار، التاريخ السياسي للجزائر من البداية لغاية 1962 م ، دار الغرب الإسلامي، لبنان، 1997م.

21) بوعزيز يحيى، سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية من 1830 – 1954م، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

22) بوعزيز يحيى، مع تاريخ الجزائر في الملتقيات الوطنية والدولية، الطبعة 2، دار البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2009م.

23) بوعزيز يحيى، موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب، دار الهدى، الجزائر، 2004م.

24) جغلول عبد القادر، تاريخ الجزائر الحديث، ترجمة : فيصل عباس، ط2، دار الحداثة للباعة والنشر والتوزيع، لبنان، 1982م

25) جوليان شارل أندري، تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827– 1871م، ترجمة: جمال فاطمي، فتحي سعيدي واخرون، المجلد الأول، دار الامة للطباعة والنشر والتوزيع، 2013م.

26) خير فارس محمد، تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني الى الاحتلال الفرنسي، جامعة دمشق ،سوريا، 1969م.

27) خيضر إدريس، البحث في تاريخ الجزائر الحديث 1830 – 1962م، الجزء 1، دار الغرب للنشر، الجزائر، 2006م.

28) دحدوح عبد القادر، قسنطينة محطات تاريخية ومعالم أثرية، نوميديا للنشر والتوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2015م.

29) دودو أبو العيد، قسنطينة أيام أحمد باي 1832 – 1837م، المجلد الثاني ، وزارة المجاهدين.

30) زوزو عبد الحميد، الدور السياسي للهجرة الى فرنسا بين الحربين 1914– 1939م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007م.

31) سعد الله أبو القاسم، الحركة الوطنية الجزائرية 1830– 1900م، الجزء 1، دار الغرب الإسلامي بيروت، 1992م.

32) سعد الله أبو القاسم، محاضرات في تاريخ الجزائر الحديث (بداية الاحتلال)، الطبعة 3، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011م.

33) سعد الله فوزي، يهود الجزائر هؤلاء الجزائر المجهولون، الطبعة 2، دار الأمة، الجزائر، 2004م.

34) سعدي عثمان، الجزائر في التاريخ، شركة دار الأمة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013م.

35) سعيدوني ناصر الدين، الشرق الجزائري بايلك قسنطينة أثناء العهد العثماني وبداية الاحتلال الفرنسي من خلال وثائق الأرشيف، البصائر، الجزائر، 2013 م.

36) سعيدوني ناصر الدين، النظام المالي للجزائر اواخر العهد العثماني 1792– 1830م، الطبعة 3، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2012م.

37) سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي الشيخ المهدي، الجزائر في تاريخ العهد العثماني، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984م.

38) سعيدوني ناصر الدين، دراسات في الملكية العقارية، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1986م.

39) سعيدوني ناصر الدين، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، الطبعة 2، دار البصائر، الجزائر، 2008م.

40) صاري جيلالي، تجريد الفلاحين من اراضيهم1830 – 1962م، ترجمة: قندوز عباد فوزية ،منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث، الجزائر، 2010م.

41) صاري جيلالي، قداش محفوظ، المقاومة السياسية الطريق الإصلاحي والطريق الثوري، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1987م.

42) عباد صالح، الجزائر خلال الحكم التركي 1514– 1830م، دار هومة، الجزائر، 2012م.

43) عبد القادر نور الدين، صفحات من تاريخ الجزائر من اقدم عصورها الى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006م.

44) عثمان محمد، صفحات ومعالم من تاريخ مدينة قسنطينة، الدار المصرية للكتاب، القاهرة، 2013م.

45) عدة الهواري، الاستعمار الفرنسي سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830– 1960م، ترجمة: جوزيف عبد الله ،دار الحداثة، لبنان، 1983م.

46) عقاد صالح، الجزائر المعاصرة، معهد الدراسات العربية العالية، 1964م.

47) علمي سعيد، الاستعمار والعمران السياسات الاستيطانية والعمران في الجزائر، ترجمة: نسرين لولي ومحمد رضا بوخالفة، الجزء 1، دار الخطاب للطباعة والنشر، الجزائر.

48) عمورة عمار، الجزائر بوابة التاريخ، دار المعرفة، الجزائر، 2009م.

49) عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر، دار الريحانة للنشر والتوزيع، القبة، الجزائر، 2002.

50) عمورة عمار، موجز في تاريخ الجزائر،دار الريحانة،الجزائر، 2002 م.

51) عميراوي أحميدة، اثار السياسة الاستعمارية والاستيطانية في المجتمع الجزائري 1830- 1954م، المركز الوطني لدراسات والبحث في الحركة الوطنية، الجزائر، 2007م.

52) عميراوي احميدة، جوانب من السياسة الفرنسية وردود الفعل الوطنية في قطاع الشرق الجزائري ، قسنطينة، 1984م.

53) عميراوي احميدة، دراسات في تاريخ الجزائر الحديث، الطبعة 2، دار الهدى للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004م.

54) عميراوي احميدة، قضايا مختصرة في تاريخ الجزائر الحديث، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2005م.

55) فركوس صالح، إدارة المكاتب العربي والاحتلال الفرنسي للجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، الطبعة 1، 2013م.

56) فيلالي عبد العزيز: جرائم الجيش الفرنسي في مقاطعتي الجزائر وقسنطينة 1830-1850م، دار الصدى، عين مليلة، الجزائر.

57) قداش محفوظ، جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830- 1954م، ترجمة: محمد المعراجي، الأكاديمية الجزائرية للمصادرة التاريخية، الجزائر.

58) قنان جمال، قضايا ودراسات في تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر دراسات في المقاومة والاستعمار، المجلد4، منشورات دار المجاهدين، الجزائر، 2009م.

59) قنانش محمد، الحركة الاستقلالية في الجزائر بين الحربيين 1919- 1939م، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982م.

60) لونيسي رابح، تاريخ الجزائر المعاصر 1830 – 1989م، الجزء 1، دار المعرفة، باب الواد، الجزائر، 2010م.

61) مقلاتي عبد الله، المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830– 1954م، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014م.

62) ملخاسو الطاهر، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830– 1962م، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962م ،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

63) مهديد إبراهيم، القطاع الوهراني ما بين 1850– 1950م دراسة حول المجتمع الجزائري والثقافة والهوية الوطنية، منشورات دار الاديب، وهران، الجزائر، 2006م.

64) هلال عمار، الهجرة الجزائري نحو بلاد الشام 1847– 1918م، دار الهومة، الجزائر، 2007م.

المجلات والدوريات:

1) بالعربي نور الدين، الاستيطان الأوروبي في الجزائر و انعكاساته الاجتماعية و الثقافية 1830 –1962م، مجلة العصور، ج 2، خميس مليانة، 2019م.

2) بليبل محمد، التشريع الاستعماري في الجزائر خلال القرن 19م القطاع الوهراني نموذجا، مجلة العصور، جامعة وهران، العدد 16 –17، 2010–2011م.

3) بورابة مريم، النظام القانوني للأراضي الفلاحية في عهد الاحتلال الفرنسي بالجزائر، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، العدد :4 ،2018م ، الجزائر.

4) بورغدة رمضان، مصادرة الأراضي والضرائب والغرامات وأثرها على المجتمع الجزائري، مجلة البحوث والدراسات الإنسانية، 2007م، سكيكدة، الجزائر.

5) بوشنافي محمد، الجامعة الإسلامية وصداها في الجزائر من أواخر القرن 19 إلى 1914م، مجلة الحوار المتوسطي، العدد 04 ،2011– 2012م، الجزائر.

6) تربكي احمد، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاقتصادي للجزائر قبل و اثناء الاحتلال، مجلة قرطاس، العدد 2، جامعة بشار، 2015م.

7) حرمة عبد الكريم, عبد السلام كمون، قانون الغابات 09 ديسمبر 1885م وانعكاساته على المجتمع الجزائري، مجلة رفوف مخبر المخطوطات، جامعة أدرار، المجلد 09، العدد 02، جويلية 2021م.

8) حمادي موسى، الضرائب والغرامات في الجزائر خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر "1850 – 1900م"، مجلة الحقيقة، العدد 36، الجزائر، 2015م.

9) حميدي أبو بكر الصديق، سياسة الإدارة الفرنسية في الجزائر 1830– 1848م، مجلة البحوث التاريخية، جامعة محمد بوضياف المسيلة، العدد 01، مارس 2017م.

10) روابحي العياشي، الاحتلال الفرنسي لقسنطينة عاصمة بايلك الشرق عام 1937م وردود فعل اعيان اريافها، حوليات جامعة قالمة للعلوم الانسانية والاجتماعية، العدد 05، 2010م، الجزائر.

11) طعبة حورية، الزراعة الكولونيالية وتأثيرها على الفلاحة الأهلية في الجزائر المستعمرة 1870– 1900م، محلة كان التاريخية، جامعة أحمد دراية أدرار، العدد 46، ديسمبر 2019م.

12) عاطف سراج، عبد الوهاب شلالي، قوانين الغابات الفرنسية في الجزائر وانعكاساتها على سكان الريف قانون جويلية 1874م نموذجا، مجلة دراسات وأبحاث، جامعة تبسة، المجلد 12، العدد 1، 2022م.

13) عزوز فؤاد، التشريعات العقارية في الجزائر خلال فترة الحكم المدني 1870– 1900م، مدارات تاريخية، جامعة الأمين دباغين سطيف، المجلد الأول، العدد خاص، أفريل 2019م.

14) قنون حياة، الاستيطان الفرنسي ومصادرة أراضي الجزائريين خلال القرن التاسع عشر الحوار المتوسطي، سيدي بلعباس –الجزائر، العدد 3– 4، 2011 – 2012م.

15) لمام موسى، الغابات الجزائرية في منظور المشروع الإستعماري الفرنسي، مجلة الناصرية لدراسات الاجتماعية والتاريخية، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، العدد 1، المجلد 8، 2011م.

16) هاشمي كوثر، تشريعات الأراضي والمجتمع الريفي وعلاقته بقانون الألقاب في الجزائر، مجلة البحوث التاريخية، العدد1، الجزائر.

17) هامل عبد المنعم، نظام الغابات الفرنسي وتأثيراته على الجزائريين والمستوطنين الأوروبيين 1830– 1930م، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة خنشلة، المجلد 06 ، العدد 1، 2022م.

18) وابل بختة، الملكي العقارية في الجزائر خلال الامبراظورية الثانية ، مجلة هيرودوت ، العدد1، 2019م، قالمة، الجزائر.

19) ورني جمال، قانون الغابات الفرنسي 17 جويلية 1874م، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة خنشلة، المجلد 10، العدد 1، 2023م.

الملتقيات:

1) ملخاسو الظاهر، نظام التوثيق في ظل التشريعات العقارية بالجزائر 1830– 1962م، أعمال الملتقى الوطني الثاني حول العقار في الجزائر إبان الاحتلال الفرنسي 1830– 1962م ،منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007م.

الرسائل الجامعية:

1) الحاج محمد صالح، الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1919 – 1939م، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة اليرموك، السنة الجامعية 1997م.

2) بن مسعود جمال، الصحراء الجزائرية تحت النظام العسكري لإقليم الجنوب الجزائري 1902- 1947م، أطروحة لنيل شهادة الدكتورة تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية والعلوم الإسلامية، جامعة أحمد دراية أدرار، 2021- 2022م.

3) بن يوسف محمد الامين، ملكية الدومين وتطور الاستيطان الفرنسي في الجزائر1830- 1870م، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة وهران، السنة الجامعية 2013 - 2014م.

4) بوركنة علي، تطور السياسة الزراعية الفرنسية بالجزائر 1830- 1962م، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، السنة الجامعية 2019- 2020م.

5) تربكي احمد، نظرة تاريخية للتعليم والوضع الاقتصادي للجزائر قبل واثناء الاحتلال، مجلة قرطاس، العدد 2، جامعة بشار، 2015م.

6) حيمر صالح ،السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في العلوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة باتنة، السنة الجامعية 2013 - 2014م.

7) دحماني توفيق، الضرائب في الجزائر 1792 - 1867م دراسة مقارنة، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة بن يوسف بن خدة، الجزائر، 2007 – 2008م.

8) زروق نادية ،سياسة الجمهورية الفرنسية الثالثة في شمال افريقيا –الجزائر نموذجا–، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ المعاصر، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2010- 2011م.

9) سيساوي احمد، البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي الى نابليون الثالث 1838- 1872م، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة تاريخ الحديث والمعاصر، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 2013م-2014م.

10) علالي نور الدين، السياسة الفرنسية في مصادرة املاك الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستار، جامعة الوادي، السنة الجامعية:2017 - 2018م.

11) قريشي محمد، الأوضاع الاجتماعية للشعب الجزائري منذ سنة 1930م إلى اندلاع الثورة التحريري الكبرى سنة 1954، رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة الجزائر02، السنة الدراسية 2019-2020م.

فهرس الموضوعات

شكر وعرفان

مقدمة .....أ-هـ

الفصل الأول: الوضع الاقتصادي في قسنطينة قبل بداية الحكم المدني

المبحث الاول: التوسع الفرنسي في قسنطينة..... 08

المبحث الثاني: أهم فئات المستوطنين..... 16

المبحث الثالث: أهم الانشطة الاقتصادية من 1830م الى 1870م 24

الفصل الثاني: السياسة الزراعية في عمالة قسنطينة

المبحث الأول: ملكية الأرض وأهم القوانين التي رافقتها 35

المبحث الثاني: الإنتاج الفلاحي..... 45

المبحث الثالث: السياسة الغابية..... 53

الفصل الثالث: السياسة الصناعية التجارية في عمالة قسنطينة

المبحث الأول: النشاط الصناعي 61

المبحث الثاني: السكك الحديدة 73

المبحث الثالث: النشاط التجاري 77

الفصل الرابع: انعكاسات السياسة الفرنسة الاقتصادية

المبحث الاول: السياسة الضريبية..... 85

المبحث الثاني: الهجرة..... 93

خاتمة..... 102

قائمة الملاحق 105

قائمة المصادر والمراجع..... 114

فهرس الموضوعات 126

الملخص

ملخص:

تضمن موضوع دراستنا "السياسة الفرنسية الاقتصادية في عمالة قسنطينة من 1871 الى 1940م"، التي تبنت سياسة هدفها السيطرة على جميع الميادين الاقتصادية من زراعة وصناعة وتجارة، ضربت من خلالها القاعدة المحورية التي تتمركز حولها بنية المجتمع وهي الأرض، بحيث عملت على تشجيع الاستيطان من خلال خلق مستعمرة استيطانية ، كما أنها وضعت ترسانة من القوانين والتشريعات التي قننت بها عملية الاغتصاب والسيطرة على الأملاك ومصادرة الأراضي وتحويلها من الأهالي إلى المستوطنين ومنحهم امتيازات أخرى، بالإضافة إلى اعتمادها على سياسة صناعية حاربت من خلالها الصناعة المحلية واحتكرت بها التجارة حيث وجهت الإنتاج لما يخدم مصالح المعمرين بهدف ربط الجزائر اقتصاديا بفرنسا. وقد كان لهذه السياسة عواقب وخيمة على الأهالي التي انعكست سلبا على حياتهم، الأمر الذي دفع بالكثير من العائلات الى اللجوء إلى الهجرة رافضين بذلك هذه السياسة التي قامت بتفكيك بنيتهم الاجتماعية والاقتصادية.

Summary :

The subject of ourstudy included "French economicpolicy in the employment of Constantine from 1871 to 1940", which adopted a policyaimed at controlling all economic fields from agriculture, industry and trade, Throughit, the pivotal base around which the structure of society iscentred, which promote dsettlement through the creation of a settlement colony, laid down an arsenal of laws and legislation that condemn edrape, the control of property, the confiscation of land and the transfer of land from the inhabitants to the settlers and the granting of other privileges, In addition to itsreliance on an industrial policy that combated domestic industry and monopolize dtrade, itdirected production to serve the interests of the centenarians in order to link Algeria economically with France. This policy has had serious consequences for the people who have had a negative impact on theirlives, leading many families to resort to immigration, rejecting this policy, which dismantled their social and economic structure.